

قسم: علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

تخصص: اتصال، عولمة وضبط النزاعات

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

السياسة الفرنسية الجديدة لظاهرة الهجرة

إعداد الطالبة:

مريم نوري

إشراف:

أ/د حسين عبد اللاوي

أعضاء لجنة المناقشة

أ / بوراس خليفة..... رئيسا..... أستاذ محاضر- أ- / م و ع ع س

أ / عبد اللاوي حسين..... مشرفا ومقررا..... أستاذ محاضر- أ- / جامعة الجزائر 2

أ / فرشان دليلة..... عضوا مناقشا..... أستاذة مساعدة- ب- / م و ع ع س

أ / هارون مليكة..... عضوا مناقشا..... أستاذة مساعدة- أ- / م و ع ع س

السنة الجامعية: 2011-2012

كلمة شكر

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل وما توفيقني إلا بالله.

ولما كان شكر الناس من شكر الله، فاني أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف
"حسين عبد اللاوي" على تأطيره هذا العمل.

كما أوجه شكري الخاص جدا إلى الأستاذة "دامية سكيّنة" على توجيهاتها ونصائحها
ودعمها وتشجيعها لنا طيلة فترة انجاز هذا العمل.

شكري الخالص إلى الأخت التي لم تلدها لي أمي "نسيمة مدور"، والتي كان لها علي
فضل كبير، فكانت يدها ممدودة لي طول الوقت ولم تبخل علي بشيء.

ولا أنسى أن اشكر زميلي "رمزي بركات"، الذي ساعدني كثيرا في جمع المادة المتعلقة
بموضوع البحث.

اشكر كل الأصدقاء والزملاء الذين ساعدوني كل بما يستطيع لإتمام انجاز هذا العمل.

إهداء

إلى من تقرّ عيني برؤيتهما وتهنأ روعي بقربهما.

إلى من لا معنى لوجودي من دونهما.

إلى من يعود الفضل بعد الله لهما.

"أمي و أبي"

إلى من أفخر بوجودهم دائما إخوتي.

" جمال الدين، عبد الرحيم، إبراهيم، علاء الدين "

إلى كل من أحمل لهم ذكرى طيبة في قلبي.

مريم نوري

ملخص:

منذ بداية التسعينات، أصبحت الهجرة القادمة من جنوب المتوسط نحو أوروبا إحدى الإشكاليات الأساسية في المسائل الأمنية الجديدة، وقد تزامن ذلك مع تطور وتوسع مفهوم الأمن، حيث أصبح يشمل قضايا أخرى ذات أولوية بعد الدولة التي لم تعد الفاعل الرئيسي في الدراسات الأمنية، بل أن هذه الأخيرة امتدت لتشمل الفرد والمجتمع.

هذه الخلفية الأمنية التي تضمنت تطور مفهوم الأمن، وشملت الهجرة كتهديد أمني يمس أمن الأفراد والمجتمعات، دفعت فرنسا إلى تبني سياسة انتقائية للهجرة تقوم على وضع شروط ومواصفات لمن يريد دخولها من المهاجرين، وحصرها بالقطاعات التي تحتاج اليد العاملة المؤهلة، كون الهجرة بوضعها السابق كانت تشكل هاجسا أمنيا كبيرا يهدد استقرارها، أمنها وهويتها.

تبني سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا كان له بعد يتعلق بترشيد الهجرة وعقلنتها كحل لتفادي المشاكل الأمنية والثقافية، ولتطوير الاقتصاد الفرنسي من جهة، والتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من جهة أخرى، إضافة إلى بعد آخر سياسي، خاصة وأن ملف الهجرة والمهاجرين أصبح يشكل رهانا سياسيا انتخابيا مع حلول فترة الانتخابات في فرنسا لكسب أصوات الناخبين.

وقد كان لهذه السياسة الانتقائية عدة انعكاسات، سواء على مستوى الدول المصدرة للهجرة أو المستقبل لها أو حتى على حركات الهجرة عموما، وهو ما أثار الكثير من الجدل والنقاش حول هذه السياسة الجديدة التي تتبناها فرنسا اليوم حيال ظاهرة الهجرة.

Résumé:

Depuis le début des années quatre vingt dix, l'immigration provenant des pays du sud méditerranéen vers l'Europe est devenue l'une des questions fondamentales liées aux nouvelles problématiques sécuritaires, au moment ou on enregistre l'évolution et l'élargissement du concept de sécurité, qui s'est étalé sur d'autres questions prioritaires outre que l'Etat. En effet, ce dernier n'est plus considéré comme étant l'acteur principal dans les études sécuritaires, mais il s'est étendu pour inclure l'individu et la société.

Cet aspect sécuritaire qui a inclus l'évolution du concept de sécurité, et a introduit l'immigration comme étant une menace sécuritaire qui touche à l'intégrité et à la sécurité des individus et des sociétés, a incité la France à adopter une politique sélective à l'égard de l'immigration, basée sur l'exigence de certaines conditions et qualités devant être remplies par ceux qui veulent y accéder, et axée sur les secteurs qui nécessitent la main d'œuvre qualifiée, toujours est-il que l'immigration constituait une grande prémonition sécuritaire menaçant sa stabilité, sa sécurité ainsi que son identité.

L'adoption de la politique migratoire sélective par la France s'inscrit dans une logique de modération et de rationalisation de l'immigration, comme une solution permettant d'éviter les problèmes sécuritaires et identitaires, de garantir le développement de l'économie française et de faire face à l'immigration clandestine, à cela s'ajoute une autre dimension politique, notamment du fait que le dossier de l'immigration et des immigrés est devenu un enjeu politique électoral à l'arrivée des élections en France.

Une telle politique sélective a engendré de multiples répercussions, tant sur les pays exportateurs que sur les pays d'accueil de l'immigration ou même sur les mouvements d'immigration en général, donnant lieu ainsi à de nombreux débats sur cette nouvelle politique qu'adopte la France, actuellement, à l'égard du phénomène de l'immigration.

Abstract:

Appeared on the ninetieth years, the immigration from South Mediterranean countries toward Europe has become one of the fundamental questions linked to the security's new problems, where the concept of security has evolved and expanded to include other matters which have priority after the State, this later is no more considered as the main actor in the security's studies, which enclose the individual and the society.

This security's aspect which included the evolution of security concept, and introduce immigration as a security threaten which can harms the individuals' and the society's security, lead France to adopt a selective policy of immigration, based on the respect of several conditions and characteristics for those who want to stay there, as a solution to avoid the security and cultural problems which threaten its stability, security and identity.

The adoption of the selective policy of immigration by France was in order to rationalize the immigration, as a solution to avoid security and identity problems, to guarantee the France's economic growth and to fight against the clandestine immigration, besides another political dimension, especially because the file of immigration and immigrants becomes a political and an electoral challenge at the arrival of the elections in France.

This selective policy had several impacts on both the exporter countries, those which receive immigrants and on the immigration movements in general, which lead to a debate about this new policy, adopted by France toward the immigration phenomenon.

فهرس المحتويات

الصفحة

1.....	مقدمة
10.....	الفصل الأول: السياق العام للهجرة في المتوسط
11.....	المبحث الأول: ماهية الهجرة
11.....	المطلب الأول: تعريف الهجرة
13.....	المطلب الثاني: أنواع الهجرة
16.....	المطلب الثالث: أسباب ودوافع الهجرة
19.....	المبحث الثاني: واقع الهجرة نحو أوروبا
19.....	المطلب الأول: حركة الهجرة نحو أوروبا وفرنسا
26.....	المطلب الثاني: الموقف الأوروبي من الهجرة
28.....	المطلب الثالث: الهجرة في العلاقات الأورو متوسطية
38.....	الفصل الثاني: دوافع وأهداف تبني سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا
39.....	المبحث الأول: مضمون سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا
39.....	المطلب الأول: أهم ما جاء به قانون الهجرة الجديد
43.....	المطلب الثاني: ميثاق المواطنة الفرنسي الجديد
44.....	المبحث الثاني: دوافع تبني سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا
45.....	المطلب الأول: الدوافع الأمنية والثقافية
50.....	المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث: أهداف تبني سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا.....	55
المطلب الأول: أهداف مباشرة.....	55
المطلب الثاني: أهداف غير مباشرة.....	56
الفصل الثالث: انعكاسات ومآخذ السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة.....	59
المبحث الأول: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا.....	59
المطلب الأول: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا على الدول المصدرة للهجرة..	59
المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا على الدولة المستقبلة للهجرة..	65
المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا على حركات الهجرة.....	67
المبحث الثاني: مآخذ السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة.....	68
المطلب الأول: آراء باحثين ومختصين في السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة.....	69
المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لسياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا.....	73
خاتمة.....	76
قائمة المراجع.....	78
قائمة الملاحق.....	86

فهرس الملاحق

الصفحة

- الملحق (01): أشكال بيانية توضح توزيع المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي حسب نوع الهجرة....86
- الملحق (02): رسم بياني يوضح توقعات تطور الهجرة في أوروبا.....86
- الملحق (03): رسم بياني يوضح تطور الهجرة في فرنسا(1911-2005).....87
- الملحق (04): مخطط يوضح عدد المهاجرين في فرنسا من إجمالي عدد السكان سنة 200687
- الملحق (05): رسم بياني يوضح توزيع الأجانب في فرنسا حسب كل مقاطعة.....88
- الملحق (06): رسم بياني يوضح عدد الأجانب في فرنسا من إجمالي عدد السكان (1851-2007).....88
- الملحق (07): رسم بياني يوضح توزيع الأجانب في فرنسا حسب دول المصدر (1999 و 2007)89
- الملحق (08): رسم بياني يوضح تطور الهجرة الإفريقية في فرنسا.....89
- الملحق (09): جدول يوضح عدد المهاجرين الجدد الوافدين الى فرنسا من خارج الفضاء الاقتصادي الأوروبي (2000-2009).....90
- الملحق (10): رسم بياني يوضح هرم أعمار الفرنسيين والأجانب في فرنسا.....90
- الملحق (11): رسم بياني يوضح عدد المهاجرين المرحّلين من فرنسا في عهد وزراء الداخلية المتعاقبين (1990 - 2006).....91
- الملحق (12): جدول يوضح عدد الأشخاص المرحّلين إلى مناطق الانتظار كل سنة في فرنسا.....91

مقدمة

تعد هجرة البشر ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، وتعني في أبسط معانيها: حركة انتقال الأشخاص فرادى أو جماعات من موقع إلى آخر بحثا عن الأفضل اجتماعيا، اقتصاديا وأمنيا، فالمجاعات، الفقر، الزلازل، الفيضانات، انتشار الأمراض والحروب، خاصة الحروب الأهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الأصلي إلى مناطق أخرى.

لكن مع ظهور العولمة التي ألغت كل الحدود وما رافقها من تطور في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، سهّل التواصل الدولي، مما ساعد على مضاعفة حركات الهجرة وتنقل الأفراد.

ويعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من بين المناطق الجغرافية التي تعرف أكبر كثافة في حركات الهجرة منذ القدم، حيث كانت في البداية من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمارية، لكن سرعان ما أخذت شكلا معاكسا، إذ وجدت الدول المستعمرة خصوصا: فرنسا، بريطانيا، ألمانيا وإيطاليا نفسها في حاجة ماسة إلى يد عاملة أجنبية بعد أن فقدت قوتها البشرية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وبعد سقوط حائط برلين، توجه بعض سياسي أوروبا للبحث عن يد عاملة مهاجرة إلى دول شرق أوروبا التي كانت جزء من الكتلة الاشتراكية، لكن هذه الأخيرة (دول شرق أوروبا) تمكنت من النمو وأصبحت هي الأخرى بحاجة لليد العاملة الأجنبية، كونها تعاني من تدني وتراجع كبير في نسبة النمو الديمغرافي على غرار باقي دول أوروبا الجنوبية*، وهذا ما يبيّن أن بلدان المغرب العربي وإفريقيا كانت المصدر الرئيسي الذي زوّد بلدان أوروبا الغربية باليد العاملة التي احتاجت إليها.

وقد شكلت بذلك فترة ما بعد الحرب الباردة مرحلة جديدة في رسم معالم الهجرة في حوض البحر المتوسط، حيث شهدت تدفقا واسعا لكل أنواع الهجرة من الجنوب، وهذا ما شدّ اهتمام الباحثين والمسؤولين .

حظي موضوع الهجرة إلى أوروبا باهتمام واسع في السنوات الأخيرة، واكتسب طابعا إعلاميا كبيرا جدا، وأثار الكثير من التساؤلات خصوصا بعد انفجار الأزمة الاقتصادية عام 2007، لتصبح ظاهرة الهجرة إحدى الإشكاليات التي تثير قلق وازعاج الدول والحكومات والمنظمات غير الحكومية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

وبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية للهجرة، تبقى الأسباب الاقتصادية أهمّها نتيجة الاختلاف الاقتصادي الكبير بين الدول المستقبلية والمصدرة للهجرة، هذه الأخيرة التي تعرف افتقارا لعمليات التنمية، وانتشارا للبطالة وانخفاض مستويات المعيشة، وهذا في الوقت الذي ازدادت فيه حاجة الدول المستقبلية لليد العاملة،

* تعتبر الهجرة وقودا للنمو السكاني في أوروبا، التي تعرف تزايد للشيوخوخة يرافقه تقلص شديد في الإنجاب.

لذلك سعت هذه الدول لتنظيم حركات الهجرة، والعمل على التعاون الأمني لتحسين الظروف السياسية والاجتماعية لدول جنوب المتوسط.

كما اعتمدت الدول المستقبلية جملة من المشاريع لمواجهة تدفق حركات الهجرة القادمة من الجنوب، وأبرمت اتفاقيات ومعاهدات: كمعاهدة برشلونة عام 1995، التي تهدف إلى التعاون الاقتصادي الأوروبي- المتوسطي، إذ وقعت 12 دولة متوسطية على 15 معاهدة مع دول الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تجارة حرة بهدف تطوير وتنمية اقتصاد دول جنوب المتوسط، لي طرح الاتحاد الأوروبي برنامج "ميديا 1"، "ميديا 2" للمعونة والتعاون.

إلا أن الملاحظين يعتبرون هذه الجملة من الإجراءات غير كافية لتنظيم الهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط، خصوصا أن النظرة للهجرة تغيرت مع تطور مفهوم الأمن، الذي كان يقتصر على المسائل العسكرية وكانت الدولة هي مركز الدراسات الأمنية، ليصبح الفرد وحدة التحليل الأساسية التي على الدولة حمايته وتوفير أمنه ورفاهيته¹.

وتزامن هذا المفهوم الجديد للأمن مع أهم التغيرات الأمنية التي عرفتها أوروبا: اقتصاديا، بيئيا واجتماعيا، لتصبح الهجرة مرجعا لتحليل المسائل الأمنية² لكونها تدخل ضمن خانة الأمن المجتمعي، الذي يعرفه جوزيف ناي "بالأمن الناعم"، والذي تندرج فيه كل التحديات والتهديدات غير العسكرية وغير المباشرة التي تواجه الدول، على عكس الأمن التقليدي الذي يميزه الطابع العسكري³.

وأمام هذا التحول، اتجهت دول الاتحاد الأوروبي إلى انتهاز "سياسة الهجرة الانتقائية" التي جاء بها الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، وهذا على الرغم من أنها ترى أن سياسة الهجرة من المواضيع التي تدخل في سيادة الدول، وهي اليوم تسعى للتعاون في هذا المجال بهدف تنظيمها حسب الحاجة لليد العاملة، والعمل على محاربة الهجرة السرية من الدول غير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، خصوصا أن الدول الأوروبية تعتبرها المهدد الأكبر لاستقرارها، اقتصاديا، اجتماعيا، أمنيا وثقافيا، ويتجلى هذا في إعلان "فرانكو فراتيني" نائب رئيس المفوضية الأوروبية في المؤتمر الذي عقد ببلشبونة في سبتمبر 2007 حول الهجرة الانتقائية، حيث أكد أنه على الاتحاد الأوروبي النظر للهجرة من الجانب الذي يخدم مصالح أوروبا، التي هي بحاجة لليد العاملة المؤهلة للحفاظ على مستوى النمو الديموغرافي

¹ - جميلة علاق، خيرة وفي، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق، جامعة قسنطينة (نصوص غير منشورة)، 2008، ص.316

² - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص.120

³ - سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.19، 2008، ص.12

والاقتصادي، مشيراً في هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستقبل حوالي 55 % من العمالة المؤهلة، في حين أن أوروبا لا تستقبل سوى 5 % مقابل 85 % من العمالة غير المؤهلة¹.

تطبيقاً لهذا التوجه، تسعى أوروبا اليوم منح المهاجرين القانونيين "البطاقة الزرقاء blue card"، التي تشبه "البطاقة الخضراء green card" التي تمنحها أمريكا لمهاجريها المؤهلين، والتي تسمح وتسهل لهم العمل في القطاعات الحيوية التي تحتاج لكفاءتهم، كما تسمح لهم بالعمل في بلد أوروبي آخر بعد مرور ثلاث سنوات من وصولهم للبلد الأول، وهو ما يعني الخروج من الهجرة المفروضة التي شهدتها أوروبا مدى عقود مضت.

وتعتبر فرنسا من بين أكبر البلدان الأوروبية استقبالا للمهاجرين (أنظر الملحق رقم 04 و 05)، إذ قارب عددهم حسب إحصاءات 2006 خمسة ملايين نسمة²، إلا أن ملف الهجرة في فرنسا لم يجد حلاً جزئياً رغم توارثه من قبل الحكومات المتعاقبة منذ أزيد من عقدين، وأصبح ملفاً حساساً جداً منذ أن تولاه الرئيس الفرنسي الحالي "نيكولا ساركوزي" منذ بضعة سنوات، والذي يعتبر المُنظر للانتقال من الهجرة المفروضة إلى "الهجرة الانتقائية".

فمنذ أن كان وزيراً للداخلية عام 2002 وهو يرسم ملامح السياسة الفرنسية للهجرة إلى غاية توليه رئاسة الدولة، حيث يرى أن ضبط الهجرة أصبح أولوية أساسية لعمل الحكومة، موضحاً أن فرنسا لم تعد تملك شروط استقبال المهاجرين، لتدخل فرنسا بذلك مرحلة جديدة تقوم على العمل الجاد لتقليص الهجرة إلى أدنى حد، من خلال فرض المزيد من القيود ووضع قوانين وشروط ومواصفات لمن يريد دخولها من المهاجرين، وحصرها بالقطاعات التي تحتاج اليد العاملة المؤهلة لتطوير ونمو الاقتصاد الفرنسي.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود مبررات اختيار هذا الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

1/- الأسباب الموضوعية :

- ✓ رغم أن موضوع تعاطي فرنسا مع الهجرة من خلال سياسات ومقاربات معينة نال قدره من البحث، إلا أن التطور والتغير المستمر لهذه السياسة يتطلب الاستمرار في تناوله.
- ✓ تصاعد الخطاب السياسي المعارض لتواجد المهاجرين في فرنسا باعتبارهم يشكلون تهديداً لأمنها واستقرارها وهويتها، وهو مؤشر لأهمية تناول الهجرة من المنظور الأمني.

¹ - رشيد خشانة، "أوروبا تبدأ انتهاج الهجرة الانتقائية مطلع العام الجديد"، (25 ديسمبر 2007)، في:

www.swissinfo.ch/ara/detail (20 أبريل 2011).

* أعلن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي (Insee) عام 2006، أن عدد المهاجرين في فرنسا بلغ 4,9 مليون نهاية 2004 أي ما يعادل 8,1 من السكان، أغلبهم من إفريقيا وآسيا.

- ✓ الجدل والنقاش الكبير الذي أثارته هذه السياسة الانتقائية الفرنسية للهجرة لدى الرأي العام، ولدى الكثير من الباحثين والاختصاصيين في شؤون الهجرة في فرنسا.
- ✓ موضوع السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة يكتسي أهمية لفهم سياسة بعض الدول الأوروبية التي تنتهج نفس السياسة في مجال الهجرة، باعتبار أن فرنسا هي صاحبة فكرة الانتقال من سياسة الهجرة المفروضة إلى سياسة الهجرة الانتقائية .
- ✓ معالجة السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة بطريقة علمية، مع مراعاة كل الجوانب لفهم حقيقتها، خلفياتها وأبعادها، ما يستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي.

2/- الأسباب الذاتية :

- ✓ تعود الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع إلى اهتمامي الشخصي بهذا الأخير، خاصة بعد الضجة الإعلامية والجدل الكبير الذي عرفته وتعرفه السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة "الهجرة الانتقائية".
 - ✓ الرغبة في معرفة كيف تتعامل فرنسا مع موضوع الهجرة والمهاجرين في ظل سياستها الجديدة، باعتبارها احد أكبر البلدان الأوروبية استقبالا للمهاجرين(خاصة منها الجالية المغاربية والإفريقية)
- (انظر الملحق رقم 07 و08).

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى معرفة خلفيات وأبعاد سياسة الهجرة الانتقائية، من خلال التعرف على الأسباب والدوافع والأهداف التي تقف وراء تبني فرنسا لهذه السياسة، إضافة إلى التطرق لانعكاساتها على البلدان المصدرة والمستقبلة للهجرة، وعلى حركات الهجرة عموما.

مشكلة الدراسة:

لقد حرص الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" منذ توليه رئاسة الجمهورية على استحداث وزارة لم تعهد فرنسا مثلها من قبل، وهي وزارة الهجرة، الاندماج والهوية الوطنية والتطور المشترك، والتي كانت في السابق ملحقا تابعا لوزارة الداخلية.

إن استحداث هذا المنصب هو في الواقع انعكاس لطموح الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" لإخراج فرنسا من حال الهجرة المفروضة وفسح المجال أمامها لاختيار المهاجرين إلى أراضيها، إذ يسعى لإقامة نظام الحصص(الكوتا) مثل الولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على ظاهرة الهجرة، انطلاقا من مبدأ فرنسا تحتاج إلى يد عاملة لكن بصورة انتقائية.

ولقد أثار هذا القانون الجديد الذي دخل حيز التنفيذ عام 2007 الكثير من الاعتراض والتشكيك والجدل والنقاش لدى الكثير من الباحثين والاختصاصيين في شؤون الهجرة في فرنسا، وأبرزت هذه السياسة

الانتقائية جملة من المآخذ لدى منظمات نشطة في حقوق الإنسان، أبرزها منظمة العفو الدولية، وفي سياق المعالجة العلمية لهذا الموضوع سيتم طرح الإشكالية التالية:

• ما هي خلفيات وأبعاد سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا؟

وللإجابة عن الإشكالية السابقة، نطرح التساؤلات التالية :

- ما هي الأسباب التي دفعت فرنسا لتبني سياسة الهجرة الانتقائية؟
- ما هو الهدف من وراء تبني سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا؟
- فيما تتمثل انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا؟

فرضيات البحث:

تتمثل الفرضية الرئيسية في :

• سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا لها خلفية أمنية وبعد أمني.

تندرج ضمن الفرضية الرئيسية، فرضيات ثانوية :

- الدوافع الأمنية هي التي تقف وراء تبني فرنسا لسياسة الهجرة الانتقائية.
- هدف تبني تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا هو تقليص الهجرة إلى أدنى حد، لحماية فرنسا ضد الأخطار التي تهدد أمنها واستقرارها.
- غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية، وفرض المزيد من القيود على المهاجرين في ظل السياسة الانتقائية للهجرة، أدى إلى تزايد الهجرة غير الشرعية.

أدبيات الدراسة:

نشرت خلال السنوات الأخيرة عدة دراسات تناولت موضوع الهجرة في فرنسا وأهم السياسات والقوانين المتعلقة بهذه المسألة، لكن المقام لا يسمح باستعراض كل هذه الدراسات ولهذا سنكتفي بتلك التي أفادتنا في تناول موضوعنا ومن بينها:

كتاب "الهجرة إشكاليات وتحديات" فرنسا أنموذجاً¹ لفيوليت داغر، حيث تطرقت الكاتبة من خلاله لإشكالية الهجرة التي عادت للواجهة الفرنسية من جديد، خاصة منذ وصول الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" لسدة قصر الاليزيه، وصارت أولى أولويات حكومته الحالية وبرنامج الانتخابي والرئاسي.

¹ - فيوليت داغر، "الهجرة إشكاليات وتحديات: فرنسا أنموذجاً"، جريدة الوسط اليومية، www.el-wasat.com/portal

وهناك الملف الوثائقي الذي أعدته Cécile Veyrinaud تحت عنوان:

"La Politique de L'immigration en 2006 Repture, Transition ou Continuité ?"

وناقشت فيه أهم ما جاء في قانون 24 جويلية 2006 المتعلق بالهجرة والاندماج في فرنسا، كما تناولت بالتحليل سياسة الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" اتجاه الهجرة منذ 2002 عندما كان وزيرا للداخلية، وبيّنت كيف أصبح موضوع الهجرة قضية خاصة قبيل الانتخابات الرئاسية.

إلى جانب هاتين الدراستين، نذكر نموذجا للمقاربات التي اعتمدت على مقارنة سياسات الهجرة في مختلف البلدان، ومن بينها الدراسة الأكاديمية التي تم إعدادها بجامعة مونتريال "كندا" من طرف Julie Pierre، وعنوانها "Immigration-Travailleurs qualifiés, Canada , France , Royaume-Uni"، تناولت فيها الباحثة تاريخ سياسة الهجرة في كل من كندا، فرنسا، وبريطانيا، وأهم التعديلات التي شملت أنظمة الهجرة بهذه البلدان، وتوجهها نحو اعتماد سياسة انتقائية تهدف من خلالها إلى استقبال أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة المؤهلة، كما تطرقت إلى نظام الهجرة في فرنسا قبل إصلاح عام 2006، وأهم التعديلات التي جاء بها قانون 911-2006 في 24 جويلية 2006 المتعلق بالهجرة والاندماج¹.

حدود ومجال الدراسة:

1/- الإطار المكاني:

ينحصر الإطار المكاني لموضوع البحث في فرنسا، باعتبار الدراسة تركز على السياسة الفرنسية الجديدة لظاهرة الهجرة "الهجرة الانتقائية نموذجا".

2/- الإطار الزمني:

يمكن تحديد الإطار الزمني للدراسة انطلاقا من تاريخ دخول قانون الهجرة الفرنسي الجديد الصادر في 20 نوفمبر 2007 والمتعلق بالهجرة، الاندماج واللجوء "حيز التنفيذ، لكن سيتم دعم الدراسة بفترات زمنية خارج هذا الإطار من حين لآخر لإثراء موضوع البحث أكثر.

الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا، باعتبارها إحدى الدول التي تبنت تطبيق هذا النوع من السياسة على غرار كل من ألمانيا، بلجيكا، بريطانيا...، وذلك بناء على شبكة قراءة تضمنت ثلاث محاور رئيسية تتوافق والفرضيات التي تم طرحها سابقا للتأكد من صحتها، تمثلت هذه المحاور في: دوافع تبني سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا، الأهداف التي تكمن وراء تبني

¹ - "Immigration : vers une politique d'immigration choisie ?", Site Vie publique : www.vie-publique- immigration/index

هذه السياسة، إضافة إلى انعكاسات تطبيق هذه السياسة سواء على مستوى الدول المصدرة أو المستقبلة للهجرة أو حتى على حركة الهجرة عموماً، حيث قمنا بتناول أهم ما جاء به قانون الهجرة الفرنسي الجديد رقم 11-672، المؤرخ في 20 نوفمبر 2007 والمتعلق بالتحكم في الهجرة، الاندماج واللجوء، إضافة إلى التطرق لميثاق المواطنة الفرنسي الجديد.

الإطار النظري للدراسة:

مع بداية التسعينيات أصبحت ظاهرة الهجرة إحدى القضايا الأساسية في المسائل الأمنية الجديدة، وقد تزامن ذلك مع تطور وتوسع النظرة لمفهوم الأمن، حيث أصبح يشمل قضايا أخرى ذات أولوية بعد الدولة¹ التي لم تعد الفاعل الرئيسي الوحيد في الدراسات الأمنية بل امتدت لتشمل الفرد والمجتمع.

ليصبح الأمن الاجتماعي مسألة هامة عما كان عليه خلال الحرب الباردة، خصوصاً خطر هوية المجتمعات وثقافتها وما يسمى بتصادم الحضارات بين الغرب والإسلام.

إن ربط الهجرة بخطر تصادم الثقافات قد يؤدي إلى تصور حرب باردة اجتماعية بين الشمال والجنوب²، وهو ما جعل من مشاكل الهجرة وغيرها من القضايا الأخرى مثل: التطرف، الإرهاب والمخدرات في حوض المتوسط والتي يصعب تطبيق المقاربة التقليدية للأمن في دراستها تأخذ أولوية الأمن لمكافحتها، باعتبارها تشكل هواجس أمنية كبيرة بالنسبة للدول الأوروبية.

وقد شملت هذه الخلفية الأمنية التي تضمنت تغير وتطور مفهوم الأمن، الهجرة كتهديد أمني يمس أمن الأفراد والمجتمعات، ودفعت أوروبا إلى تبني سياسات ومقاربات لمواجهة هذا الخطر، حيث تم توظيف قضية الأمن الشخصي، الجريمة، الإرهاب، بالإضافة إلى مشكل الهوية والبطالة لصياغة سياسة للهجرة.

ويتجسد ذلك من خلال تبني فرنسا لسياسة جديدة للهجرة، تمثلت في "الهجرة الانتقائية" حيث اعتمد الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" على الحل الأمني أو المقاربة الأمنية في معالجة قضايا الهجرة، باعتبار هذه الأخيرة تشكل عبئاً وتهديداً لأمن فرنسا وانسجامها وهويتها، وهو ما تسميه الأمانة الأولى للحزب الاشتراكي الفرنسي، السيدة "مارتين أوبري" بثلاثية الإسلام، الهجرة، والأمن³.

اعتماداً على مقاربة مدرسة كوبنهاغن (ما بعد البنيوية للأمن)، فإن الرؤية الأمنية الأوروبية تغيرت مع نهاية الحرب الباردة، حيث أصبح موضوع الأمن شاملاً، فلم تعد القوة العسكرية وحدها تكفي لضمان أمن

¹ - مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط"، السياسة الدولية، م. 43، ع. 174، أكتوبر، 2008، ص. 145.

² - محمد علي الجابري، قضايا في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2، بيروت، 2003، ص. 89، 90 في:

³ - النهار إنفو/واج، "فرنسا تبحث عن هويتها"، جريدة النهار، (2009/12/28)، في: www.ennaharonline.com/

أوروبا وتأمين حدودها والحفاظ على سلامة أراضيها ومواطنيها، خصوصا مع ظهور نوع جديد من التهديدات كارتفاع الجريمة، حركات الهجرة، ارتفاع وتيرة النزاعات العرقية في أوروبا الشرقية، مشاكل الاندماج...

فكان النقاش في مدرسة كوبنهاغن حول حاجة الدراسات الأمنية لإدراك ثنائية الأمن، والتي تتكون من: أمن الدولة ذات السيادة، إضافة إلى أمن المجتمع المرتبط بالهوية¹، حيث أضافت هذه المدرسة القطاع الاجتماعي الذي يتضمن الهجرة والهوية وغيرها من المواضيع إلى القطاعات الأمنية الأربعة التي صنفها "باري بوزان" Barry Buzan، والمتمثلة في: القطاع العسكري، البيئي، الاقتصادي والسياسي.

طور كل من "باري بوزان" Barry Buzan و"أولي ويفر" Ole Weaver "مقاربتين نظريتين لمفهوم الأمن، حيث شملت المقاربة الأولى والتي كانت تحت إشراف "باري بوزان" Barry Buzan ما يسمى "بالأمن المجتمعي"، إذ جاءت هذه النظرية لتجاوز النظرة التقليدية للأمن وأخذ أبعاد الأمن الإنساني كموضوع مرجعي، كون الفرد هو المرجع والهدف الأساسي للأمن وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق هذا الهدف، فالهجرة يمكن أن تكون مصدر تهديد لكونها تخلق فئة اجتماعية تسعى للحفاظ على هويتها*، حقوقها ومصالحها المختلفة، ما يؤدي إلى خلق توتر وصراع داخل المجتمع، وهو ما تعتبره فرنسا مصدرا لتهديد أمنها في بعده الإنساني.

أما المقاربة الثانية، والتي تعد من أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية فتتمثل في "نظرية الأمنة"²، التي قدمها "أولي ويفر" Ole Weaver، حيث تناول فيها تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني، انطلاقا من كون تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة هي موضوع الأمنة.

إذ تعتبر أي مشكلة تهديد عند إضفاء الطابع الأمني عليها من طرف أصحاب السلطة، ويمكن تحويلها إلى مسألة أمنية خطيرة³ من خلال استعمال قوة المفردات، ويتجلى ذلك في الخطاب الاجتماعي السياسي الفرنسي الذي استطاعت من خلاله النخب السياسية اعتبار موضوع الهجرة تهديدا لأمن فرنسا واستقرارها، فلجأت إلى التدابير الأمنية الاستثنائية لمواجهة كتبني تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية.

¹- Keith Krause, Michael Williams, **Broadening The Agenda Of Security Studies: Politics and Methods**, mershon international studies review, 1996, pp.229-254

* مدرسة كوبنهاغن ترى في الهجرة تهديدا حقيقيا لأمن وهوية الدول التي ينتقل إليها الأفراد، كما يرى هايسمانز أن الهجرة كانت أمرا مركزيا بالنسبة إلى الهوية السياسية للإتحاد الأوروبي، من خلال التعامل معها من منظور أمني قائم على الخوف من الاختلاف، بينما كانت منذ عقود تخضع لمنظار السياسة الاقتصادية والحاجة إلى القوة العاملة.

²- سيد احمد قوجيلي، **البناء الايبستيمولوجي للأمن: مقدمة إلى الدراسات الأمنية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2010، ص ص. 11-9

³- عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 31

هدف الأمننة الأساسي حسب "أولي ويفر" "Ole Weaver" هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية، ما يعني نقل المشكلة من سياسة عادية إلى سياسة الطوارئ¹.

يرى "بوزان" Buzan أن استخدام مبررات الأمن بشكل مفرط يحول الممارسة الدستورية إلى ممارسة تسلطية، لأن رفع قضية الهجرة من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا يهدد تقليص الحريات داخل المجتمع ويشيع التمييز ويعرقل الديمقراطية.

تقسيم البحث:

للإجابة على تساؤلات الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية:

تناول الفصل الأول منها السياق العام للهجرة في حوض المتوسط، حيث تم التطرق فيه إلى ماهية الهجرة، من خلال التعريف بهذه الظاهرة وبأنواعها وأسبابها ودوافعها، إضافة إلى تناول واقع الهجرة نحو أوروبا، مشيرين في ذلك لحركة الهجرة نحو أوروبا عموماً ونحو فرنسا بشكل خاص، ومبرزين أيضاً الموقف الأوروبي من هذه الظاهرة، وأهم سياسات التعاون لتنظيمها في إطار العلاقات الأوروبية المتوسطة.

وتتناول الفصل الثاني دوافع وأهداف تبني سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا، حيث تم التطرق من خلاله إلى مضمون سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا، إضافة إلى إبراز دوافع تبني مثل هذه السياسة في فرنسا، والأهداف التي تكمن وراء تبنيها.

أما الفصل الثالث والأخير، فتناول انعكاسات ومآخذ السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة، حيث تضمن انعكاسات تطبيق هذه السياسة على الدول المصدرة للهجرة وعلى الدولة المستقبلة لها وعلى حركات الهجرة عموماً، ليشمل في الأخير أهم المآخذ والانتقادات الموجهة لسياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا.

¹-Battistella Dario, **Théories des Relations Internationales**, 3eme éd, mise a jour et augmentée, Presses des sciences politique, Paris, 2009, p.54

الفصل الأول

السياق العام للهجرة في المتوسط

الفصل الأول: السياق العام للهجرة في المتوسط

المبحث الأول: ماهية الهجرة

المطلب الأول: تعريف الهجرة

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

المطلب الثالث: أسباب ودوافع الهجرة

المبحث الثاني: واقع الهجرة نحو أوروبا

المطلب الأول: حركة الهجرة نحو أوروبا وفرنسا

المطلب الثاني: الموقف الأوروبي من الهجرة

المطلب الثالث: الهجرة في العلاقات الأورو-متوسطية

لقد أدت التحولات التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) إلى بروز حركة كبيرة للهجرة الدولية*، اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة والأقل نمواً إلى البلدان الصناعية الأكثر نمواً، خاصة من جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، التي كانت في حاجة ماسة إلى اليد العاملة المهاجرة لإعادة اعمارها بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن في ظل التحولات التي أعقبت الحرب الباردة، والتي شملت التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة التي تقضي بفتح الحدود وتخفيف القيود على السلع وحركة رؤوس الأموال، وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية على الدول النامية والفقيرة، ولّد شعوراً لدى الدول الأوروبية بالأمان، طبيعته ليست نتاج التهديد أو الخطر العسكري لكنه ذو طبيعة اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

لتصبح الهجرة إلى أوروبا إحدى أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية، والتي تؤرق الدول المعنية، خاصة أنها تحتل المرتبة الأولى من حيث استقبال المهاجرين بنسبة تفوق 34%، ثم تليها آسيا بنسبة 28%، ثم أمريكا الشمالية بنسبة 23%، لتأتي في الأخير القارة الإفريقية بنسبة 9%¹.

مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي يراها الأوروبيون قادمة من جنوب وشرق المتوسط تشمل الانفجار السكاني بهذه الدول، أين يسبق النمو الديمغرافي التنمية، ازدياد الفقر، ارتفاع مستويات التسلح في دول العالم الثالث، عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما يشير إليه "روبيرتو أليوني" بقوله: "إن الدول الأوروبية تميل إلى اعتبار أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديداً (...)، لكن العوامل السوسيوسياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل"².

ولقد سعت الدول المتوسطية لمناقشة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها دول جنوب المتوسط، والتي يمكن أن تنعكس على الأمن في أوروبا، فعملت على بعث الفرص الرامية إلى تنمية دول الجنوب، لجعل حوض المتوسط ساحة للتعاون والحوار السياسي والتكامل الاقتصادي، وقد شمل ذلك جملة من المشاريع والسياسات، كمشروع الشراكة الأورومتوسطية، سياسة الجوار، الاتحاد من أجل المتوسط...

* صرحت المنظمة الدولية للهجرة، بأن هناك مائتي مليون مهاجر حول العالم، استقبلت أوروبا أكبر عدد منهم عام 2005

¹ - عبد الحق عزوزي، "تحديات الهجرة ومنطق الليبرالية"، (23 نوفمبر 2010)، في: www.wajhat.com (2011/4/14)، ص. 40

² - مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط"، السياسة الدولية، م. 43، ع. 174، أكتوبر 2008، ص. 147

المبحث الأول: ماهية الهجرة

حسب العديد من الباحثين، فإن الهجرة ظاهرة ممتدة الجذور في التاريخ، تلعب دورا هاما في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، مما يسمح بالتلاقح الثقافي وبناء حضارة إنسانية مشتركة.

المطلب الأول: تعريف الهجرة

1/- الهجرة لغة:

الهجرة اسمٌ من هجر يهجر هَجْرًا وهجرانا، قال ابن فارس: "الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع، ويدل المعنى الآخر على شدّ شيء وربطه، فالمعنى الأول "الهَجْر" ضد الوصل وكذلك الهَجْران، وهاجر القوم من دار إلى دار: تركوا الأولى للثانية.

وجاء في تاج العروس للزبيدي ولسان العرب لابن منظور مادة "هجر"، والتي تعني حسب هذا الأخير "ابن منظور": الخروج من أرض إلى أرض أخرى بضم الهاء: الهُجرة¹.

2/- الهجرة اصطلاحا:

تختلف تعاريف الهجرة باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك، فهناك من يعرفها معتمدا على المعيار الجغرافي على أنها ظاهرة جغرافية تقوم على تنقل الأفراد والسكان من مكان لآخر، من خلال تغيير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد، وهي جزء من الحركة العامة للسكان (انظر سعد الدين إبراهيم، ص 82).

الموسوعة الحرّة (wikipedia) تعرّف الهجرة على أنها ترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك بنية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة أو سفر².

الموسوعة السياسية عرّفت الهجرة على أنها كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة³.

الهجرة هي الانتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، ويستثنى من ذلك الزيارة للسائح أو العلاج أو غير ذلك، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة،

¹ - الموقع الإلكتروني: www.alminbar.net/malafilmv/hijra/1.htm (2011/11/02).

² - نقلا عن محمد سمير عياد، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة (نصوص غير منشورة)، 2008، ص 220.

³ - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 7، بيروت، 1994، ص 67.

فتسمى الهجرة الدولية¹.

وفي تقرير التنمية البشرية لعام 2009 بعنوان "التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"، تمّ تعريف الهجرة الدولية على أنها التحرك البشري عبر الحدود الدولية، والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة (البلد الأصلي)².

وحسب الأستاذة Michelle Tribalat فإن للهجرة مفهومين³: أحدهما عام ويعني الحركة أو الفصل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم غير دولتهم.

هناك من يعرف الهجرة بناء على الدوافع، على أنها تعني حركة انتقال الأفراد أو الجماعات من موقع لآخر، بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً أو أمنياً⁴.

وتم تعريفها في المعجم القانوني بأنها العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي، من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل⁵.

أما تعريف الهجرة في قاموس الأمم المتحدة فهو: "الهجرة هي حركة السكان من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى لغرض الإقامة"، وقد شمل هذا التعريف نقطتين هما:
✓ عبور حدود معينة والتي قد تكون حدود محلية أو حدود دولية.
✓ إضافة إلى الإقامة والتي يمكن أن تكون إقامة دائمة أو لفترة معينة كحد أدنى.

تجدر الإشارة إلى أن هناك مصطلحين مختلفين باللغة الفرنسية لهما نفس المعنى باللغة العربية وهما: Immigration ويتعلق الأمر بالدولة المستقبلية أو دولة الإقامة (المهاجرون الجزائريون الموجودين بفرنسا، l'immigration Algérienne en France)، و Emigration ويتعلق الأمر بالدولة الأصل (هجرة الجزائريين إلى فرنسا l'émigration Algérienne en France)⁶.

¹ عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم

الأمنية، الرياض، 2008، ص.15

² البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز، قابلية التنقل البشري والتنمية، ترجمة أمل التريزي، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، القاهرة، 2009، ص.15

³ محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص.220

⁴ عبد النور ناجي، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، الملئقي الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة (نصوص غير منشورة)، 2008، ص.119

⁵ محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص.221

⁶ غالية بن زيوش، الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص.19، 20

3/- تعريف المهاجر:

يعرّف المهاجر حسب "تقرير التنمية البشرية لعام 2009" بأنه الفرد الذي غيّر محل إقامته المعتادة، بالعبور لأحد الحدود الدولية أو بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل البلد المنشأ الذي ينتمي إليه¹.

الكاتب Pierre George يعرف المهاجر بأنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي، ليقوم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها، أما العامل الأجنبي - حسبه - فهو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل، واللجوء هو الشخص الذي يضطر إلى مغادرة بلده الأصلي².

أما المهاجر من المنظور القانوني، فهو الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية، ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها³.

هذا التعريف يجمع بين مفهوم المهاجر والأجنبي "un immigré et un étranger"، رغم أنهما يختلفان في المعنى، فالأجنبي هو ذو أساس قانوني ضيق، يعتمد على شرط الجنسية، والذي لا يحمل جنسية البلد المستقبل يعتبر أجنبي، في حين أن مفهوم المهاجر فهو أوسع، فليس كل مهاجر أجنبي إذا حصل على جنسية البلد المستقبل وليس كل أجنبي مهاجر: مثل السياح⁴.

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

هناك أشكال وأنواع مختلفة للهجرة، يمكن تصنيفها حسب عدة معايير منها:

1/- تصنيف الهجرة حسب البعد الجغرافي إلى نوعين:

1.1/- الهجرة الداخلية "Migration Interne": هي الهجرة التي تتم داخل مجال جغرافي وسياسي واحد، أهمها الهجرة القروية، أي الهجرة من الريف إلى المدينة أو كما يسمى النزوح الريفي، هذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو إذن للانتقال من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة الواحدة.

2.1/- الهجرة الخارجية "Migration Externe": هي الهجرة من بلد إلى بلد أو من قارة إلى قارة، أي: الانتقال من مكان إلى مكان آخر خارج الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة إلى دولة أخرى، بهدف

¹ - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز "قابلية التنقل البشري والتنمية"،

ترجمة أمل التريزي، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، القاهرة، 2009، ص. 15.

² - محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص. 221.

³ - المكان نفسه.

⁴ - غالية بن زيوش، مرجع سابق، ص. 16.

الإقامة المؤقتة أو الدائمة¹.

وتعتبر الهجرة الدولية "Migration Internationale" شكل من أشكال الهجرة الخارجية، وهي كباقي الهجرات الداخلية، فعل اقتصادي بقدر ما هو اجتماعي، فالفرد يهاجر من أجل العيش اللائق وخلق شركة وبناء مسكن، وتوفير مستقبل لعائلته²، لكنها تختلف عن الهجرة الداخلية أساساً كونها عرضة لمراقبة إدارية وسياسية بدرجة كبيرة.

2/- تصنيف الهجرة حسب البعد القانوني إلى نوعين:

1.2/- الهجرة المشروعة:

هي التي تتم بموافقة الدولة المرسل والمرسلة والمستقبل على انتقال الأفراد المهاجرين، ولا يتطلب الدخول إليها عند بعض الدول الحصول على تأشيرات، ويمكن لبلدان أخرى أن تمنح تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين، بناءً على أنظمة وإجراءات وقوانين الدول المستقبل وحاجياتها للمهاجرين³.

2.2/- الهجرة السرية (غير النظامية):

تعني انتقال الفرد أو الجماعة من مكان لآخر بطرق مخالفة لقوانين الهجرة الدولية، والمصطلح المتداول هو "الحرقاة" الذي يعني حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وهويته، على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال⁴.

وتعتبر المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية ظاهرة متنوعة، تشمل دخول إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية، سواء عن طريق البر، البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادةً بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربيين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وتأشيرة صالحة لكنهم يبقون بدون الحصول على موافقة السلطات⁵.

➤ المهاجرون غير الشرعيين هم الذين يدخلون البلاد المستقبلية بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة، ولا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعية من قبل الدولة المتواجدون بها والخاصة

¹ - عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم، مرجع سابق، ص 15، 16

² - Stéphane De Tapia, Système Migratoire Euro-méditerranéen, Média-plus, Constantine, 2008, p.22

³ - عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص 17

⁴ - عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 119

⁵ - المكان نفسه.

بدخول وإقامة الأجانب¹، مثل السياح والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم الأصلية بعد انقضاء فترة إقامتهم القانونية المحددة².

3/- تصنيف الهجرة حسب البعد الزمني إلى:

1.3/- الهجرة بشكل مؤقت، وذلك حينما ينوي المهاجر الإقامة في المهجر لمدة مؤقتة ثم العودة مرة أخرى إلى الوطن.

2.3/- قد تكون الهجرة دائمة حينما لا ينوي المهاجر العودة مرة أخرى إلى بلده الأصلي.

4- تصنيف الهجرة حسب دوافعها إلى:

1.4/- الهجرة العمالية: وهي ذات دوافع اقتصادية، حيث تسلم النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للهجرة بأن السكان ينتقلون أساسا من المناطق التي يتزايد فيها العرض من العمال وينخفض فيها مستوى الأجر، إلى المناطق التي يتزايد فيها الطلب على العمال ويرتفع فيها مستوى الأجر.

2.4/- الهجرة السياسية: دوافعها سياسية أمنية وتشمل اللجوء السياسي، حيث يعرف اللاجئ بواسطة الأمم المتحدة على أنه الشخص الذي يقيم خارج حدود بلده ولا يستطيع أو لا يرغب في العودة إلى بلده الأم، بسبب الخوف من المحاكمة أو الاضطهاد القائم على أساس العرق أو الدين أو الجنسية، أو لكونه ينتمي لمجموعة اجتماعية معينة أو بسبب آراءه السياسية.

5/- تصنيف الهجرة حسب سياسة التعامل معها إلى:

1.5/- الهجرة المفروضة: وتعني ترك أبواب الهجرة مفتوحة أمام المهاجرين وعكسها الهجرة الانتقائية.

2.5/- الهجرة الانتقائية: ويقصد بها ترك الأبواب مفتوحة أمام فئات محددة من المهاجرين لدخول البلد المستقبل، بناء على كفاءاتهم ومهاراتهم، ووفقا لحاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة للبلد العاملة المؤهلة.

➤ هجرة الكفاءات "هجرة الأدمغة" (fuite des cerveaux)، أو كما تسمى «استنزاف العقول» هي النقل العكسي للتكنولوجيا، وذلك من خلال نقل أحد أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري³، وتعني هجرة المبدعين وحملة الشهادات العليا بالإضافة إلى الأيدي العاملة المؤهلة، من الدول الفقيرة

¹ - محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص. 221

² - عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم، مرجع سابق، ص. 18

³ - زهور مناد، مسألة الهجرة في العلاقات الأوروبية مغربية: رهانات وآفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص. 22

إلى الدول المتقدمة بهدف إكمال الدراسة أو الحصول على عمل، وتكون هذه الهجرة دائمة أو مؤقتة¹. وتعرفها منظمة اليونسكو بأنها: " نوع شاذ للتبادل العلمي بين الدول، تتميز بالتدفق في اتجاه واحد ناحية الدول المتقدمة".

المطلب الثالث: أسباب ودوافع الهجرة

تشير العديد من الدراسات التحليلية والتجريبية إلى تضافر عوامل كثيرة لتشكيل وإنماء حركات الهجرة، وتعد نظرية عوامل الجذب وعوامل الدفع من أكثر النظريات شيوعاً في تحليل الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى الهجرة، حيث تقوم هذه النظرية على أن الناس تهاجر لأن هناك عوامل دافعة لهم من موطنهم الأصلي، أو أن هناك عوامل جاذبة لهم في المنطقة المضيفة.

1/- العوامل الدافعة للهجرة :

تتضمن العوامل الدافعة للهجرة عوامل شكلية، فالهجرة عادة ما تكون من مناطق النمو السكاني المرتفع إلى مناطق النمو السكاني المنخفض (من جنوب المتوسط إلى شماله)، هذا الفرق بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي بالدول الأصلية كان له تأثيره على الفارق الرفاهي بين الشمال والجنوب، حيث أدى إلى تفاقم البطالة، ما زاد من الهجرة الخارجية بكل مستوياتها العلمية والمهنية وغيرها (الاختلاف في الكثافة السكانية بين دول الجنوب والشمال، أدى إلى ديناميكية الهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث بلغت الكثافة السكانية لسكان المتوسط 300 مليون نسمة سنة 1997، وهي مرشحة للارتفاع إلى 500 مليون نسمة عام 2025)².

إضافة للعوامل الشكلية هناك عوامل حقيقية تتمثل في:

1.1/- العوامل التاريخية: فالهجرة غالباً ما تكون نحو الدول المستعمرة للدول الأصلية.

2.1/- العوامل الاقتصادية: في هذا الصدد يلخص العالم الديمغرافي "ألفرد صوفي" إشكالية الهجرة في قوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".

الاعتبارات الاقتصادية تلعب دوراً مميّزاً على المستويات العالمية، الإقليمية، الوطنية والمحلية، وتتحكم إلى حد بعيد في استمرار وتطور الهجرة، وتتجلى الأسباب الاقتصادية في النقاط التالية:

✓ تباين المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة للهجرة والدول المستقبلة لها، حيث يوجد اتفاق كلي

¹ - الموقع الإلكتروني: www.khayma.com/wahbi/research/now/.../3.htm (2011/11/02).

² - محمد سمير عياد، مرجع سابق، صص. 223، 224.

بين دارسي الهجرة الدولية عموما حول اعتبار هذه الظاهرة كرد فعل على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان، لاسيما وأن هذا التفاوت ما فتئ يتطور بسرعة في العقود الماضية وينذر بتفاقم الأزمات الاقتصادية الدورية مستقبلا، مما يزيد من حجم التدفقات السكانية المهاجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية.

- ✓ تعتبر قلة فرص العمل وانتشار البطالة في دول الجنوب* من بين أكثر الأسباب المؤدية للهجرة.
- ✓ يحد انخفاض الأجور ومستويات المعيشة بدول الجنوب دافعا كبيرا للهجرة لدول الشمال، بغية تحسين الأوضاع المعيشية ولتوفر فرص أفضل لحياة كريمة في دول المستقبل.

والهجرة حسب الأستاذ "GP Tapinos" هي رد فعل اتجاه التخلف الاقتصادي، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل، زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد¹.

3.1/- العوامل السياسية والأمنية: إن العوامل السياسية تدفع للهجرة بشكل كبير بحثا عن الأمن والاستقرار، وذلك نتيجة الاضطرابات السياسية، الحروب الأهلية، غياب الديمقراطية، وانتشار الفساد الذي تعاني منه اغلب دول الجنوب، إذ تعد هذه الأخيرة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة، فحسب إحصاءات مفوضية شؤون اللاجئين (UNHCR)، فإن 4,7 % من مجموع 17,8 مليون لاجئ سنة 2002 سجلوا تواجدهم شمال إفريقيا والشرق الأوسط².

4.1/- عامل التخلف: يتجسد التخلف في دول الجنوب من خلال ارتفاع مستوى البطالة، تدني مستوى المعيشة، انتشار الأمراض والأمية، انخفاض إنتاجية العمل، التبعية في مختلف المجالات للخارج، لذا فهذه الدول تندرج ضمن ما يسمى بالعالم الثالث، والفقر والتخلف يشكلان دافعا كبيرا للهجرة، ورغم الإعانات المالية التي تحظى بها الدول الإفريقية (برنامج ميذا 1، ميذا 2)، إلا أنها لم تتمكن من كسر حاجز التخلف.

5.1/- إضافة إلى هذه الأسباب، هناك أيضا سياسات الهجرة المعتمدة التي تتبناها الدول الأوروبية اليوم، والإجراءات القانونية الصارمة المطبقة في هذا المجال، ما دفع إلى الهجرة غير الشرعية.

2/- العوامل المحفزة أو الجاذبة للهجرة:

- ✓ صورة النجاح الاجتماعي للمهاجر الذي يعود لوطنه الأم لقضاء العطلة.

* قدرت نسبة البطالة في الدول العربية خلال العقد الأول من القرن 21 ما بين 15% و20% ، و تقيد إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة بهذه الدول لعام 2008 وصل نسبة 15% أي ما يعادل 17 مليون .

¹ - محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص. 223

² - أنظر الموقع الالكتروني للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: <http://www.unhcr.org/eg/default.asp>

- ✓ أثر الإعلام المرئي الذي يزرع وينمي الرغبة في الهجرة، عن طريق ما تبثه وسائل الإعلام المختلفة عن الدول الغربية من صورة مثالية.
- ✓ القرب الجغرافي والتقاطع الثقافي بين دول الجنوب والشمال، فأوروبا مثلا تبعد حوالي 14 كلم فقط عن الضفة الجنوبية للمتوسط (اسبانيا والمغرب)¹.
- ✓ تمركز أغلب مصادر الثراء بدول الشمال، وهو ما يعكس الفرق في النمو الاقتصادي بين دول الشمال ودول الجنوب بالرغم من التقارب الجغرافي، ما يشكل حافزا للهجرة من بلدان المحيط في اتجاه بلدان المركز، أي من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية الصناعية.
- ✓ الحاجة إلى اليد العاملة في الدول المستقبلية للهجرة (توفر فرص العمل)، حيث أدت الثورة الاتصالية المتنامية من سنة لأخرى في العالم وخاصة في البلدان الصناعية المتقدمة التي تشهد مستويات نمو مرتفعة، إلى جلب قوى العمل من دول الجنوب الباحثة عن الشغل والظروف المعيشية المتطورة، والمسالك المهنية المستقرة المنعدمة في بلدانها الأصلية.
- ✓ كما أن الاختلال الديمغرافي في الدول الأوروبية التي تعرف ارتفاعا في معدل الشيخوخة، أدى إلى احد الحلول وهي الهجرة التي تمكنها من تعويض النقص في فئة الشباب، فحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة، فإن أوروبا ستكون عام 2050 بحاجة إلى مهاجرين بمعدل 860 ألف مهاجر سنويا، أي ما يعادل 500 مليون مهاجر خلال 50 سنة المقبلة²، وهو ما يستغله المهاجرون للهجرة إلى هذه الدول لاستعدادهم للعمل في أي مجال ترفضه شعوب الدول المستقبلية.
- ✓ إضافة إلى العناصر السابقة، يوجد عامل آخر مهم وهو العولمة، التي أحدثت تغييرات غير مسبوقة في تكنولوجيا المعلومات وفي مجال الاتصالات، صاحبها بروز الشركات المتعددة الجنسيات، تغير أنماط العمل وغيرها، إذ يعتبر "S.Casteles" الهجرات الدولية جزءا منها، ويعرفها كما يلي: "العولمة هي توسيع وتعميق مسار الارتباطات الدولية البينية في جميع مظاهر الحياة الاجتماعية المعاصرة، ويمكن لمسها من خلال تسارع التدفقات عبر الحدودية للأموال، السلع، الخدمات والأشخاص.
- كما يشير الدكتور "مغاوري شلبي"، في أن مسيرة العولمة الاقتصادية أثرت على سرعة تدفقات الأموال، المنتجات والأفراد، وأصبحت الهجرة مشكلا آخر يضاف لمشاكل الدول النامية³.

¹- عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص 120.

²- غالية بن زيوش، مرجع سابق، ص 38.

³- مغاوري شلبي، "الأبعاد الاقتصادية للهجرة العمالة"، مجلة السياسة الدولية، ع.165، يوليو 2006، ص.48.

تفيد التقارير الدولية الحديثة والمعنية بقضايا الهجرة الدولية، وبالأخص تقرير اللجنة الدولية للهجرة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عام 2006، التقارير السنوية لمنظمة الهجرة الدولية، وتقارير منظمات التعاون والتنمية، بأن اتجاه حركات الهجرة إلى البلدان المصنعة الغربية للعمل خلال السنوات الأخيرة في تزايد، حيث بلغ عدد المهاجرين في العالم ما بين 1990 و2005 حوالي 35 مليوناً، أي ما يقارب 191 مليون شخص¹، وهو مرشح للارتفاع في المستقبل بسبب تداعيات العولمة، وتدعيم الفجوة واستمرارها بين بلدان الشمال المصنعة وبلدان الجنوب النامية.

المبحث الثاني: واقع الهجرة نحو أوروبا

تعد الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأوروبي-متوسطي، وكانت بدايتها في شكل حركات استعمارية من شماله إلى جنوبه، لكن سرعان ما أخذت شكلاً معاكساً بحثاً عن اليد العاملة المهاجرة خلال الحربين العالميتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945)، وهو ما شكل مرحلة جديدة في تاريخ الهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

المطلب الأول: حركة الهجرة نحو أوروبا وفرنسا

1/- حركة الهجرة نحو أوروبا:

تميّزت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتدفق كبير للمهاجرين من الجنوب نحو الشمال، حيث كانت أبواب الهجرة إلى أوروبا مفتوحة في هذه الفترة، لحاجة اقتصادياتها لليد العاملة الأجنبية بعد أن فقدت قوتها البشرية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، بهدف إعادة إعمارها وتحقيق نموها الاقتصادي.

فتوجه بعض سياسيي أوروبا بعد سقوط حائط برلين إلى دول شرق أوروبا للبحث عن اليد العاملة المهاجرة، لكن هذه الأخيرة (دول شرق أوروبا) تمكنت من النمو، لتشرع الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية في جلب اليد العاملة من دول شمال إفريقيا²، خصوصاً أن معدلات النمو السكاني في دول العالم الثالث أخذت في التزايد في هذه الفترة، في الوقت الذي بدأت فيه معدلات النمو السكاني بأوروبا في التباطؤ³، ما أدى إلى زيادة الطلب على العمالة رخيصة الأجر من دول العالم الثالث، حيث اجتذبت ألمانيا أعداد كبيرة من العمال الأتراك، بينما اجتذبت كل من بريطانيا وفرنسا أعداداً كبيرة من العمال من

¹- Jacques Barou, La Planète des Migrants : Circulation Migratoires et Constitution de Diasporas ... à l'aube du xx1 siècle, Presses universitaires de Grenoble, 2007, p. 58.

²- خليل حسن، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، ط. 1، بيروت، 2007، ص. 50.

³- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990-2008)، مركز دراسات الوحدة

العربية، ط. 1، بيروت، 2010، ص. 120.

مستعمراتها السابقة¹، كما شجعت فرنسا الهجرة المغربية لخدمة حروبها ولتطوير اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما يفسر الوجود المكثف للعمال المغاربة في فرنسا وبلجيكا وهولندا، ففي الخمسينيات عرفت فرنسا لوحدها مجيء 220 ألف جزائري، 20 ألف مغربي و5 آلاف تونسي².

لكن سرعان ما أدركت الدول الأوروبية ضرورة تنظيم حركات الهجرة بناء على ما تحتاجه من اليد العاملة، فلجأت إلى ما يسمى بالهجرة التعاقدية للعمل بصفة مؤقتة، مَنظمة في إطار اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، وضمن إستراتيجية أوروبية موحدة، بالتعاون مع البلدان المتوسطية المصدرة لها.

مع نهاية فترة السبعينيات التي شهدت تأزم الأوضاع الاقتصادية العالمية (الأزمة البترولية 1973-1979)، أعادت الدول الأوروبية النظر في سياستها حيال الهجرة، وقامت بغلق حدودها وتضييق الخناق على الهجرة، ما أدى إلى رجوع العمال المؤقتين إلى أوطانهم الأصلية (سياسة المساعدة من أجل العودة)، في الوقت الذي رفض فيه الكثير منهم العودة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها بلدانهم³، إضافة إلى ارتفاع في التجمعات العائلية (إجراءات دمج المهاجرين المقيمين)، حيث لعبت الهجرة العائلية دورا كبيرا في زيادة عدد المهاجرين بأوروبا في هذه المرحلة تحديدا، وبلغت حوالي 70 % في فرنسا، وحوالي 35 % في بريطانيا⁴ (انظر الملحق رقم 01).

وقد ظهرت العلامات الأولى لسياسة أوروبية للهجرة مع بداية الثمانينات، بعد أن أخفقت سياسة إغلاق الحدود القائمة منذ 1974، حيث أن الهجرة استمرت بأشكال مختلفة: شرعية (لم شمل العائلات) وغير شرعية (هجرة سرية)، كما أدركت الدول الأوروبية في النهاية عدم واقعية الاعتقاد بقدرة كل دولة عضو منفردة على معالجة هذه الظاهرة.

لتيم بعد ذلك تصعيب إجراءات الدخول إلى الدول الأوروبية، خاصة ألمانيا وفرنسا (قانون 09 سبتمبر 1986⁵ "86-1025" الذي يسهل طرد الأجانب غير الشرعيين)، وتزامنت هذه الإجراءات مع إغلاق مناجم الفحم التي كانت تستوعب عددا كبيرا من المهاجرين في كل من فرنسا وبلجيكا⁶، (تضاعفت الهجرة المغربية نحو فرنسا بين سنتي 1974 و1993، وذلك بالرغم من التدابير التي اتخذتها الهجرة السلطات الفرنسية للحد منها) (انظر الملحق رقم 03 و06).

¹ - بشارة خضر، مرجع سابق، ص.102.

² - Centre de Recherche en Economie Appliquée, L'émigration Maghrébine en Europe, Coopération, Société Nationale d'éditions et de Diffusion, Alger, 1985, p.235

³ - رقية العاقل، مرجع سابق، ص.27، 28.

⁴ - سمير رضوان، "هجرة العمالة في القرن 21"، السياسة الدولية، م. 41، ع.165، يوليو 2006، ص.47.

⁵ - رقية العاقل، مرجع سابق، ص.28.

⁶ - خليل حسن، مرجع سابق، ص.423.

في الفترة الممتدة ما بين عامي 1993-1995، تم اتخاذ عدة مبادرات من أجل دفع التعاون بين الدول المتوسطية، وجاء على رأس هذه المبادرات مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي، منتدى دول المتوسط [5+5]، [5+12]، وذلك قبل انضمام كل من النمسا، السويد وفنلندا عام 1994، إضافة إلى مشروع الشراكة الأوروبية ومتوسطية، الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر برشلونة عام 1995 والذي يهدف إلى التعاون الاقتصادي الأوروبي المتوسطي، حيث وقعت 15 معاهدة بين دول الاتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية لإنشاء منطقة تجارة حرة، ولرفع المستوى الاقتصادي لدول جنوب المتوسط، ليقوم الاتحاد الأوروبي بطرح برنامجه الأول للمعونة والتعاون "ميديا1" لتطوير اقتصاد دول الجنوب ودفع التنمية بها.

أثبتت هذه السياسات الأوروبية حيال الهجرة، والتي تميزت في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بمنح امتيازات تجارية ودعم مالي لدول جنوب المتوسط، عدم كفايتها ونجاحتها لدفع النمو الاقتصادي في هذه البلدان، لذلك قامت الدول الأوروبية باستحداث سياسات أكثر جراءة، ما أدى إلى غلق الحدود (19 جوان 1995)، ودخول اتفاقية شنغن الموقعة بين كل من فرنسا، ألمانيا، لكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ، لتنظم فيما بعد كل من إسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تبكى فيها هذا الأخير مبدأ يقر بأن مواطني أحد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يسمح لهم بحرية التنقل والعمل في الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد بقيود قليلة أو دون قيود، أما بالنسبة لغير مواطني الاتحاد الأوروبي المقيمين الدائمين في دول الاتحاد، فالانتقال بالنسبة لهم يشكل أمراً أكثر صعوبة، وهو ما أدى إلى انعكاسات أخرى¹، حيث تزايدت حركات الهجرة غير الشرعية من دول شمال وجنوب إفريقيا، وتم ربطها بالإرهاب والجماعات الأصولية، ما جعلها تشكل رهانا كبيرا في العلاقات الدولية بين الدول المصدرة والمستقبلة للهجرة.

ولقد تزامن الطابع الأمني لهذه المرحلة، مع أهم التغيرات الأمنية التي عرفتها أوروبا: اقتصاديا، بيئيا، اجتماعيا، حيث لجأت الدول الأوروبية إلى سياسة أمنية متشددة، اعتمدت فيها إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي، ورأت من الضروري التعاون فيما بينها لتنظيم حركات الهجرة من الجانب الذي يخدم مصالح أوروبا التي هي بحاجة لليد العاملة المؤهلة، للحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي والديمقراطي، إضافة إلى محاربة الهجرة السرية من الدول غير الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من خلال إبرام اتفاقيات مع دول الجنوب لترحيل المهاجرين غير الشرعيين للحد من هذه الظاهرة منها اتفاقية برشلونة 1995² (انظر الملحق رقم 02).

¹ - خليل حسن، مرجع سابق، ص. 423.

² - عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي على مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، بيروت، 1996، ص. 132.

نتيجة تسييس قضايا الهجرة باعتبارها المهدد الأكبر للدول الأوروبية، اقتصاديا، اجتماعيا، أمنيا وسياسيا، لجأت هذه الدول إلى عوامل انتقائية¹ اختيارية¹ المهاجرين المرشحين لدخول أراضيها، من خلال تطوير منظومتها القانونية باتجاهات أكثر تقييدية للهجرة، فالقانون الاسباني لعام 2003 يجعل معايير الانتقاء أكثر قسوة، ومشروع القانون الألماني الذي تم تبنيه عام 2004 يذهب باتجاه انفتاح انتقائي، بينما القانون البريطاني لعام 2002 يستهدف مكافحة الهجرة السرية وحصر حق اللجوء²، وقانون الهجرة الانتقائية الفرنسي لعام 2007 يهدف إلى استقطاب الكفاءات وغلق أبواب الهجرة أمام المهاجرين العاديين، للخروج من الهجرة المفروضة التي شهدتها أوروبا مدى عقود مضت، ما جعل الاعتبارات العرقية والدينية تلعب وبشكل غير معلن دورا هاما في اختيار المهاجرين.

تسعى أوروبا اليوم من خلال سياستها الانتقائية لإقامة نظام الحصص "الكوتا" للسيطرة على ظاهرة الهجرة، انطلاقا من مبدأ أوروبا تحتاج إلى اليد العاملة المؤهلة وفقا لحاجة القطاعات المختلفة (انظر الملحق رقم 01)، وذلك من خلال عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول المصدرة للهجرة.

كما تقدم الاتحاد الأوروبي باقتراح إنشاء البطاقة الزرقاء "Blue Card"، حيث تسمح وتسهل لحاملها العمل في القطاعات الحيوية التي تحتاج لليد العاملة، كما تسمح له بالعمل في بلد أوروبي آخر بعد مرور ثلاث سنوات من وصوله للبلد الأول.

2/- حركة الهجرة نحو فرنسا:

عرفت فرنسا مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 تطورا كبيرا في حركة الهجرة، فخلال الفترة الممتدة ما بين (1850-1900) كانت فرنسا بحاجة لليد العاملة الأجنبية خاصة في ظل نموها السكاني البطيء، فكانت البلدان الجارة هي المصدر الرئيسي لليد العاملة مثل: إيطاليا، بلجيكا، إسبانيا، سويسرا (انظر الملحق رقم 06)، لكن خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918) لجأت فرنسا إلى جلب اليد العاملة من بلدان شمال إفريقيا (انظر الملحق رقم 08) والصين والهند الصينية، حيث تم إعداد ولأول مرة عام 1917 بطاقة إقامة مؤقتة للأجانب المقيمين في فرنسا والذين يتعدى سنهم 15 سنة³.

في الفترة الممتدة ما بين (1917-1939) شهدت الهجرة إلى فرنسا تطورا وتنوعا ملحوظا (انظر الملحق رقم 03)، حيث شملت حركات هجرة من تشكسلوفاكيا، روسيا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، وبعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1931 سعت فرنسا لتقليص وتخفيض دخول العمالة الأجنبية إلى أراضيها وذلك

¹ - مصطفى عبد العزيز مرسي، "متغيرات سياسات الهجرة"، مجلة شؤون عربية، ع. 141، 2010، ص. 101.

² - بشارة خضر، مرجع سابق، ص. 102.

³ - « La Politique d'immigration (chronologie): Histoire de L'immigration en Dates »
www.vie publique.fr/immigration/acquisition- Nationalité Française, p.08

في 10 أوت 1932، مع إصدار قانون جديد يعطي أولوية تشغيل العمالة الفرنسية مقابل حصص للعمالة الأجنبية، لتبدأ فرنسا بتنظيم حركات الهجرة القادمة إليها في الفترة الممتدة ما بين (1945-1974) ¹.

تسارعت حركات الهجرة خلال الفترة الممتدة ما بين (1956-1972)، تزامنا مع بداية زوال الحركات الاستعمارية في العالم الثالث، حيث شملت تطور كبير في الهجرة البرتغالية إلى فرنسا بناء على اتفاقية (فرنسية- برتغالية) عام 1963، إضافة إلى عودة الهجرة المغربية وفق اتفاقية (فرنسية- مغربية) عام 1963، وتطور الهجرة التونسية والجزائرية بشكل خاص بعد نهاية الحرب (1954-1962)، حيث تم توقيع وثيقة بين فرنسا والجزائر تسمح بتوافد العمال الجزائريين إلى فرنسا في 29 جويلية 1968، وبداية الهجرة من الساحل الأفريقي 1964، لكن ابتداء من عام 1974 بدأت سياسة مراقبة تدفق حركات الهجرة، مع تشجيع عودة المهاجرين لبلدانهم الأصلية ².

في 5 جويلية 1974 قررت الحكومة الفرنسية توقيف الهجرة العمالية والهجرة العائلية باستثناء الهجرة من الدول الأوروبية، وقد بقيت الهجرة العمالية معلقة لغاية 1977، وخلال نفس السنة تم تقديم منحة للمساعدة والتشجيع على العودة للوطن الأم قدرت حينها ب 10000 فرنك فرنسي، لتقوم فرنسا بعدها عام 1980 بتشديد شروط الدخول للأراضي الفرنسية، مع استبعاد كل المهاجرين في وضعية غير قانونية (قانون 80-9 المعدل لوثيقة 2 نوفمبر 1945 والمتعلقة بشروط دخول وخروج الأجانب إلى فرنسا، واقتياد المرحلين إلى الحدود) ³.

في نوفمبر 1981 تم إلغاء قرار عودة المهاجرين وعائلاتهم من طرف وزارة العمل، كما تم منح حوالي 105000 ⁴ بطاقة عمل وإقامة صالحة لمدة عام، مع إلغاء تسوية وضعية المهاجرين غير القانونية.

ولقد نشر قانون رقم 86-1025، المؤرخ في 9 سبتمبر 1986 والمتعلق بشروط دخول وخروج الأجانب إلى فرنسا في الجريدة الرسمية (JO n° 212)، ليتم بعدها في 20 أكتوبر 1986 عقد اجتماع لوزراء الداخلية للدول المنتمية للفضاء الاقتصادي الأوروبي بلندن حول مراقبة الهجرة غير الشرعية، وفي 7 جانفي 1988 تم تسهيل الحصول على الجنسية الفرنسية للشبان من 16 إلى 21 سنة، المولودين بفرنسا من والدين أجنبيين ومقيمين لمدة اقلها 5 سنوات ⁵.

¹ -« La Politique d'Immigration chronologie: Histoire de L'immigration en Dates », **op.cit**, p.8

² - **Loc.cit**

³ -Atlas national des populations immigrées (2010-2012) : www.immigration-gouv.fr, p.26

⁴ - **Ibid**, p.30

⁵ - **Loc.cit**

عام 1994 نشر في الجريدة الرسمية قانون رقم 94-885 والمؤرخ في 14 أكتوبر 1994، حيث تم بموجبه إنشاء مديرية مركزية لمراقبة الهجرة والعمل على مكافحة العمالة غير النظامية، وفي عام 1998 نشر في الجريدة الرسمية قانون رقم 98-170، المؤرخ في 16 مارس 1998 والمتعلق بالجنسية، حيث منحت إمكانية طلب الأطفال المولودين في فرنسا من أبوين مهاجرين الجنسية الفرنسية، ابتداءً من 13 سنة مع تصريح الوالدين و 16 سنة دون تصريح¹.

تجدر الإشارة انه ابتداءً من 1974 تم غلق الحدود، فتناقصت الهجرة ب 0,98% ما بين 1974 و 1999 لتعود النسبة للارتفاع مع بداية 1999 (انظر الملحق رقم 07 و 05)، حيث ارتفعت نسبة الأجانب بسرعة مقارنة بإجمالي عدد السكان (أكثر من 9,5% مقابل 5,7%)، إذ تم تسوية 80000 شخص² في وضعية غير قانونية، ورفض 63000 عام 1999، كما تم في نفس السنة فتح الأبواب أمام اللاجئين الوافدين من العراق وإيران وأفغانستان وكوسوفو.... الخ، ليتم بعدها عقد اجتماع في 17 سبتمبر 1999 بين الوزراء الأوروبيين للعدالة والشؤون الداخلية (جمع بين كل من فرنسا وألمانيا)، عرضوا خلاله وثيقة توضح الخطوط العريضة لسياسة مشتركة للجوء والهجرة، ثم عقد اجتماع آخر بلكسمبورغ في 4 أكتوبر 1999 بين وزراء العدالة والشؤون الداخلية لتحضير قمة بين فرنسا، ألمانيا وبريطانيا لعرض سياسة مشتركة للهجرة "مشروع هجرة صفر".

في 26 نوفمبر 2003 تم نشر قانون رقم 2003-1119 في الجريدة الرسمية، والمتعلق بالهجرة والاندماج واللجوء، ليتم الانتقال إلى الهجرة الانتقائية من خلال تحديد القطاعات التي هي بحاجة للعمالة المؤهلة، وإنشاء بطاقة للمواهب "carte de compétence et talent" وإلغاء تسوية المهاجرين في وضعية غير قانونية عام 2006.

خلال هذه العشرية ظهرت فئة أجنبية مختلفة ومتنوعة في تكوينها واقتصاديتها، فما بين تاريخ إحصاء عام 1946 وآخر عام 1982 ارتفعت هذه النسبة بانتظام للوصول إلى 6,8 %، بعدها انخفضت خلال السنوات التالية، ومثل المهاجرون عام 1999 نسبة 7,4 % من إجمالي السكان المقيمين في فرنسا، وما بين عام 1999 وعام 2006 ارتفعت نسبة الأجانب بسرعة من إجمالي عدد السكان المقيمين في فرنسا (8,7% مقابل 4,9%) (انظر الملحق رقم 06 و 07)، لكن عام 2006 ارتفعت ببطء مقارنة بعام 1999، وهذا ما يفسر ارتفاع الأجانب من بينهم 528700 أجنبي مولود بفرنسا (أغلبهم أصبحوا فرنسيين من خلال قانون صول)، وقد تضمنت فرنسا 5,6 مليون مهاجر عام 2006 أي ما يقارب 8,1 % من إجمالي

¹ - Corinne Renard "La Population Etrangère Résidant en France", **Info Migrations**, N° 10
Octobre 2009 , P.14

² - **Loc.cit**

عدد السكان من بين 5,1 مليون مهاجر هناك 3,5 مليون أجنبي مقيمين في فرنسا، ما يمثل 5,7 % من إجمالي عدد السكان حسب إحصائيات قام بها (INSEE) في 1 جانفي 2006، حيث أن 2 من 5 هم أجنبيون أغلبهم من البرتغال، الجزائر والمغرب، أي 40,4 % هم من أصل برتغالي، جزائري ومغربي، هذه الجنسيات الثلاث تمثل ما يقرب 1,5 مليون أجنبي، ما يعني أن الأجانب في فرنسا يمثلون 35 % من دول الاتحاد الأوروبي (انظر الملحق رقم 09) و 31 % من البلدان الثلاث السابق ذكرها (الجزائر، المغرب والبرتغال)، و 13 % من آسيا، وحصة الأوروبيين انخفضت منذ 1975 (61 % عام 1975 مقابل 40 % عام 2006) لصالح الأفارقة (35 % مقابل 43 %) والاسيويين (3 % مقابل 13 %)¹، إذ تشمل الضواحي أكبر عدد للتجمعات العائلية 60 % (انظر الملحق رقم 07 و 08).

عدد الأجانب من البلدان المغاربية وصل 1,1 %، حيث حصل 280000 مغربي على الجنسية الفرنسية ما بين 1999 و 2006، وبلغ عدد الأجانب من جنسيات إفريقية أخرى 430000 أي أكثر من 50 % منذ 1999 (انظر الملحق رقم 08)، وإجمالي حصة الأفارقة استقرت على 43 %، كما أن عدد الأفراد من أصول آسيوية ارتفع (+13,3 %) ما بين الإحصائين الأخيرين 1999 و 2007، رغم انخفاض عدد الفيتناميين والكمبوديين (-19000)، وهو ما يفسر تواجد عدد كبير للأتراك (+6,3 %)².

قدر عدد الأجانب الذين يعيشون فوق الإقليم الفرنسي في 1 جانفي 2007 ب 3,6 مليون شخص، أي أن نسبة الأجانب بالنسبة لإجمالي السكان قدرت ب 5,8 % (انظر الملحق رقم 04)، هذه الفئة أصغر سنا مقارنة بالسكان الفرنسيين الأصليين وتعيش غالبا في تجمعات عائلية، حيث أن نسبة الأجانب الذين يعيشون في تجمعات هي 3,6 % مقارنة بالفرنسيين 2,3 %، من بين الأجانب تم إحصاء حوالي 552000 أجنبي مولود في فرنسا عام 2007 والذين أصبحوا فرنسيين من خلال قانون صول sol، من بين 3,6 مليون أجنبي يعيشون في فرنسا نحصى 1,2 مليون ينتمون لدول الاتحاد الأوروبي، و 5,1 مليون من أصل إفريقي من بينهم 1,1 مليون من بلدان المغرب العربي³.

هناك تناقص واضح في عدد الأجانب من أصول إسبانية، إيطالية أو برتغالية حيث أن عدد الإسبان، الإيطاليين والبرتغاليين تناقص على التوالي 18,1 %، 12,9 %، 11,5 %، في حين أن الأجانب من بلدان أخرى لدول الاتحاد الأوروبي ارتفع إلى 47,9 %، ومن دول أوروبية ليست من دول الاتحاد الأوروبي قدر ب 44,5 %⁴ (انظر الملحق رقم 09).

¹ - Corinne Renard "La Population Etrangère Résidant en France", **op.cit**, p.18

² - **Loc.cit**

³ - Département des Statistiques des Etude et de La Documentation, **info migration** N° 29 novembre 2011, p.54

⁴ - **Loc.cit**

ما بين 1999 و2007 حصة المهاجرين الأفارقة تباطأت وانتقلت من 43,5% إلى 41,8% ، ويظهر أن عدد الأفراد المغاربة تناقص من 1,13 مليون عام 1999 إلى 1,07 مليون عام 2007 لصالح جنسيات افريقية أخرى¹، خاصة من الساحل الإفريقي، كما أن الأجانب القادمين من آسيا قدر ب حوالي 13,7% في 1 جانفي 2007، حيث ارتفع عدد الاسياويين في فرنسا ب 18% ما بين 1999 و2007، هذا الارتفاع أو هذه الزيادة تفسر بزيادة الأجانب الصينيين، إذ بلغ عدد الصينيين المقيمين في فرنسا ب 223000 أجنبي² عام 2007، ليتم بعدها إصدار قانون 20 نوفمبر 2007 المتعلق بالهجرة والاندماج واللجوء.

الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء لعام 2008 رأى ضرورة تناسق سياسات الهجرة واللجوء لدول الاتحاد الأوروبي (انظر الملحق رقم 01)، حيث أن فرنسا لوحدها تستقبل كل سنة حوالي 200000 أجنبي³، وفي 16 جوان 2011 نشر القانون المتعلق بالهجرة، الاندماج والجنسية في الجريدة الرسمية رقم 17 والمتعلق بشروط الحصول على الجنسية الفرنسية.

بعد أحداث الربيع العربي عرفت الهجرة حركة كبيرة من تونس نحو فرنسا مرورا بإيطاليا، ما أدى إلى اجتماع ببروكسل لوزراء الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي، واقتراح الجمعية الأوروبية تعديل اتفاقية شنغن، مما يسمح بمراقبة الحدود لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: الموقف الأوروبي من الهجرة

ما زال موضوع الهجرة يشكل نقطة نقاش وجدل في أوروبا بين مختلف الشرائح السياسية من أحزاب وتنظيمات، فمنهم من يريد هذه الهجرة ومنهم من يريد تقليصها إلى أقصى حد ممكن، مع تشجيع الهجرة من الدول التي لها تجانس ديني وعرقي مع دول أوروبا (سياسة الكيل بمكيالين بين الهجرة من دول الجنوب إلى أوروبا، ومن دول أوروبا الشرقية إلى دول أوروبية أخرى).

1/- الاتجاه المؤيد:

ينظر أصحاب هذا التيار للهجرة على أنها عنصر إخصاب وليس تهديد، ويؤكدون على حاجة الدول الأوروبية لليد العاملة المهاجرة، لإعادة التوازن النسبي إلى التركيبة السكانية لدول الاتحاد الأوروبي التي تعرف تراجعاً في نسب النمو السكاني، إذ تتوقع المفوضية الأوروبية أن نسبة المسنين في قوة العمل الأوروبية ستصل إلى 32 % من إجمالي السكان، في حين ستتخفّض فيه نسبة الشباب ب 18 %

¹ - Yanick Croguennec , « La population étrangère en 2007 », **infos migration**, N° 20
Février 2011, p.12

² - **Loc.cit**

³ - Atlas National des Populations Immigrées (2010- 2012), **op.cit**, p.35

عام 2050¹، كما يؤكد هذا التيار على أن العنصرية والتمييز ضد المهاجرين، قد يؤدي إلى ردود أفعال متطرفة من قبلهم .

2/- الاتجاه المعارض:

أكثر التيارات معارضة لموضوع الهجرة في أوروبا هو اليمين المتطرف، حيث يعتمد على العامل الثقافي لتبرير توجهه العنصري ورفضه وعدائه الشديدين للمهاجرين، على أساس أنهم يشكلون تهديدا للثقافة والهوية الأوروبية، وذلك لاستحالة اندماجهم في المجتمع الأوروبي من جهة، خاصة المهاجرين من أصول عربية مسلمة، حيث أصبحوا يشكلون مصدر تهديد لأمن واستقرار أوروبا خصوصا بعد الترويج لما يسمى بالإسلام فوبيا في الغرب، إضافة لخوفهم من أن يصبح سكان أوروبا عربا ومسلمين مع مدخل القرن 22 من جهة أخرى.

هذا التصور الجديد للأخطار التي تهدد المنظومة الغربية والتي تحولت عن الشرق نحو جنوب المتوسط، جعل المهاجرين في الواجهة باعتبارهم نقطة التقاء بين منظومتين ثقافيتين مختلفتين.

ولقد استخدم اليمين المتطرف في فرنسا وإيطاليا قضية الأمن الشخصي، الجريمة، الإرهاب، المخدرات، بالإضافة إلى مشكل الهوية والبطالة من أجل توظيفها في صياغة سياسة للهجرة².

في إطار ازدواجية الموقف الأوروبي من الهجرة ما بين الحاجة والرفض، تبقى الدول الأوروبية بحاجة ماسة لليد العاملة الأجنبية على مدى 30 سنة القادمة (انظر الملحق رقم 01)، وهو ما دفع بدول الاتحاد الأوروبي لتشجيع هجرة الكفاءات للحفاظ على النمو الديمغرافي والاقتصادي، حيث نشر معهد برلين للسكان والتنمية دراسة حول التطورات الديمغرافية في أوروبا، وقد أشارت هذه الدراسة إلى تراجع المواليد، ما يؤدي إلى ارتفاع الشيخوخة إلى أعلى مستوياتها، ما يعني تراجع السكان من حيث العدد.

ويقول "اشتقن كرونيرت" من المعهد البرليني انه من دون الهجرة لن تحقق أوروبا نموا ديموغرافيا مستقرًا، حيث أن عدد كل جيل سينقص عن الجيل الذي يسبقه ب 25 %، ومع حلول 2050 فان متوسط العمر في الاتحاد الأوروبي سيزيد بعشرة أعوام .

هذه المعطيات سيكون لها انعكاساتها على النمو الاقتصادي الأوروبي لتراجع عدد الأيدي العاملة وارتفاع نسبة الشيخوخة، وبالتالي زيادة الإنفاق على التقاعد ما يؤدي إلى عجز أوروبا اقتصاديا.

¹ - مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق، صص. 101، 102

² - كميلة أحمد عثمان، السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990-1998، الدار الأكاديمية

للطباعة، التأليف، الترجمة والنشر، ط.1، ليبيا، 2005، ص. 223

المشكلة إذن لا تكمن في الهجرة ذاتها بل في طريقة نظر الدول الأوروبية والأوروبيين لها، لأن الفهم الأمني للهجرة هو ثمرة استراتيجيات الأحزاب السياسية التي تميل إلى استخدام قضية الهجرة وفق ميول يتميز بالإقصاء والتمييز العنصري والانكفاء على الذات¹.

المطلب الثالث: الهجرة في العلاقات الأورو متوسطية

ازداد الاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط بعد بروز ظواهر عبر قومية مثل: الإرهاب، المخدرات، الهجرة السرية... وهو الأمر الذي استدعى تكثيف التعاون مع دول المنطقة في مجال الهجرة، حيث أن التخوف من عدم الاستقرار في دول جنوب المتوسط، وما يمكن أن تمثله الهجرة من أخطار على دول الشمال، هو المحرك للتعامل الأوروبي مع هذه الظاهرة من خلال تبني سياسات تعاون مع دول الجنوب، من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية تكفل الحد من الهجرة، وبالتالي تحقيق الأمن في المتوسط.

وقد شملت السياسات الأورومتوسطية اتجاه الهجرة، التعاون الأورو- متوسطي، حيث أخذ هذا الأخير عدة أشكال فيما يتعلق بالهجرة، تمثلت في مساعدة المهاجرين على العودة، تكثيف التعاون في مجال مراقبة وإيقاف الهجرة، التعاون من أجل التنمية، إضافة إلى الشراكة الأورومتوسطية.

1/- الهجرة في إطار مسار برشلونة 1995:

كانت هناك سياسات تعاون بين ضفتي المتوسط إلا أنها كانت ظرفية ولم تصل إلى التطلعات المطلوبة، ما جعل من حوض المتوسط نقطة التقاء بين عالمين مختلفين من حيث درجة التطور والازدهار.

ليقوم بعدها الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الانفتاح على الخارج، بطرح مشروع الشراكة الأورومتوسطية بمدينة برشلونة الإسبانية في 27-28 نوفمبر 1995² لمساعدة دول الجنوب على تحقيق التطور والتنمية، بهدف مواجهة مختلف الأخطار والتهديدات التي أصبحت تواجه هذه الدول بدون استثناء، لكن حقيقة هذه الشراكة الأورومتوسطية تعكس تغير مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة في الفكر الاستراتيجي، حيث تخلت الدول عن النمط التقليدي في بناء الأمن الإقليمي والعالمي الذي تشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والمتمثل في المعاهدات والأحلاف العسكرية الإقليمية، لأنها أصبحت وسيلة غير ناجعة الاستعمال بسبب انتقال مفهوم الأمن من مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع، فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب، ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار³.

¹ - بشارة خضر، مرجع سابق، ص. 114.

² - منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص. 107.

³ - مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط"، السياسة الدولية، م. 43، ع. 174، أكتوبر 2008، ص. 145.

هذا ما دفع بدول حوض المتوسط إلى اعتماد ميكانيزمات جديدة للحفاظ على أمنها، ولعل ترتيبات الشراكة الأمنية تأتي في مقدمة هذه الميكانيزمات، التي أخذت أشكالاً مختلفة بمسارات متعددة مثل: الشراكة الأوروبية-متوسطية.

نص إعلان برشلونة على إقامة شراكة بين 27 دولة متوسطية، منها 15 دولة التي يتكون منها الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى 8 أقطار عربية (تونس، المغرب، الجزائر، سوريا، مصر، الأردن، لبنان والسلطة الفلسطينية)، و4 دول متوسطية غير عربية (إسرائيل، تركيا، قبرص، ومالطا)¹، ولم تتم دعوة ليبيا إلى حضور المؤتمر بسبب العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها بداية أبريل 1992، بحكم اتهامها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا في الضلوع في انفجار الطائرتين الأمريكية فوق سماء بلدة لوكربي الاسكتلندية في 1988/12/21، وطائرة DC10 التابعة لشركة (UTA) الفرنسية فوق صحراء النيجر في (1989/09/19).

لقد مثل ميثاق برشلونة 1995 اقتراباً شاملاً لقضايا منطقة البحر المتوسط بمختلف أبعادها (البعد الأمني والسياسي، البعد الاقتصادي والمالي، البعد الاجتماعي والثقافي).

1-1/ البعد الأمني والسياسي:

لقد أعطى إعلان برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، انطلاقاً من مبدأ تحقيق منطقة للأمن والاستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام، من خلال تعزيز الحوار السياسي وترقية دولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية²، خصوصاً في ظل تعقد القضايا الأمنية في حوض المتوسط، ليشرع المؤتمر الوزاري الأوروبي المنعقد في 16 و17 أبريل 1999 بوضع أسس أولية لصياغة ميثاق السلم والأمن في المتوسط³، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني للمنطقة⁴.

وهو ما يسمح بمواجهة مختلف التهديدات القادمة من دول الجنوب، التي تتمثل حسب المنظور الأوروبي في: التهديد السكاني والتهديد الإسلامي الأصولي اللذين تحملهما ظاهرة الهجرة.

عجز اقتصاديات دول الجنوب على استيعاب ارتفاع النمو السكاني، يدفع إلى الهجرة نحو الدول الأوروبية خاصة: فرنسا، بلجيكا، إسبانيا، إيطاليا، ما استدعي اتخاذ إجراءات صارمة لاحتواء هذا التهديد.

¹ - منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص. 107.

² - إبراهيم حماد، "البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية"، السياسة الدولية، ع. 129، 1997، ص. 223.

³ - محمد أمين لعجال أعجال، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط"، الملتقى الدولي:

الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة (نصوص غير منشورة)، 2008، ص. 166.

⁴ - علي الحاج، سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1،

بيروت، ص. 206.

كما أن الهجرة من دول الجنوب إلى الشمال، تحمل في طياتها إضافة للتهديد السكاني تهديدا آخر، يتمثل في التهديد الإسلامي الأصولي "التطرف"، حيث اقترنت باتجاه المتطرفين نحو العداء للغرب.

هذا ما جعل من مشاكل الهجرة، الإرهاب، المخدرات في حوض المتوسط، تأخذ أولوية الأمن لمكافحتها، وقد زادت أحداث 11 سبتمبر 2001 إضافة إلى الخطاب السياسي الأوروبي، وصعود التيارات اليمينية المعادية للجاليات الإسلامية والمهاجرين الأجانب من حدة أمنة موضوع الهجرة لربطها بظاهرة الإرهاب والتهديدات الأخرى.

1-2/ البعد الاقتصادي والمالي:

يعتبر المجال الاقتصادي محددا لقياس نجاح الشراكة الأوروبية المتوسطية، باعتباره أساس اتفاقيات الشراكة والأداة التي يستند إليها البعد السياسي والأمني لتحقيق أهدافه، انطلاقا من فكرة أن: "الاستقرار السياسي يحدده الازدهار الاقتصادي".

وعليه فقد جاء المحور الثاني للبيان الختامي تحت عنوان: "مشاركة اقتصادية ومالية: منطقة ازدهار متقاسمة"، وتمثل هدفه في بناء منطقة للتبادل الحر في آفاق 2010، مع ترقية التعاون المالي والتقني في إطار برامج ميда المالية، والقروض التي يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار من أجل مرافقة الإصلاحات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الداخلية¹، حيث شدد المشاركون على أهمية التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن، تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي، إقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي حتى سنة 2010، ومواصلة الحوار في قضايا الديون والمساعدات²، إذ يرتبط بهذا الجانب العديد من القضايا الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية والأمنية مثل قضية الهجرة³.

كما أكد المشاركون على إعطاء الأولوية للشراكة الاقتصادية والمالية، لتخفيف الهوة بين دول الاتحاد الأوروبي المتطورة والدول النامية في المتوسط، التي تعرف تخلفا في المجال التنموي وتراكما ديموغرافيا (فقر، بطالة، غياب الحريات...)، وبالتالي معالجة جذور الهجرة والأسباب الحقيقية المؤدية لها، التي هي في الأساس أسباب ذات أبعاد اقتصادية أكثر مما هي ذات أبعاد أخرى، فتحسن المستوى الاقتصادي والمعيشي لدول الجنوب سيحد من التدفق المتزايد لحركات الهجرة إلى الدول الأوروبية.

¹ - مصطفى صايح، "الاتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة"، السياسة الدولية، م. 43، ع. 174، أكتوبر 2008، ص. 139

² - عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2006، ص. 262

³ - جمال شلبي، العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط. 1، بيروت، 2000، ص. 110

غير أن تباطؤ التجارة الخارجية وتزايد مشكلة البطالة التي بلغت نسبتها 20% عام 1999، والعجز في الميزانيات الحكومية للدول النامية منها الدول العربية، وتعاضم قيمة الديون الداخلية والخارجية، كلها عوامل ساهمت في زيادة حركة الهجرة نحو أوروبا، التي حققت نمواً بلغت نسبته 2.3% عام 1999¹.

بناءً على تزايد المشاكل الاقتصادية، وتأثيرها السلبي على الأمن والاستقرار في جنوب المتوسط وانعكاس ذلك على أوروبا، من خلال تزايد حركات الهجرة خاصة الهجرة غير الشرعية، فإن دول الاتحاد الأوروبي قامت بتقديم مساعدات لدول الجنوب لتطوير أنظمتها السياسية وتنمية اقتصادياتها، من خلال تخصيص مبالغ مالية ومساعدات كبيرة على شكل قروض ومساهمات اقتصادية، ومرداً للخوف الأوروبي من نقل المهاجرين لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية إلى المدن الأوروبية وضواحيها، وما ينتج عنها من تأثيرات سلبية قد تنعكس على الاستقرار الداخلي لأوروبا، فمساعدة دول جنوب المتوسط مسألة لا بد منها لضمان استقرار المنطقة والحد من حركات الهجرة التي تؤرق أوروبا.

ويعتبر، برنامج "ميدا" الذي يقوم على مرحلتين هما: "ميدا1" (1995-1999) و"ميدا2" (2000-2006)، أداة مالية هامة في يد الاتحاد الأوروبي من أجل إنجاح الشراكة مع دول المتوسط، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتمويل عدد من المشاريع في البلدان المشاركة.

1-3/ الشراكة الاجتماعية والثقافية:

جاء هذا المحور الأخير في البيان الختامي لإعلان برشلونة مكملاً للمحورين السابقين، والذي حمل عنوان: "الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، تنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية"، تمثل هدفه الأساسي في ترقية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم ما بين الثقافات، والتبادل ما بين المجتمعات المدنية²، حيث احتوى على 14 توصية* منها: إقامة شراكة بين الشعوب أساسها تداخل الثقافات واحترام الاختلافات الدينية والثقافية والمجتمعية، كما تضمن هذا البعد عدة مسائل مترابطة، كالمسائل الثقافية والهجرة غير الشرعية وغيرها.

ومن بين النقاط الواردة في الفقرة التمهيدية لهذا المحور هو تنظيم حركات الهجرة، التي أصبحت تشكل تهديداً أمنياً لأوروبا، والتي تعني من وجهة نظر الأوروبيين انتقال مخزون بشري لكل الأمراض والفوضى الاجتماعية ومظاهر اللاأمن المجتمعي، ما يخلّف إخلالاً بالبناء الديمغرافي، حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين يؤدي إلى تزايد أعدادهم في المجتمعات الأوروبية، ما يعني تهديد كيان السكان

¹ - جمال شلبي، مرجع سابق، ص. 243

² - مصطفى صايح، مرجع سابق، ص. 139

* للاطلاع أكثر على الموضوع يمكن الرجوع لوثيقة إعلان برشلونة.

الأصليين على المدى الطويل إلى جانب خلق أخطار اقتصادية كالبطالة، رغم أن المهاجرين يساهمون في الغالب في توفير اليد العاملة، إلا أن هذه العمالة الوافدة إلى أوروبا قد تشكل منافسا للأيدي العاملة المحلية.

إضافة إلى ظهور فئة اجتماعية، تسعى للحفاظ على هويتها، حقوقها ومصالحها المختلفة¹، لكن مشكل الاندماج الذي تعاني منه هذه الفئة المهاجرة بسبب تجاهل وتهميش مرجعيات المهاجرين الثقافية في سياسة الإدماج الأوروبية، كقانون منع ارتداء الرموز الدينية في المدارس بفرنسا، هو ما يؤدي إلى خلق توتر وصراع وردود أفعال سلبية في أوساط المهاجرين داخل المجتمع الأوروبي.

وقد كان لأحداث 11 سبتمبر 2001 انعكاس سلبي على المهاجرين من أصول عربية مسلمة في أوروبا، بسبب الدعاية السلبية لصورة الإسلام والمسلمين في الغرب أو ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، ما زاد من صعوبات الاندماج في المجتمعات الأوروبية².

لهذا تعتبر ظاهرة الهجرة بما فيها الهجرة غير الشرعية من جنوب المتوسط إلى شماله، إحدى القضايا الأساسية في المسائل الأمنية الجديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خصوصا في ظل ما يسمى بظاهرة "الإرهاب" أو "الإسلام السياسي".

➤ لقد تم توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة ما بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية، والتي حلت محل اتفاقيات التعاون التي أبرمت في السبعينيات، لتحقيق غايات وأهداف كثيرة تعود بالمنفعة على دول المنطقة، أهمها الحد من ظاهرة الهجرة (خاصة الهجرة السرية)، ومن بين أهم هذه الاتفاقيات هي اتفاقيات الشراكة الأوروبية مغاربية، باعتبار هذه الدول (الدول المغاربية) دول منشأ ومصدر للهجرة، إضافة إلى كونها دول عبور لكثير من المهاجرين واللاجئين من جنوب إفريقيا، خاصة من منطقة البحيرات الكبرى.

كانت تونس أول دولة عربية توقع وتصدق على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 جويلية 1995، تلتها المغرب في 26 فبراير 1996، لكن الجزائر تأخرت في إبرام اتفاقية الشراكة إلى غاية 22 أبريل 2002 بسبب تعثر مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي³.

¹ - منيرة بلعيد، مرجع سابق، ص. 104

² - ناصر حامد، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج"، السياسة الدولية، ع. 163، جانفي 2006، ص. 195

³ - مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم، "اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية لدول اتحاد المغرب العربي"، مجلة المغرب العربي، ع. 7، 2009، ص. 45

بناءً على ما سبق، فإن أهم المفارقات المتعلقة بالهجرة في إعلان برشلونة شملت مجموعة من النقاط، حيث أن السلة الثالثة من إعلان برشلونة تضمنت أسئلة أربعة تتعلق بالهجرة السرية، الإرهاب، المخدرات والجرائم الدولية، وكان يجب لهذه المخاطر "العابرة للقومية" أن تكون أول عناوين في عملية برشلونة وليس ثالثها، كما أن الإلحاح الأمني الأوروبي يقود مشروع برشلونة إلى أن يكون بناء أمن وليس بناء ثقة أو شراكة¹، إضافة إلى أن أحد الأهداف الأساسية لمشروع الشراكة الأورو-متوسطية هو احتواء الهجرة وتقليصها إلى أدنى حد ممكن، وهو ما يتناقض مع هدف إقامة منطقة تبادل حر وفتح المجال أمام حرية تنقل الأشخاص، ما يعكس سبب إدراج الهجرة وتنقل الأفراد في المجال الاجتماعي وليس المجال الاقتصادي، لأن البعد الاقتصادي لإعلان برشلونة يهدف إلى تحرير المبادلات التجارية (السلع، رؤوس الأموال)، وإدراج مسألة تنقل الأشخاص ضمن هذا البعد يعني فتح المجال أمام الهجرة القادمة من الجنوب، وهو الأمر الذي لن تقبله أوروبا².

تجدر الإشارة أن إعلان برشلونة أكد على حقوق المهاجرين المقيمين المعترف بها، والتي سبق تنظيمها في اتفاقيات التعاون لسنوات السبعينات، في حين أنه لم يتناول تنظيم حركات الهجرة فيما عدا الهجرة السرية كخطر عابر للحدود، كالإرهاب والجريمة المنظمة، وتهريب المخدرات...

✓ أظهر التقييم الأوروبي لمسار برشلونة الكثير من المعوقات التي تحول دون إتمام وتحقيق أهدافه، ما جعل دول الاتحاد الأوروبي تستعين بسياسة جديدة في المنطقة وهذا دون أن تلغي ما كان موجوداً، وقد انبثقت هذه السياسة من الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، التي تم الاتفاق عليها في 12 ديسمبر 2003، والتي تهدف إلى بناء علاقات جيدة مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي تحت ما يسمى "سياسة الجوار"³، من خلال تعزيز التعاون مع دول الجوار في مختلف المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، انطلاقاً من فكرة أساسية وهي أن الجوار الجغرافي يتيح فرصاً أكبر للتعاون³.

تضمنت هذه الوثيقة الرسمية التي نشرت في 2003، ودخلت حيز التنفيذ من طرف الاتحاد الأوروبي في 2004، ضرورة دعم الاتحاد الأوروبي لعلاقات التعاون مع دول المتوسط من خلال ثلاثة أبعاد: السياسي والأمني، الثقافي والاجتماعي، إضافة إلى البعد الاقتصادي.

¹ - بشارة خضر، مرجع سابق، ص. 97.

² - محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص. 231.

* في عملية برشلونة كانت البلدان المتوسطية شريكة، ومع سياسة الجوار أصبحت بلدان جارة.

³ - محمد مطاوع، "أوروبا والمتوسط، من برشلونة إلى سياسة الجوار"، السياسة الدولية، ع. 163، 2006، ص. 39، 38.

2/- الاتحاد من أجل المتوسط:

عجز الشراكة الأورومتوسطية على تحويل حوض المتوسط إلى ساحة للتعاون والحوار السياسي والتكامل الاقتصادي بعد أكثر من عقد، أدى إلى ظهور مشروع الاتحاد من أجل المتوسط « Union For the Mediterranean » كمرحلة جديدة من التعاون في المنطقة، من خلال إضفاء انطلاقة جديدة على العملية التي بدأت في برشلونة عام 1995، ومن ثم تطوير عملية برشلونة لتصبح شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب¹، فبعد أن كان اسمه: الاتحاد المتوسطي "Méditerranéen Union" في نداء روما ديسمبر 2008، تم بعدها إدماج هذا المشروع في إطار الشراكة الأورومتوسطية، بعد اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في 13 و 14 مارس 2008، وأصبح يسمى "مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"².

وتعود فكرة إنشاء مشروع الاتحاد المتوسطي إلى المرشح الرئاسي الفرنسي سابقا، ورئيس الجمهورية الفرنسية الحالي "نيكولا ساركوزي" وذلك خلال حملته الانتخابية عام 2007، في خطاب ألقاه بمدينة طولون بتاريخ 07 فبراير 2007، وبعد انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية قام الرئيس "نيكولا ساركوزي" بزيارة دولة المغرب والتي أعلن فيها من مدينة طنجة عن مشروعه الرامي إلى بناء "الاتحاد المتوسطي في 23 أكتوبر 2007³، موضحا في خطابه أن هذا المشروع لا يسعى أن ينافس أو يكون بديلا للمشاريع الأورومتوسطية القائمة وبالتحديد مسار برشلونة، وإنما يهدف لإعطاء الإضافة والدفع⁴، فهو مشروع الجميع وليس فرنسا وحدها.

كانت ردود الأفعال متباينة حول هذا المشروع، حيث تحفظت تركيا عن هذا الأخير واعتبرته محاولة لمنع انضمامها للاتحاد الأوروبي، أما إسبانيا فقد أبدت تخوفها من أن يهمل هذا المشروع مصداقية إعلان برشلونة، ووجهت انتقادات شديدة لمشروع الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" من دول شمال أوروبا وتحديدا ألمانيا، التي تخوفت من أن يكون دورها محصورا فقط في تقديم المساعدات المالية لدول جنوب المتوسط، في حين تحتكر دول أوروبا الجنوبية لعلاقات التعاون مع هذه الدول، وتستفيد من فرص الاستثمار الاقتصادي على حسابها⁵.

¹ - سامية ببيرس، "الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية"، السياسة الدولية، ع.174، أكتوبر 2008، ص.135

² - بشارة خضر، مرجع سابق، ص.12، 13

³ - المرجع نفسه، ص.220-223

⁴ - محمد مطاوع، مرجع سابق، ص. 41

⁵ - محمد سعدي، "الإتحاد من أجل المتوسط: أية آفاق للتعاون الأورومتوسطي؟"، (2008/08/31)، من الموقع الإلكتروني:

<http://isamallah.maktoobblog.com> (2011-04-06)

تباين ردود الأفعال أدى إلى عقد لقاء روما في 20 ديسمبر 2007، بين كل من الرئيس الفرنسي "ساركوزي"، ورئيس الوزراء الإسباني "ثاباتيرو"، ورئيس الوزراء الإيطالي "رومانو برودي"¹ لبحث مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، موضحين أن المشروع سيقوم على مبدأ التعاون وليس الاندماج، وهو لن ينافس مشاريع التعاون الأخرى بل سيقوم بتكميلها.

تظهر أهمية إنشاء هذا المشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" حسب الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" من خلال عدة اعتبارات داخلية، وتتمثل في إعادة بناء النظام الفرنسي على أسس أكثر كفاءة وفعالية، غلق باب الهجرة أمام المهاجرين العرب والمسلمين من خلال اعتماد سياسة انتقائية لما يتناسب واحتياجات فرنسا الديموغرافية والاقتصادية، إلى جانب إعادة تأهيل ودمج الأجانب المقيمين في فرنسا.

إضافة إلى الاعتبارات الداخلية هناك اعتبارات خارجية، تقوم على الرغبة الفرنسية في الهيمنة الإقليمية داخل حوض المتوسط باعتبارها منطقة نفوذ قديمة، إلى جانب مساعي الرئيس "ساركوزي" لاستعادة الحضور الفرنسي في منطقة المغرب العربي، خصوصا في ظل تنامي النفوذ الأمريكي والصيني بالمنطقة من خلال مشاريع استثمارية عملاقة، يضاف إلى ذلك رغبة فرنسا في استعادة موقعها ومكانتها داخل البنية العسكرية لحلف شمال الأطلسي، من أجل المساعدة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، كما يشكل النفوذ الألماني تحديا آخر للحافظ على الحد الأدنى من قوة فرنسا الإقليمية داخل أوروبا.

وبعد اجتماع المجلس الأوروبي في بروكسل يوم 13-14 مارس 2008²، وافق زعماء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي على مبدأ إقامة مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، الذي تقدم به الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بشكل مشترك كحل وسط بعد مشاورات في هانوفر 2008، أين اضطر الرئيس الفرنسي "ساركوزي" لتقديم تنازلات للحصول على الموافقة الأوروبية على مشروعه، ليصبح اسم المشروع "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، في إشارة إلى أنه مكمل وجزء من عملية برشلونة وليس بديلا لها³، وقد تم إطلاق هذا المشروع بشكل رسمي في قمة باريس المنعقدة في 13 جويلية 2008 بحضور قادة وممثلي 43 دولة.

يعتبر موضوع "الحد من الهجرة" من بين الأسباب الكامنة وراء مشروع الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، والذي شكل أحد أبرز شعارات حملته الرئاسية، حيث استحدثت وزارة جديدة لشؤون الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية بمجرد استلام مهامه كرئيس للجمهورية، مستندا لخطة عمل تقوم على دعم التنمية في الدول المصدرة لليد العاملة، وتبني سياسة انتقائية للهجرة حسب حاجات

¹ - هاني الشميطلي، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم

السياسية، ع. 19، 2008، ص. 153.

² - سامية بيبيرس، مرجع سابق، ص. 133.

³ - المرجع نفسه، ص. 134.

ومتطلبات الاقتصاد الفرنسي، مع تكثيف عمليات الترحيل¹ للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تهدد امن واستقرار الدول الأوروبية.

رغم أن المسافة بين دول شمال وجنوب المتوسط لا تتجاوز 14 كلم، إلا أن الفوارق كبيرة جدا على مختلف المستويات، وهو ما سيكون له أثره السلبي على الدول الأوروبية، فلا يمكن ضمان أمن واستقرار هذه الأخيرة إلا بتأمين الاستقرار والتنمية لدول جنوب المتوسط، فتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية بهذه الدول هو احد الحلول المهمة للحد من الهجرة، وتقليص حدة التطرف الديني والصراعات الدينية والثقافية .

ويتخوف العديد من المهتمين بالشؤون الأوروبية، من أن تكون الخلفية الأمنية هي المحرك لهذا الاتحاد، ما يجعله أداة لتكريس السياسات الأوروبية في مجال الأمن والهجرة، بحيث تنظر لدول الجنوب المتوسطي كحزام أمني لاحتواء التهديدات القادمة منه، وبالتحديد تدفقات الهجرة غير الشرعية والحركات "الإرهابية"، وهذا ما تجسد من خلال الميثاق الأوروبي للهجرة في جويلية 2008²، والذي جعلته فرنسا إحدى أولوياتها أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي، حيث يهدف إلى توحيد السياسات الأوروبية في مجال الهجرة للحد منها، وتقييد تدفق المهاجرين لأوروبا من خلال سياسة الهجرة الانتقائية.

¹ - هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص.159

² - بشارة خضر، مرجع سابق، ص.243

خلاصة الفصل الأول

خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى مجموعة من النقاط تمثلت فيما يلي:

- ✓ الهجرة البشرية ظاهرة عالمية قديمة، لكن انتشار العولمة سهل حرية تنقل عوامل الإنتاج (رؤوس الأموال، اليد العاملة...)، وهو ما ساعد على مضاعفة حركات الهجرة.
- ✓ الهجرة عنصر أساسي في خلق الثروة ومساهما فعالا في التنمية المشتركة للبلدان المصدرة والمستقبلة لليد العاملة المختصة وذات الكفاءة العالية.
- ✓ تعددت أسباب ودوافع الهجرة، لكن تبقى الأسباب الاقتصادية أهمها، حيث يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي "ألفريد صوفي Alfred Sauvy" إشكالية الهجرة بقوله: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات".
- ✓ تلعب الهجرة دورا هاما في اقتصاديات البلدان المستقبلة للمهاجرين وفي إعادة التوازن النسبي إلى التركيبة السكانية لأوروبا التي تعرف تراجعا في نسب النمو السكاني.
- ✓ تعتبر دول جنوب المتوسط، دول منشأ ومصدر للهجرة، إضافة إلى كونها دول عبور.
- ✓ الهجرة إلى أوروبا لم تعد اقتصادية الطابع كما كانت في عقود سابقة، بل تدخلت عوامل انتقائية (اختيارية) المهاجرين.
- ✓ السياسة الأوروبية تتميز بازدواجية في التعاطي مع موضوع الهجرة بين دول الشمال والجنوب.
- ✓ اعتماد الدول الأوروبية سياسات التضيق على المهاجرين تحت حجة الوقاية من الإرهاب.
- ✓ الاستثمار السياسي لورقة الهجرة في كل حديث عن الشراكة الأوروبية متوسطة (الهجرة تعد ورقة رابحة على المستوى السياسي الداخلي والخارجي).
- ✓ أصبحت الهجرة إحدى القضايا الأساسية في المسائل الأمنية الجديدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، خصوصا في ظل ما يسمى بظاهرة "الإرهاب" أو "الإسلام السياسي".
- ✓ إدراج الهجرة في المجال الاجتماعي في إعلان برشلونة، كون البعد الاقتصادي يهدف إلى تحرير المبادلات التجارية فقط وليس أمام حرية تنقل الأفراد.
- ✓ تجريم الهجرة يضيف على السياسات الأوروبية سمة اللاواقعية واللاإنسانية.
- ✓ عزز الشراكة الأوروبية متوسطة على تحويل حوض المتوسط إلى ساحة للتعاون والحوار السياسي والتكامل الاقتصادي بسبب عدم التكافؤ بين ضفتي المتوسط.
- ✓ مشروع برشلونة اقرب إلى البناء الأمني من كونه بناء ثقة أو شراكة.
- ✓ سعي فرنسا لتوحيد السياسات الأوروبية في مجال الهجرة، من خلال اعتماد سياسة الهجرة الانتقائية.

الفصل الثاني

دوافع وأهداف تبني سياسة الهجرة
الانتقائية في فرنسا

الفصل الثاني: دوافع وأهداف تبني سياسة الهجرة الانتقائية

في فرنسا

المبحث الأول: مضمون سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا

المطلب الأول: أهم ما جاء به قانون الهجرة الجديد.

المطلب الثاني: ميثاق المواطنة الفرنسي الجديد.

المبحث الثاني: دوافع تبني سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا

المطلب الأول: الدوافع الأمنية والثقافية.

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: أهداف تبني سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا

المطلب الأول: أهداف مباشرة.

المطلب الثاني: أهداف غير مباشرة.

قد تتسبب الهجرة في خلق توترات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أمنية وحتى ثقافية في البلدان المُهاجر إليها، وهو ما جعل موضوع الهجرة الدولية ينتقل إلى صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية، إذ أصبحت الهجرة الوافدة من المسائل المقلقة في عدد متزايد من البلدان الأوروبية في السنوات الأخيرة، خاصة بعد أحداث الشغب التي عرفت الضواحي الباريسية، والتي أظهرت أن ملف الهجرة مرشح بشكل كبير إلى مزيد من الإثارة، وسيكون متربعا على أجندة سياسة الدول المستقبلية للهجرة.

ويبدو أن السياسة اتجاه المهاجرين بدأت تتغير بشكل واضح منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، لتمتد إلى أوروبا عبر إقرار نظام جديد للهجرة، يحد في جوهره من توافد المهاجرين وطالبي حق اللجوء ويشدد من إجراءات دخولهم، كالذي أقرته الداخلية الفرنسية منذ سنوات والذي يقوم على تبني سياسة انتقائية للهجرة، من خلال وضع شروط ومواصفات لمن يريد دخول فرنسا من المهاجرين وحصرها بالقطاعات التي تحتاج اليد العاملة المؤهلة لتطوير ونمو الاقتصاد الفرنسي، حيث قال الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" معلقا على النظام الجديد أو السياسة الجديدة للهجرة:

"سنسمح للأدباء والعلماء والطلبة المتفوقين والفنانين بالقدوم إلى فرنسا".¹

وقد تم إقرار القانون الجديد المتعلق بالهجرة عام 2007، لإخراج فرنسا من حال الهجرة المفروضة وفسح المجال أمامها لاختيار مهاجريها.

فمنذ سنة 2001 ازداد خوف الفرنسيين من قضية الهجرة، خصوصا ذلك المتعلق بقضية أمن الأشخاص والنظام العام، فلم يعد ينظر إلى هذه الظاهرة بكونها تهديدا للرفاه الوطني، وتهديدا للهويات الثقافية والدينية فقط، بل كذلك كتهديد لاستقرار وسلامة الأشخاص، فمن خلال عمليات سبر الآراء في أوروبا بينت انتشار العداء تجاه الأجانب، حيث انه يوجد في فرنسا ما بين 65% إلى 75% من الفرنسيين يعتقدون أن هناك فائضا من العرب في فرنسا، وأن علاقاتهم بهم ستكون عدائية وسيشكلون خطرا على أمنهم وأمن أبنائهم، بالمقابل فإن 45% إلى 55% من المهاجرين المغاربة يرون أن الأوروبيين خاصة الفرنسيين هم عنصريين.²

¹ -www.ambafrance-dz.org/IMG/SARKO_ITV_Alg_arabe_1007072.doc (22 /04/2011)

² -Ilvo Diamanti, « Un Nouveau Mur », *Critique Internationale*, n° 18, janvier 2003, p.161,162

المبحث الأول: مضمون سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا

في غضون أقل من ثلاث سنوات من تبني قانون التحكم في الهجرة (26 نوفمبر 2003) الذي كان يهدف أساسا لمكافحة الهجرة السرية، لجأت فرنسا إلى تعديل قانون دخول الأجانب وحق اللجوء بقانون 24 جويلية 2006 المتعلق بالهجرة والاندماج، هذا الأخير هدفه الأساسي تكييف أفضل للهجرة حسب إمكانيات الاستقبال التي تمتلكها فرنسا، وحسب حاجات الاقتصاد الفرنسي¹، ليتم بعدها إصدار قانون جديد رقم 07-1631"، المؤرخ في 20 نوفمبر 2007 والمتعلق بالتحكم في الهجرة، الاندماج واللجوء، هدفه الانتقال من سياسة الهجرة المفروضة إلى سياسة الهجرة الانتقائية.

هذا القانون كان محل عدة تعديلات (خضع لنحو مئة تعديل وهو في تعديل مستمر)² اندرجت ضمن أحكام وقوانين أخرى: كالقانون المدني، القانون الجنائي، قانون الهجرة رقم 11-672، ولقد كانت بنوده محل اعتراض من طرف الاشتراكيين والشيوعيين، حيث رأوا أنه لم تكن هناك حاجة لقانون هجرة جديد، بل كان بالإمكان الاكتفاء بقوانين متتالية والتي اعتمدت منذ 2003-2006.

المطلب الأول: أهم ما جاء به قانون الهجرة الجديد

في ظل السياسة الانتقائية التي جاء بها الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، تبنت فرنسا قانونا جديدا للهجرة " قانون رقم 07-1631، المؤرخ في 20 نوفمبر 2007، والمتعلق بالتحكم في الهجرة، الاندماج واللجوء"، حيث دخل حيز التنفيذ عشية الاستحقاقات الانتخابية والتشريعية لعام 2007، وقد شمل هذا القانون عدة تعديلات، اندرجت ضمن أحكام وقوانين أخرى: كالقانون المدني، القانون الجنائي، قانون رقم 11-672.

تضمن هذا القانون مجموعة من المواد، تمثل محتواها فيما يلي:

إلغاء الإجراء الذي ينص على التسوية التلقائية لأوضاع المهاجرين غير الشرعيين في فرنسا، والتي مرّ على وجودهم أكثر من عشر سنوات.

وقد شمل تعديل هذا القانون التشديد من إجراءات ترحيل الأجانب المقيمين بطريقة غير شرعية، حيث صوتت الجمعية الوطنية لصالح القانون ب 297 صوت مقابل 193، وصوت مجلس الشيوخ لصالح المشروع بأغلبية 182 صوت مقابل 51 صوت³.

¹ - Noel Buffet, « Projet de Loi Relatif à L'immigration, à L'intégration à La Nationalité », rapport ... N° 293, (2010-2011), www.senat.fr/rap.

² - "فرنسا تقر مشروع قانون الهجرة المثير للجدل"، جريدة الشرق الأوسط، ع.10064، (18 جويلية 2006)، ص.3.

³ - Noel buffet, op.cit, p.18...

إضافة إلى إنشاء وإقامة مناطق انتظار "zone d'attente" خاصة (مؤقتة) للمهاجرين الذين يدخلون بطريقة غير شرعية، ففي 1 جانفي 2011 وحسب المعلومات المصرح بها من طرف الحكومة، فإن هناك 45 منطقة انتظار، منها 15 دائمة و 29 مؤقتة مع قابلية استقبال 426 شخص، وهم بصدد إضافة 6 مناطق أخرى: منها 4 دائمة و 2 مؤقتة مع قابلية استقبال 36 شخص¹، وحين يدخل مهاجر غير شرعي البلاد ويضبط، يتم الإبقاء عليه في احد هذه المناطق لحين ترحيله أو تقرير منحه حق اللجوء، على أن مغادرة المهاجر غير الشرعي فرنسا بعد الطرد يرافقه منع دخولها لمدة أقصاها خمس سنوات.

تجدر الإشارة فقط أن هذا القانون الأخير ما هو إلا ترجمة في القانون الفرنسي لتعليمة حق العودة المصادق عليها في 2008 من طرف البرلمان الفرنسي، وتتضمن هذه التعليمة إلغاء عمليات التسوية التي تمنح للمهاجرين غير الشرعيين منذ عشر سنوات، مع فرض عقوبات جزائية مالية وإدارية ضد الأفراد والمؤسسات التي توظف مهاجرين غير شرعيين أو أجانب دون وثائق إقامة، كما شمل القانون تعديلا وهما تنظيم إقامة المهاجرين غير الشرعيين المصابين بأمراض خطيرة، وترحيل الذين هم قيد الاحتجاز.

وقد اقرّ القانون فيما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين، عدم قدرة "قاضي الحريات والاحتجاز" على التدخل عند ترحيلهم، لتقرير تمديد احتجازهم أو إطلاق سراحهم إلا بعد مضي خمسة أيام بعدما كانت يومين، هذا الإجراء يعتبر جوهر الإصلاح فيما يخص الهجرة².

وقد تباينت آراء الأغلبية الحاكمة حول هذا القانون الخاص بتحديد اجل تدخل "قاضي الحريات والاحتجاز، Juge des Libertés et de La détention"، فعندما يكون الشخص مسجون قبل طرده، فقاضي منح الحرية يتم إخطاره في مدة 48 ساعة لمعينة شرعية القرار، ومع القانون الجديد فإن الأجل مدد ل خمسة أيام مما يقلص من تأثير السلطة القضائية اتجاه السلطة الإدارية³، ما يسمح بتسهيل طرد الأجانب الموقوفين خلال هذه المدة، ورغم أن هذا القانون تمت المصادقة عليه بعد نقاشات حادة إلا أن المصادقة عليه لم تحظى بأغلبية.

وفيما يخص الهجرة العائلية فالقانون الجديد يسعى إلى خفضها، إذ شدد من إجراءات لم شمل عائلات المهاجرين بناءا على الإمكانيات المالية والسكن، حيث لا يمكن للأجنبي إلحاق عائلته إلا بعد إقامته في فرنسا لمدة 18 شهرا، مع اشتراط كشف الأجر (الدخل)، على أن يكون دخله يعادل الأجر الأدنى المتوسط بفضل عمله وليس المنح، إضافة إلى إتقان الفرنسية والسكن اللازم على المهاجر لجلب واستقدام عائلته،

¹ -... 18 p. op.cit, Noel buffet

² - شريفة ع، "احتجاجات واسعة في فرنسا ضد قانون الهجرة الجديد"، (30 سبتمبر 2010)، في:

www.al-fadjr.com/ar/national (2011/7/5).

³ -... 35 p. op.cit, Noel buffet

مع إدخال تعديل بفرض كشف الحمض النووي (ADN) للمهاجرين وأسرهم للتأكد من صلة القرابة وإثبات الأوراق الثبوتية، لكن تم تجميد تطبيق التعديل نتيجة للاستهجان الكبير لدى الرأي العام الفرنسي، باعتباره يدخل ضمن التمييز العنصري، وكونه مخالف للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

تضمن هذا القانون أيضا منح المتزوج من فرنسية أو المتزوجة من فرنسي بطاقة إقامة بعد مرور ثلاث سنوات من زواجهما، للتأكد من أن هدف الزواج ليس الحصول على أوراق الإقامة.

كما أن القانون الجديد ينطوي على عنصر هام، وهو فتح سوق العمل أمام الأجانب للمرة الأولى منذ 1975، حيث تم رفع هجرة العمل من 7% إلى 50%¹ بناء على النقص القائم في قطاعات معينة مع اختيار الأجدر والأكثر كفاءة، وتم منح هؤلاء المهاجرين العمال منذ نهاية 2007 بطاقة إقامة خاصة بالمواهب والكفاءات العلمية، الفكرية والفنية، "بطاقة الكفاءة والمهنة، Carte de Compétences et Talents" من طرف وزير الداخلية، صالحة لمدة ثلاث سنوات وقابلة للتجديد مرة واحدة، بعدها يمكن العودة للوطن الأم أو الإقامة بفرنسا مع شرط الاستمرار في العمل²، وذلك بهدف التخلص من الهجرة المفروضة والانتقال للهجرة المختارة، من خلال تشجيع وصول الكفاءات من كل الاختصاصات، بمنحهم امتيازات خاصة لا تتوافر للمهاجرين العاديين بغرض تنمية وتطوير الاقتصاد الفرنسي، ففرنسا إذن تسعى لاستقطاب اليد العاملة المؤهلة لتدارك النقص والتخفيف من ندرة اليد العاملة.

هذه البطاقة الخاصة بالمواهب والكفاءات تسمح لحاملها بممارسة أي مهنة يريدها، وتمنح لعائلته بطاقة إقامة مؤقتة تحمل اسم "الحياة الخاصة والعائلية، Vie Privée et Familiale"³.

بناء على ما سبق، فقد تم إيجاد ثلاث فئات متميزة من بطاقات الإقامة، أعلاها تمنح لذوي الكفاءات والمواهب، ثم تليها بطاقة الإقامة للعامل المؤقت، وتعطى لحاملي العقود لأقل من سنة من المهاجرين التي تنتهي إقامتهم بانتهاء عقد عملهم، وأخيرا بطاقة العمل الموسمية، وهم المهاجرون أصحاب العقود من عام فما فوق والذين يمكنهم تجديد إقامتهم لكن مع انتهاء العقد تنتهي الإقامة.

وفي ظل هذا القانون أصبحت بطاقة الإقامة التي تمنح لفئة المرضى الأجانب، تمنح فقط لمن لا يتوفر العلاج في بلدانهم الأصلية، كما منح القانون الجديد السلطات الإدارية أن تأخذ في الاعتبار حالات استثنائية، مع أخذ رأي المدير العام لوكالة الصحة لمنح الإقامة.

¹ - www.immigration-gouv.fr, **op.cit**.....

² - ميشال أبو نجم، "قانون الهجرة الفرنسي الجديد يريد الكفاءات والمواهب ويستبعد الآخرين"، الشرق الأوسط، ع.10021، ماي 2006، ص.4

³ - www.immigration-gouv.fr, **op.cit**

في التعديل الأخير لهذا القانون، تم إلغاء إجراءات منح بطاقة الإقامة بسبب الحالة الصحية بهدف إلغاء قرار مجلس الدولة والذي صدر في 2010، إذ كان يعتبر إمكانية علاج المرضى الذين لا تتوفر بلدانهم على العلاج، ليصبح أنه يمكن لفرنسا أن ترفض استقبالهم حتى وإن كان العلاج متوفر، حيث صوتت الجمعية الوطنية الفرنسية لتعديل قانون الهجرة والإقامة للحد من منح بطاقات إقامة للمرضى للعلاج، وجاء تصويت التعديل بموافقة 112 صوت مقابل 82 صوت¹، وذلك بمعارضة اليسار وبعض نواب الأغلبية الحاكمة في فرنسا، وأشار "إيريك بيسون" أنه في فرنسا حالياً، يوجد حوالي 30 ألف شخص مستفيد من تصريح الإقامة للعلاج.

كما دخل قانون سحب الجنسية من ذوي الأصول الأجنبية في حال ارتكاب أي مخالفة تهدد حياة رجال الأمن حيز التنفيذ، هذا القانون الذي ينص على ترحيل الفرنسيين من أصول مهاجرة إذا ارتكب أي جريمة غير شرعية، حيث تضمن 84 مادة و 472 تعديل².

وتعود خلفية إصدار هذا القانون إلى أحداث الشغب التي عرفتها مدينة "غرونوبل" عام 2005 اثر وفاة شاب من أصول عربية، حيث قام الرئيس الفرنسي "ساركوزي" وعبر عن نيته لتعديل قانون الجنسية في نهاية جوان 2010³، ما يتطلب سحبها من كل فرنسي من أصول أجنبية إذا ارتكب أي جريمة ضد رجال الأمن أو مس الأمن العام، وجاءت بعدها تصريحات "إيريك بيسون" وزير الهجرة، بأنه سيقدم مشروع قانون يحرم الجانحين من ذوي الأصول الأجنبية من الحصول الجنسية الفرنسية⁴.

وقد احتجت الكثير من جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان على مشروع قانون الهجرة الفرنسي الجديد قبل دخوله حيز التنفيذ أمام مقر الجمعية العامة، والذي ينص على الحرمان من الجنسية وطرد المجرمين، والحد من الحقوق القضائية، إذ قالت صحيفة le point الفرنسية أن الرئيس "ساركوزي"، أشار إلى الحرمان من الجنسية الذي ينص عليه القانون لمكافحة انعدام الأمن وانتشار العنف والجريمة في المجتمع الفرنسي من قبل المهاجرين.

وقال الوزير الأول سابقاً "ميشال روكار" (اشتراكي) أن هذا القانون يعارض القوانين الفرنسية، ويؤدي إلى إحداث نوع آخر من المواطنين "مواطنون من أصول أجنبية".

¹ -...cit.op, www.senat.fr/rap

² - شريفة ع، "البرلمان الفرنسي يناقش قانون الهجرة والجنسية وسط جدل يضع ساركوزي في قفص الاتهام"، (2010/09/29)، في: <http://www.al-fadjr.com/ar/national/162007.html> (2011/05/12)

³ - "فرنسا، جلسات مرابونية بالجمعية الوطنية حول مشروع القانون، المتعلق بالهجرة والاندماج والجنسية"، وكالة الأنباء الجزائرية، (2010-07-15)، في: www.djazairiess.com/search?

⁴ - "فرنسا تقر مشروع قانون الهجرة المثير للجدل"، مرجع سابق.

ويرى "باتريك ويل" متخصص في قضايا الهجرة والجنسية، صعوبة إقرار المجلس الدستوري الفرنسي لهذا القانون، باعتبار قانون فرنسا لا يميز بين مكتسب الجنسية والمولود في فرنسا أصلاً، كما أن القانون الفرنسي صارم في سحب الجنسية من ذوي الأصول الأجنبية إلا في حالات نادرة.

وأكد "نيكولا دوبون" برلماني وزعيم تيار دوغولي، أن الرئيس "ساركوزي" يريد بهذا الخيار أن يغطي فشله السياسي في تناوله للملف الأمني، وهو ما يمس بأسس الجنسية الفرنسية باعتبار أن الفرنسي أو الأجنبي إذا أصبح فرنسياً فلا يمكن مراجعة القرار¹.

قامت الجمعية الوطنية بالتصويت على ثلاث إجراءات أساسية، تمثلت في تعديل شروط إبعاد الأجانب بمن فيهم المنتمين لدول الاتحاد الأوروبي في وضعية غير قانونية على التراب الفرنسي (طرد الغجر إلى رومانيا)، وإبعاد الأشخاص الذين يشكلون عبئاً على نظام المساعدة الاجتماعية أو خطراً على الأمن العام، إضافة إلى التعديل الذي يقضي بتجريم الزواج الرمادي للحصول على وثائق الإقامة والجنسية، وسجنه لمدة سبع سنوات وغرامة قدرها 30 ألف يورو، وقد رفض الحزب الاشتراكي التعديلات المقترحة من طرف اليمين خلال جلسات المناقشة².

وقد طرحت الصحف الفرنسية في وقت سابق، إمكانية إعداد قانون جديد متعلق بالجنسية الفرنسية، خصوصاً أمام جدل سياسي لمنع ازدواج الجنسية على المهاجرين الأجانب بفرنسا، والتي تتعلق بشكل كبير بالمهاجرين من أصول مغربية، ليتم بعدها المصادقة على هذا القانون ودخوله حيز التنفيذ مع مدخل سنة 2012³.

المطلب الثاني : ميثاق المواطنة الفرنسي الجديد

طرحت فرنسا مؤخراً "ميثاق المواطنة" الذي تضمن شروطاً كثيرة متشددة، منها منع ازدواج الجنسية في فرنسا مع حلول العام الجديد 2012 بعد أن كان مجرد مشروع في وقت سابق.

فقد أعلن وزير الداخلية الفرنسي "كلود غيون" في شهر نوفمبر 2011، أن من يطلب الجنسية الفرنسية ابتداءً من العام الجديد 2012 سيكون مجبراً على توقيع "ميثاق حقوق وواجبات المواطن الفرنسي" بناءً على ما اقترحه المجلس الأعلى للاندماج، ما يعني إسقاط الجنسية المزدوجة آلياً⁴.

¹ - جريدة الخبر، (2011/06/11): www.elkhabar.com/ar/autres/mousahamat/2303181

² - المكان نفسه.

³ - رشيد سعيد قرني، "ساركوزي يلعب ورقة الحد من الهجرة لضمان الأمن ومحاربة الجرائم"، ع. 2781، (2011/6/25)، في: www.elahda.net، (2011/05/15).

⁴ - محمد شراق، "باريس تطرح ميثاق المواطنة: لا جنسية مزدوجة للجزائريين في فرنسا بداية من جانفي"، (17 نوفمبر 2011)، جريدة الخبر، في: www.elkhabar.com/ar/politique/271251

سيمسّ هذا الإجراء مترشحين كثيرين ممن يرغبون في الحصول على الجنسية الفرنسية، أغلبهم مترشحين من المغرب العربي، إضافة إلى الأتراك والروس، وسيتحول نص "ميثاق حقوق وواجبات المواطن الفرنسي" بموجب قانون 16 جوان 2011 "حول الهجرة والاندماج إلى مرسوم قبل تطبيقه مع حلول العام الجديد 2012، حسب تصريحات وزير الداخلية الفرنسي¹.

تضمن ميثاق "حقوق وواجبات المواطن الفرنسي" شروط متشددة للحصول على الجنسية الفرنسية، حيث حمل نص ميثاق المواطنة الفرنسي الجديد شرط التخلي على الجنسية الأصلية مقابل الحصول على الجنسية الفرنسية، فبمجرد ما تصبح فرنسا لا يمكنك الانتساب إلى جنسية أخرى والتحدث بها.

حسب ما ورد في هذه الوثيقة، فإن الأجانب المترشحين للحصول على الجنسية الفرنسية يوقعون ميثاق المواطنة بعد لقاء "الاندماج"، ويستثنى من ذلك طالبي الجنسية عن طريق الزواج².

وتتوي السلطات الفرنسية التشدد أكثر في التعاطي مع المهاجرين من خلال "موضوع الجنسية" كحل للاندماج، فحسب الأرقام المقدمة من مصالح وزير الداخلية الفرنسي، فإن 108 ألف حصلوا على الجنسية عام 2009، منهم 44 من المغرب العربي، متبوعين بالأتراك والروس، في الوقت الذي رفضت فيه الداخلية الفرنسية في نفس السنة حوالي 20 ألف ملف³.

كما اقترح حزب الرئيس الفرنسي مؤخرًا، العودة إلى قانون "باسكوا" الصادر 1993 فيما يتعلق بمنح الجنسية بالنسبة للمولودين في فرنسا من أبوين أجنبى، حيث تضمن هذا القانون التراجع عن منح الجنسية للأطفال المولودين بفرنسا من أبوين أجنبيين.

المبحث الثاني: دوافع تبني سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا

أصبح ملف الهجرة في فرنسا حساسا جدا منذ أن تولاه الرئيس الفرنسي الحالي "نيكولا ساركوزي" قبل سنوات عندما كان وزيرا للداخلية في عهد "جاك شيراك"، حيث يعتبر المنظر للانتقال من سياسة الهجرة المفروضة إلى سياسة الهجرة الانتقائية التي تتبناها فرنسا اليوم على غرار بعض الدول الأوروبية، كون الهجرة بوضعها السابق كانت تشكل عبئا وتهديدا لأمن فرنسا (اقتصاديا، اجتماعيا وحتى ثقافيا)، والحل يكمن حسب في وضع شروط ومواصفات لمن يريد دخول فرنسا من المهاجرين، وحصرها بالقطاعات التي تحتاج اليد العاملة المؤهلة لتطوير ونمو الاقتصاد الفرنسي.

¹ - "L'acquisition de la Nationalité Française, La Politique d'immigration, **op.cit** , p.12 ...

² - www.immigration-gouv.fr, **op.cit**...

³ - محمد شراق، **مرجع سابق**

المطلب الأول: الدوافع الأمنية والثقافية

كان وراء تبني فرنسا لسياسة الهجرة الانتقائية دوافع أمنية وخلفية ثقافية تمثلت فيما يلي:

1/- الدوافع الأمنية:

ارتبطت سياسات الهجرة بشكل متزايد بغيرها من الموضوعات الأمنية، مثل الأمن القومي، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، خاصة في أوروبا الغربية، وقد اعتمد الرئيس الفرنسي "ساركوزي" على الحل الأمني أو المقاربة الأمنية في معالجة قضايا الهجرة، فلم يعد ينظر للهجرة في فرنسا كتهديد للرفاه الوطني والهوية الثقافية والدينية فقط، بل كذلك كتهديد لاستقرار وسلامة الأشخاص، لربطها بمظاهر العنف واللاأمن وانتشار الجريمة في المجتمع الفرنسي، فعمليات سبر الآراء في أوروبا أظهرت أنه في فرنسا ما بين 65% و 75%¹ من الفرنسيين يعتقدون أن هناك فائضا من العرب، وأن علاقاتهم بهم ستكون عدائية وسيشكلون خطرا على أمنهم وأمن أبنائهم.

فرنسا ترى في ظاهرة العنف التي تعرفها تهديدا لأمنها واستقرارها، حيث يستشهد الذين يحملون مخاوف تجاه الأمن القومي بأحداث الاضطراب المدني في فرنسا عام 2005، ما تطلب معالجة سريعة للوضع في ظل انتشار الجريمة بالضواحي والمدن الكبرى، وأعمال الشغب والعنف التي تستهدف رجال الأمن، وربطها بفئة المهاجرين لما يحملونه من عنف وتصرفات إجرامية تهدد أمن المجتمع الفرنسي، منهم المهاجرين غير الشرعيين، ما استدعى اللجوء لسياسة انتقائية للهجرة تقوم على اختيار المهاجرين الذين ترغب فرنسا في استقبالهم، ولا يشكلون تهديدا لأمنها واستقرارها.

فبعد أحداث الشغب التي عرفتها مدينة "غرونوبل" عام 2005 اثر وفاة شاب من أصول عربية، إضافة إلى ما شهدته الضواحي الفرنسية من أعمال شغب في كل من: كليشي، سوبوا، لاكورناف، قام الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" وعبر عن نيته لتعديل قانون الجنسية في نهاية جوان 2010²، ما يتطلب سحبها من كل فرنسي من أصول أجنبية إذا ارتكب أي جريمة ضد رجال الأمن أو مسّ الأمن العام.

وجاءت بعدها تصريحات "إيريك بيسون" وزير الهجرة سابقا، بأنه سيقدم مشروع قانون يحرم الجانحين من ذوي الأصول الأجنبية من الحصول على الجنسية الفرنسية.

في الوقت الذي ترى فيه المعارضة أن الحكومة هي من اختارت هذه السياسة، لتجاوزات رجال الأمن والعنف والقوة ضد هؤلاء الشباب المهاجرين، فهذه المشاكل هي بالدرجة الأولى اجتماعية تربوية تحتاج لحل شامل، واعتماد الحل الأمني لن يحل المشكلة بل يساهم في تعقيدها، واهم الخطوات التي على

¹-Ilvo Diamanti , **op.cit**, p.162

² - **Loc.cit**

الحكومة معالجتها هي البطالة التي وصلت 8,9 % عام 2009 عند الشباب وارتفعت لتصل عام 2010 إلى 9,6 % (Info Migrations : La Population Etrangère Résidant en France N° 10 octobre 2009, p.19)، وهي اكبر من ذلك لدى الشباب من أصول أجنبية، ما يستدعي وضع برامج للتأهيل المهني لإدماجهم .

فقد تعزز في بعض الأحيان مصادر القلق الاقتصادية والأمنية من بعضها البعض، أين يلجأ المهاجرون المهتمشون خاصة في سوق العمل، بسبب الوضع المؤقت أو غير النظامي أو المستويات المرتفعة للبطالة مثلا إلى سلوك إجرامي أو معاد للمجتمع، مؤكدين بذلك المخاوف الأمنية وهذا ما أدى إلى النظر لهؤلاء المهاجرين على أنهم تهديد لأمن السكان المحليين¹.

ولا يمكن الحديث عن الجانب الأمني في السياسة الفرنسية الانتقائية للهجرة دون الحديث عن ظاهرة الإرهاب* أو ما يسمى بالإسلام فوبيا في الغرب، فأحداث 11 سبتمبر 2001 نقلت المتوسط وخاصة جنوبه إلى أولويات الاهتمام الغربي الأوروبي والأمريكي، لتصبح الهجرة والإرهاب من العوامل الأكثر مساهمة للأمن الدولي²، وتهديدا كبيرا يجب محاربته.

وقد ربطت النخب السياسية في فرنسا على غرار بقية الدول الأوروبية والغربية الهجرة بالتطرف الإسلامي، ما يعني نقل عدم الاستقرار الداخلي لدول جنوب المتوسط (خاصة الدول المغاربية) إلى فرنسا وبقية المجتمعات الأوروبية، وهو ما يشكل خطرا على أمن الأشخاص والأمن العام³ في المجتمع الفرنسي، فمشاكل الاندماج والاعترا ب لدى الفئات المهاجرة خاصة المغاربية (الجالية العربية المسلمة في فرنسا)، جعل هؤلاء المهاجرين قابليين للتسييس من قبل الحركات الإسلامية والتيارات الدينية، وهو ما أدى إلى الربط بين الهجرة وهذه الحركات الإسلامية³ من خلال أمانة موضوع الهجرة، فالخطاب السياسي الفرنسي يرى في الهجرة والتحديات الأخرى عبر الوطنية ذات الصلة تشكل "تهديدا" على استقرار ورفاهية المجتمع الفرنسي، والهدف الرئيسي في هذه الحالة هو التصدي وردع هذه التهديدات بأكبر قدر من الفعالية، فغلبة البعد الأمني على موضوع الهجرة كان نتيجة الخلط بينها وبين قضايا الإرهاب⁴، وهو ما أدى إلى انتهاج فرنسا لسياسة صارمة ومتشددة اتجاه الهجرة والمهاجرين، تقوم على فرض المزيد من الإجراءات والقيود بحقهم، وإقرار وتنفيذ قوانين لمكافحة الإرهاب والتطرف.

¹ - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2009، مرجع سابق، ص. 90.

* يعرف جيرارد شاليان الإرهاب على أنه "عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية، تمارسه مجموعات سرية على غير المقاتلين، ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها.

² - عبد النور ناجي، مرجع سابق، ص. 119.

³ - مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، ملتقى قسنطينة (نصوص غير منشورة)، 2008، ص. 8، 9.

⁴ - مصطفى عبد العزيز مرسي، "متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب، ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالوطن الأم"، شؤون عربية، ع. 2010، 141، ص. 101، 100.

كما تتخوف فرنسا من حركات الهجرة غير الشرعية، فقد كشفت وزارة الداخلية عن إبعاد 1916 شخصا في ديسمبر 2004، حيث شكل أعلى حصيلة شهرية وتتناسب مع وتيرة إبعاد 23 ألف شخص سنويا، كما تم طرد 19 ألف و 841 أجنبي كانوا يقيمون بفرنسا بطريقة غير شرعية عام 2005، أي بارتفاع قدره 26.7 مقارنة بعام 2004¹ (انظر الملحق رقم 11 و 12).

ومع نشر هذه الإحصاءات أعلن وزير الداخلية سابقا ورئيس الجمهورية الفرنسية الحالي "نيكولا ساركوزي" عن مشروع قانون يشجع على الهجرة "المنتقاة"، معتبرا أن هذه السياسة الجديدة ستتصدى للهجرة غير النظامية باعتبارها عنصر عدم استقرار².

2-/- الدوافع الثقافية:

خلقت الهجرة انشغالا أمنيا آخر في فرنسا بعد أحداث الشغب لعام 2005، وهو "الأمن الثقافي" أو "أمن الهوية"، حيث أكدت هذه الأحداث فشل سياسة الاندماج، كما رأى فيها الكثيرون أنها مثال لصراع القيم الذي نجم عن هجرة المسلمين إلى أوروبا الغربية، في ظل تراجع قوتها البشرية مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط³، ما يعني تخوفها من تراجع قيمها الحضارية مقابل انتشار الإسلام وقيمه، باعتبار أن المسلمين في طريقهم لأن يصبحوا أغلبية عددية لارتفاع معدلات المواليد بين الجاليات المسلمة عنها في المجتمع الفرنسي، حيث يقدر عدد المسلمين المقيمين بفرنسا اليوم أكثر من 5 ملايين مسلم أي ما يعادل 8.4%³ من إجمالي عدد السكان، ولا يوجد رقم دقيق لعدد المسلمين لعدم تسجيل الدين في إحصاءات تعداد السكان بناء على النهج العلماني في فرنسا، وهي النقطة التي تستعين بها أطراف أمثال اليمين المتطرف للتحذير من الإسلام والمسلمين من خلال المبالغة في العدد الحقيقي⁴، حيث يسعى هذا الأخير لرفض هذه الفئة المهاجرة على أساس أنهم يهددون الاستقرار والأمن والهوية الفرنسية، وخوفهم من أن يصبح سكان فرنسا عربا ومسلمين مع مدخل القرن 22.

وقد خلص الكاتب والمحلل "كريستوفر كالدويل" في كتابه عن قضايا "الهجرة والإسلام" في الغرب، إلى أن مشكلة أوروبا الأساسية مع الإسلام خاصة ومع قضية الهجرة عامة، كون الجاليات المسلمة هي أقوى التجمعات تماسكا في أوروبا، فهي من الناحية الثقافية ليست أوروبية على الإطلاق، والإسلام ليس

¹ "Les chiffres de l'immigration en France valable dans le site : <http://www.ladocumentation....-française.fr/dossiers/immigration/besoin-main-oeuvre> .

² Loc.cit

³ أعلن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية الفرنسي (أينسيه) في 2006، أن عدد المهاجرين في فرنسا بلغ 4,9 مليون نهاية 2004، أي ما يعادل 8,1 من السكان، أغلبهم من إفريقيا وآسيا.

³ عبد الفتاح العموص، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطة: إشارة للبلدان المغاربية"، في:

<http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/ammouss.htm> (2011/07/13)، ص12

⁴ - فلوريان فاغر، "المهاجرون المسلمون في فرنسا (هجرة على أسس انتقائية)"، ترجمة رائد الباش، حقوق الطبع

قطرة، 2006، في: http://ae.quantara.de/webcom/show_article.php? (2011/05/07)

بأي حال من الأحوال دين أوروبا وليست ثقافته بأي شكل من الأشكال ثقافة أوروبا، حيث يشير تحليل "كالدويل" إلى المخاوف الأوروبية المتزايدة من أن تفرض الجاليات المسلمة في أوروبا قيمها وعاداتها وأفكارها على المجتمع الأوروبي، حتى وإن كانت لا تشكل أغلبية عديدة نتيجة لتمامها الشديد، فمن خلال احتشادهم بأعداد كبيرة في مناطق معينة يعملون على خلق مجتمعات موازية، يسود فيها أنماط "غير أوروبية" من السلوك والتقاليد واللغة أيضا، خاصة أن العرب المسلمين عاشوا عقودا طويلة يمارسون عقيدتهم وثقافتهم وطرائق أكلهم وسط مجتمعات مختلفة عنهم دينيا وثقافيا.

كما أن انخراط الأجيال الجديدة منها في العمل السياسي، واستمرار عادة الجاليات المهاجرة في الزواج بأفراد من مجتمعاتهم الأصلية، يعمل على نقل الثقافة السياسية السائدة في الدول العربية الإسلامية المختلفة إلى الجاليات المهاجرة وتنعكس عليها، مما يصعب اندماجها في المجتمعات الأوروبية¹، وهو ما يرى فيه أغلب الرأي العام الفرنسي أن تلك التعددية الثقافية قد أنتجت تجمعات معزولة، وبؤر تطرف هامشية رافضة كلها للمجتمعات التي تعيش فيها، وتحقق عليها بل ومستعدة للتآمر ضدها وضد سكانها الأبرياء، ما جعل فرنسا تستفيق فجأة على حقيقة أنه بمرور الوقت لم تعد هذه تجمعات لجاليات "تعيش في فرنسا بل لقد أصبحت هي "فرنسا"، لذلك يلاحظ بروز نزعة فقدت ثقافتها بنظرية التعددية الثقافية، وصارت تدعو علانية لصهر المهاجرين والجاليات في الهوية الفرنسية، من خلال تتبع سياسة إدماجية إنصهارية ضد هؤلاء المهاجرين²، فيما أن يتبنو هوية وثقافة فرنسا ويحترمونها أو يغادروها³، وهذا ما أدى إلى خلق مشاكل أهمها "المواطنة" و"الجنسية" داخل فرنسا وباقي الدول الأوروبية.

هذا القلق ساهم في تسييس النقاش حول سياسة الهجرة في فرنسا، ما دفع إلى تبني سياسة الهجرة الانتقائية التي تقوم على تشجيع الهجرة من دول أوروبا الشرقية، كونها لا تشكل تهديدا للهوية الثقافية الفرنسية⁴ وقيم المجتمع الفرنسي، مقابل غلق الأبواب أمام عادات دينية واجتماعية جديدة خاصة منها الإسلامية والعربية، حيث تم منع بناء المآذن الذي صوّت عليه في سويسرا ليصل صداه إلى فرنسا، مشيرا إليه في مقال نشر في جريدة *le monde*⁵، حيث تضمن أن الرئيس "نيكولا ساركوزي" جعل من المآذن مسألة هوية⁶، وكانت تصريحات عنيفة ضد المهاجرين وأبنائهم وصورة المسلم والعرب.

فإنشاء وزارة للهجرة والهوية الوطنية، والربط بين المصطلحين (الهجرة والهوية) فيه تلميح ضمني

¹ - كاران أبو الخير، مرجع سابق، ص. 90

² - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2009، مرجع سابق، ص. 91

³ - عبد الله تركماني، "إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأوروبية ومتوسطة"، مرجع سابق، ص. 15

⁴ - www.courrierinternational.com/article/2011/04/04/sarkozy-souffle-sur-les-braises-de--

la-laicite

⁵ - www.lemonde.fr (12/07/2011)

⁶ - Loc.cit.....

إلى أن المهاجرين يهددون ضمنيا الهوية الفرنسية¹، باعتبار أنهم يستطيعون التأثير على التنوع العرقي والثقافي للمجتمع، ويستطيعون حتى تغيير شكل المجتمع.

إذ أنه خلال نقاش عام 2009 حول الهوية الوطنية الفرنسية، فتح المجال للتهكم والعنصرية ضد الإسلام والمهاجرين، ليخرج الإطار عن المكونات التي تشكل فرنسا اليوم، وقد شهدت مواقع الانترنت التي وضعتها وزارة الهجرة² الفرنسية آراءا وتدخلات لسياسيين وغيرهم، أثارت الجدل الكبير لطبيعة الموضوع وحساسيته، والتي قال فيها رئيس بلدية غوسانفيل: "لقد آن الأوان لنتحرك وإلا سيلتهمونا"، وقال حافظ الأختام السابق باسكال كليمون: "اليوم سيتساوى فيه عدد المآذن مع عدد الكاتدرانيات في فرنسا، فإن فرنسا سوف لن تظل فرنسا".

وقد دعا حوالي 20 باحثا فرنسيا إلى إلغاء وزارة الهجرة والهوية الوطنية باعتبارها خطرا على الديمقراطية، فإنشء هذه الوزارة ادخل فرنسا في خطر العزلة من ناحية الهوية والإقصاء الذي تظهر خطورته كل يوم منذ سنوات، ليتم بعدها عام 2010 فتح مشروع قانون يمنع ارتداء الخمار الكامل "البرقع"، وهو ما تم تجسيده فعلا على ارض الواقع.

هذا التخوف لدى النخب الفرنسية والمجتمع الفرنسي دعمته وسائل الإعلام ، ففي صحيفة *Le figaro* الفرنسية نشر في احد أعدادها مقالا تحت عنوان: " هل سنكون فرنسيين عام 2025 ؟"، *" Serons nous français en 2025 ? "*، عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب.

كما أظهرت استطلاعات الرأي كذلك أن هناك شعورا عاما للعداء تجاه الرموز والتقاليد الإسلامية، فحسب استطلاع منظمة "pew" في أبريل وماي 2010 عبّر 82% من الفرنسيين عن مساندتهم لقرار منع ارتداء النقاب في الأماكن العامة.

لكن الهوية الإسلامية لا تشكل التهديد والمشكل الوحيد، كونها تتزامن مع مرور المجتمع الفرنسي كغيره من المجتمعات الأوروبية بأزمة حقيقية في الهوية وفي تحديد "القيم الأوروبية"، التي يريد المجتمع أن يدافع عنها في مواجهة القيم الإسلامية، إذ يربط بعض المحللين هذه الأزمة بعجز المشروع الأوروبي على أن يقدم هوية بديلة للهويات القومية التي تعمل على إضعافها، فقد ثبت حسب هذه التحليلات فشل فكرة التعددية الثقافية وهويات "ما بعد الحداثة"، أي تجاوز الانتماءات الإثنية والقومية التي كانت سببا في اندلاع صراعات عنيفة في أوروبا في النصف الأول من القرن 20.

¹ - ميشال أبو نجم، "قانون الهجرة الفرنسي الجديد يريد الكفاءات والمواهب ويستبعد الآخرين"، الشرق الأوسط،

ع. 10021، ماي 2006، ص. 4

² - voir <http://www.ladocumentationfrancaise.fr> (2011/09/10)

كما أن فكرة الخطر الثقافي الذي يمليه المهاجرون خاطئة، لأنه وبالرغم من تمسك المهاجرين بالديانة الإسلامية، فقد تمكنوا من الاندماج في الثقافة والمجتمع الفرنسي، ويتجلى ذلك من خلال استقرار المهاجرين الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بالمهاجرين من الجيل الثاني والثالث الحاصلين على جنسيات دولة الإقامة والمنفصلين عن دولة الأصل وثقافة الآباء، وهم يمثلون حوالي (1/3) الثلث من مجموع المهاجرين المقيمين، وهنا يمكن الاعتماد على مؤشرات كمية للتدليل على مستوى الاندماج في الثقافة والمجتمع الفرنسي، منها: نسب اكتساب الجنسية، ففي سنة 2002 وبحسب الأرقام التي قدمتها اللجنة الأوروبية (OCDE) فإنه قد بلغ عدد الجزائريين المتجنسين حوالي 18000 بين جنسية فرنسية وبلجيكية *.

إضافة إلى مؤشر آخر وهو الزواج المختلط، حيث أن ما يقارب 40 % من المغربيين و25% من الجزائريين تزوجوا من فرنسيات، وحوالي 18% من المغربيين و25% من الجزائريات تزوجوا من فرنسيين، رغم أن الديانة الإسلامية تحرّم ذلك¹.

إن من دليل على آثار سلبية ملحوظة، مما يؤكد أن المخاوف المرتبطة بالمهاجرين لم تكن واقعية لكن مبالغ فيها².

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية

إضافة للدوافع الأمنية والثقافية، لا يمكن إغفال الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن وراء تبني فرنسا لسياستها الجديدة اتجاه الهجرة.

1-/- الدوافع الاقتصادية:

تشير استطلاعات الرأي في أوروبا إلى أن هناك مناخا عاما معاديا للهجرة والمهاجرين في مختلف البلدان الأوروبية، فحسب استطلاع أجرته جريدة "الفيننشال تايمز" في أواخر أوت 2010، عبّرت نسبة كبيرة من المشاركين عن رؤية سلبية لتداعيات وجود المهاجرين في بلادهم، إذ عبر 48 % من المشاركين في فرنسا عن اعتقادهم بأن وجود المهاجرين له تداعيات سلبية على الاقتصاد الفرنسي، باعتبار أن هذا الأخير يمر بفترات ركود ونمو بطيء خلال السنوات الأخيرة، وشهد تقلصا شديدا في إجمالي وظائف الشغل الجديدة، حيث أن عمليات الهجرة إلى بلادهم صعبت من إمكانية حصولهم على عمل، فاليد العاملة المهاجرة الرخيصة تنافس اليد العاملة الفرنسية، ما أدى إلى بقاء معدّلات البطالة

* المغرب والجزائر في مقدمة الدول التي تحصل رعاياها على جنسيات أوروبية، بحوالي 40% من مجموع المتجنسين.

¹ - غالبية بن زيوش، **مرجع سابق**، ص. 89-90

² - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2009، **مرجع سابق**، ص. 92.

مرتفعة والتي وصلت 8,9% عام 2009 لترتفع إلى 9,6% عند الشباب، في حين أنها أكبر من ذلك لدى الشباب من أصول أجنبية¹.

كما أن وجود العمالة المهاجرة -حسبهم- قد أدى إلى خفض الرواتب التي يحصلون عليها²، فالمنح والمعاشات التي يأخذونها أصبحت تثقل كاهل الاقتصاد الفرنسي، حيث تخسر الدولة سنويا ما يقارب 0,1 من الناتج الخام لفرنسا بسبب نفقاتها على المهاجرين والتي بلغت عام 2009 حوالي 47,9 مليار أورو³، وقد سعى الساسة اليمينيين للترويج إلى أن العمالة المهاجرة المقيمة في المجتمع الفرنسي أصبحت تشكل عبئا، مستغلين ذلك في إطار التنافس السياسي على أصوات المنتخبين، وكان المثال لذلك دعوة السياسي اليميني الفرنسي "جان لوبان" أوائل التسعينيات من القرن 20 لترحيل ما يقرب من 3 ملايين مهاجر إلى بلادهم في شمال إفريقيا⁴، كما وجد الرئيس الفرنسي الحالي "ساركوزي" في الأزمة الاقتصادية وما كان لها من تأثيرات سلبية اقتصادية واجتماعية على الفرنسيين فرصة للتصعيد ضد المهاجرين، معتبرا أنهم سبب المشاكل التي تعرفها فرنسا اليوم لكسب أصوات اليمين المتطرف.

في الوقت الذي ترى فيه فرنسا أن المهاجرين أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلا على الاقتصاد الفرنسي، فإن دراسات كثيرة تؤكد تراجع نسبة المواليد في فرنسا على غرار باقي الدول الأوروبية، يقابله ارتفاع كبير في نسبة الشيخوخة ما يعني تراجع نسبة النمو السكاني، وهو ما سيكون له انعكاساته على النمو الاقتصادي الفرنسي، لتراجع عدد الأيدي العاملة وبالتالي زيادة الإنفاق على التقاعد، ما يؤدي إلى عجز فرنسا اقتصاديا، وهو ما يتطلب في النهاية يد عاملة أجنبية للحفاظ على النمو الاقتصادي في فرنسا.

وبين ازدواجية الحاجة والرفض للهجرة، كانت فرنسا بحاجة ملحة إلى عمالة بمواصفات خاصة عالية الكفاءة والمهارة والقدرة على التعليم الذاتي، وفي نفس الوقت عالية الأجور وقليلة العدد، وهو ما تجسد في السياسة الفرنسية الانتقائية للهجرة، فكان تنامي تشجيع الطلب على هجرة الكفاءات والسعي المتواصل لجذبها بكل السبل الممكنة لما يخدم الاقتصاد الفرنسي.

تسعى فرنسا إذن من خلال قانون الهجرة الجديد، جلب واستقطاب ما ينقص من الأيدي العاملة من الخارج بصورة انتقائية، إذ يتم قبول الطلبة الأجانب ذوو القدرات والمؤهلات فوق المتوسطة في المجالات التي هي بحاجة لعمال مؤهلين جيدا، وبقاءهم في فرنسا من عدمه بعد انتهاء الدراسة مرتبط

¹ - Corinne Rénard , op.cit, p.18...

² - كاران أبو الخير، "ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام"، السياسة الدولية، ع.182، أكتوبر 2010، ص.88.

³ - op.cit.، <http://www.courrierinternational.com>، (2011/4/14).

⁴ - كاران أبو الخير، مرجع سابق، ص ص . 88، 89.

بالحاجة لليد العاملة، ما يسمح و يساعد في ديناميكية الاقتصاد الفرنسي¹.

كما تم رفع هجرة العمل من 7% إلى 50% * بناء على النقص القائم في قطاعات معينة، مع اختيار الأجدر والأكثر كفاءة، فحسب الأمين العام لوزارة الهجرة "باتريك ستيفاني" فان القانون الجديد ينطوي على عنصر هام، وهو فتح سوق العمل أمام الأجانب للمرة الأولى منذ 1975، وتم منح هؤلاء المهاجرين العمال منذ نهاية 2007 بطاقة إقامة "بطاقة الكفاءة والمهنة، *carte de compétences et talents*" صالحة لمدة ثلاث سنوات وقابلة للتجديد مرة واحدة، بعدها يمكن العودة للوطن الأم أو الإقامة بفرنسا مع شروط الاستمرار في العمل.

فطالما شكلت الهجرة من دول جنوب المتوسط (اغلبها من دول المغرب العربي) مصدرا أساسيا لليد العاملة المهاجرة، والتي ساهمت في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد شهدت فرنسا يوم (01-03-2010) مشهد "يوم بلا مهاجرين"، والذي امتنع فيه المهاجرون عن العمل لإشعار المواطنين الفرنسيين بدور المهاجرين في الاقتصاد والخدمات الأخرى، وحثهم على حسن التعامل معهم ومساعدتهم على الاندماج والتكيف، لأنهم مصدر ثروة لفرنسا وليسوا مصدر إفقار ومتاعب، وبالتالي إعادة النظر في سياسات الهجرة².

2-/-الدوافع الاجتماعية:

كانت أعمال الشغب والعنف التي عرفت الضواحي الفرنسية من طرف شباب مهاجرين عرب وأفارقة، تأكيدا على أن فرنسا غير قادرة ومستعدة لقبول الآخر وإدماجه، رغم مطالبته للمهاجرين بالذوبان في المجتمع الفرنسي وفي ثقافته من خلال سياستها الإدماجية، وتجسيدا لفشل سياسة الاندماج للجيل الثاني والثالث من أبناء مستعمراتها السابقة، الذين يعتبرون في الأصل فرنسيين (ولدوا في فرنسا وترعرعوا فيها ويحملون الجنسية الفرنسية)، فأحداث العنف في 27 أكتوبر 2005 تتحمل فيها الحكومة الفرنسية بشكل مباشر أو غير مباشر جزءا من المسؤولية، بسبب ما آل إليه حال المهاجرين من تهميش وتمييز ومشكلات اقتصادية واجتماعية، حيث تم إلغاء المنح الدراسية وإعانات السكن التي كانت تمنح للمهاجرين، كما أنه منذ إعادة انتخاب "جاك شيراك" رئيسا للجمهورية في ماي 2005، كانت الضواحي أولى ضحايا التخفيضات في الموازنة التي اعتمدت تطبيقا لتوجيهات اللجنة الأوروبية، فقد خفضت الحكومة الفرنسية القروض المخصصة لإعادة إعمار وتجديد المساكن، وألغت مئات الآلاف من الوظائف

¹ - أرليت خوري، "الهجرة الانتقائية إلى فرنسا تقلص فرص الأفارقة والمسلمين وتستدرج أصحاب الكفاءات والأوروبيين الشرقيين"، (10 مارس 2008)، في: <http://www.alquds.com/node/11920> (2011/13/06)

* "50 % du flux total" Sarkozy veut faire passer l'immigration économique à

² - مصطفى عبد العزيز مرسي، "متغيرات سياسات الهجرة"، *مجلة شؤون عربية*، ع. 141، 2010، ص. 106.

المخصصة للشباب التي كانت تدعمها الحكومة، بالإضافة إلى تخفيضات أخرى.

وقد أشار "جوزيه مانويل باروسو" رئيس المفوضية الأوروبية إلى أن العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية، لأن هناك مدنا أخرى في أوروبا تواجه هذا المشكل، موضحا أن هناك مشكلة اندماج للمجموعات الثقافية والدينية المختلفة، خصوصا أن سياسة الإدماج الأوروبية خلال العقود الماضية اعتمدت على المعايير والتقاليد الخاصة بالثقافة الأوروبية، وتجاهلت في كثير من الأحيان مرجعيات المهاجرين الثقافية¹ وحققهم في اعتناق وتبني الأنماط الثقافية الخاصة بهم²، وأبسط مثال يجسد هذا الواقع هو قانون منع ارتداء الرموز الدينية في المدارس الفرنسية، والذي تم بموجبه حظر الحجاب وفصل 47 طالبا وطالبة خلال العام الدراسي 2005، بسبب رفضهم التخلي عن ارتداء أزياء ذات دلالات دينية، حيث اعتبرت فرنسا قضية الحجاب قضية أمنية، رغم أن هذا البلد يعترف في دستوره بحرية المعتقد³.

إضافة إلى منع النقاب والمآذن في فرنسا في ظل السياسة الجديدة للهجرة، ساعدت أسباب كثيرة في تعميق مشكلة الاندماج في فرنسا، كتصاعد الحملة العالمية ضد ما يسمى "الحرب على الإرهاب" وما صاحبها من دعايات إعلامية سلبية، ساهم في تعميق المشاعر السلبية اتجاه المهاجرين من أصول عربية إسلامية، ما أدى إلى زيادة صعوبات الاندماج في المجتمعات الأوروبية⁴، إضافة إلى الظروف المعيشية للمهاجرين، خاصة ذوي أصول عربية وإسلامية على أطراف المدن وفي ضواحي مستقلة، ما أدى إلى خلق ثقافة مستقلة موازية، كما أن المساس بالمشاعر الدينية للمهاجرين وبهويتهم الشخصية انطلاقا من فكرة حرية التعبير لدى الغرب، أوجد ردود فعل سلبية وعنيفة لدى المهاجرين المسلمين، وهو ما صعب من تأقلم وتكيف ومحاولة استيعاب الثقافة الفرنسية الأوروبية، وصعب اندماجهم كلية في المجتمع الفرنسي الأوروبي، وقد أشارت بعض التحليلات إلى أنه بسبب صعوبات الاندماج والتمييز ضد المهاجرين، فإن الجيلين الثاني والثالث أصبحوا أكثر عرضة للتأثر بالأفكار السلفية لتعويض مشكلة الاغتراب في المجتمع الذي يعيشون فيه، في ظل قصور دور الحكومة الفرنسية في التعامل بجدية مع ملف المهاجرين، كون فرنسا تتبع النموذج الاستيعابي القائم على التجانس والانصهار ورفض التعدد الثقافي.

من خلال هذه المعطيات الميدانية والأحداث الداخلية التي تشير إلى الفشل الكبير لسياسات الاندماج في

¹ - ناصر حامد، مرجع سابق، ص 195.

² - سمير أمين وآخرون، "العلاقات العربية الأوروبية، القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، ماي 2002، في:

www.kotobarabia.com، (2011/08/02)، ص 149.

³ - زهور مناد، مسألة الهجرة في العلاقات الأوروبية مغربية: رهانات وآفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 100.

⁴ - ناصر حامد، مرجع سابق، ص 195، 196.

فرنسا، فإن الكثير من الساسة الفرنسيين يعتبرون انتشار ونمو الاتجاهات الدينية المتطرفة في أوساط المهاجرين من أصول عربية وإسلامية هو الذي يصعب من عملية الاندماج، إضافة إلى عدم إتقان المهاجرين لغة البلد الذي يعيشون فيه نتيجة الميل للعيش في أحياء مستقلة ومنعزلة على أطراف المدن الكبرى¹ مثل باريس، وهو ما يعتبر تهديدا لأمن المجتمع الفرنسي، كون أن الأحداث التي شهدتها فرنسا زادت عندهم الخوف مما أسموه الغزو أو عودة البرابرة، فالمغاربة حسبهم غير قابلين للاندماج في المجتمع الفرنسي وغير قابلين للمراقبة، ما يمكنهم من بناء شبكات إرهابية وتشكيل قواعد خلفية لما يسمونه بـ "الإرهاب"، خصوصا مع ظهور مؤشرات تدل على أن ولاء هؤلاء المهاجرين ما يزال لأمتهم الأصلية، وأن نقمة بعضهم على مستعمر بلادهم السابق لا تقل عن نقمة شعوب بلادهم التي ينحدرون منها، والتي لا تزال تنظر لفرنسا بعين الريبة والشك في نواياها إزاء واقعهم ومستقبلهم²، إضافة إلى أن عدم اندماج هؤلاء المهاجرين يشكل خطرا على الثقافة والأمن الاجتماعي والهوية الفرنسية، باعتبارهم يدينون بالإسلام وحضارة فرنسا مسيحية .

في ظل هذه المخاوف الفرنسية بسبب فشل سياسات الاندماج، قام الرئيس "ساركوزي" عند توليه رئاسة الجمهورية بتبني سياسة الهجرة الانتقائية "الاختيارية"، التي يسعى من خلالها للاحتفاظ بالكفاءات التي حسبه يسهل اندماجها في المجتمع الفرنسي ويطرد من يشاء، مع تشجيع الهجرة من دول أوروبا الشرقية التي يسهل دمج مهاجريها في المجتمع والثقافة الفرنسية، لكن في الوقت ذاته لم يعمل الرئيس "ساركوزي" على معالجة مشكل الاندماج، ويتجلى ذلك في حملته الانتخابية عام 2007، حيث أن برنامجه الانتخابي السياسي فيه التهميش الكلي للجالية العربية والمسلمة، رغم أنه يعيش حوالي 5 ملايين مسلم في فرنسا اليوم، بمعنى 8.4% من إجمالي عدد السكان وأكثر من 5 ملايين عربي³، ورغم إنشائه وزارة للهجرة والاندماج إلا أنه لم يسعى للربط بينهما، وهو ما يعكس عدم الرغبة في إدماج هؤلاء المهاجرين، ليستمر فشل عملية الاندماج في دولة تتغنى بالديمقراطية وبحقوق الإنسان وبالحرية، فما تشهده فرنسا اليوم هو عنصرية وإقصاء وتهميش الأجانب، وما قانون الهجرة الانتقائية أو المختارة الذي جاء به الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" إلا تعبير عن دولة لا تريد إدماج الآخر، متناسيا ما قام به هؤلاء في فترة إعادة بناء فرنسا.

¹ - عمار جفال، مرجع سابق، ص. 182.

² - المرجع نفسه، ص. 182.

³ - Corinne Rénard, op.cit, p.14

المبحث الثالث: أهداف تبني سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا

منذ أن كان الرئيس الفرنسي حاليا "نيكولا ساركوزي" وزيرا للداخلية وهو يرسم ملامح السياسة الفرنسية للهجرة وصولا لرئاسته للجمهورية، أين تبني مشروع الهجرة الانتقائية، الذي يقوم على اختيار أصحاب الكفاءات والمواهب من المهاجرين الذين يريدون دخول فرنسا، بناءا لمتطلبات وحاجة السوق الفرنسية لليد العاملة المؤهلة وذات الكفاءة العالية، وقد سعى من خلال توظيفه الخلفية الأمنية في سياسته الانتقائية إلى تحقيق جملة من الأهداف، منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر.

المطلب الأول: أهداف مباشرة

تسعى فرنسا من خلال توظيف البعد الأمني في سياستها الانتقائية إلى ترشيد الهجرة وعقلنتها، لحماية فرنسا ضد الأخطار التي تهدد أمنها، استقرارها وهويتها، عن طريق فرض المزيد من القيود على الهجرة والمهاجرين، باعتبار أن الهجرة بوضعها السابق كانت تشكل عبئا وتهديدا لأمن فرنسا.

فالرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" بإصدار قانون الهجرة الجديد يهدف إلى السيطرة على الهجرة، من خلال وضع منهج واضح ينظم حركة هجرة المهاجرين، إضافة إلى التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال تشديد قوانين التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، كونهم - حسب - يحملون أخطارا مختلفة من الجنوب كالتطرف، الإرهاب، العنف، المخدرات تهدد أمن فرنسا، فقد عرف عدد المبعدين ارتفاعا ابتداء من 2004 ، حيث فاق 11000 إلى 17000 شخص في 2004 و 20000 في 2005، و 24000 في 2006 و 2007 و 30000 في 2008 و 2009 ، وهو في حدود 28000 في 2010 وبقيت مستقرة في 2011¹ (انظر الملحق رقم 11 و 12).

وفي ظل هذه السياسة الانتقائية، تسعى فرنسا إلى تشجيع هجرة الكفاءات، من خلال جلب واستقطاب ما ينقص من الأيدي العاملة من الخارج بصورة انتقائية، للحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي والديمقراطي، بمعنى آخر السماح لعدد محدد من المهاجرين بدخول فرنسا، بناءا على الحاجة لليد العاملة المؤهلة في القطاعات الاقتصادية الفرنسية المختلفة لخدمة وتنمية الاقتصاد الفرنسي، وإبعاد الأشخاص الذين يشكلون عبئا على نظام المساعدة الاجتماعية أو خطرا على الأمن العام.

إضافة إلى غلق أبواب الهجرة أمام المهاجرين من دول جنوب المتوسط الذين يشكلون غالبية مسلمة، مقابل تشجيعها من دول أوروبا الشرقية، حيث تسعى فرنسا لتحويل منابع الهجرة من جنوب المتوسط إلى أوروبا الشرقية التي تمثل غالبية مسيحية، لحمايتها ضد خطر الإسلام وما يحمله من تهديدات - حسبها -

¹ - « Atlas National des Populations Immigrées (2010 2012) », Ministère de L'intérieur, www.immigration-gouv.fr.

كالإرهاب والتطرف، كما أن انتشاره الكبير يهدد الهوية الفرنسية.

المطلب الثاني: أهداف غير مباشرة

أصبح ملف الهجرة في فرنسا يشكل رهانا سياسيا مع حلول الانتخابات، ويرى فيه الكثيرون "السعي وراء مكاسب سياسية" لكسب أصوات الناخبين"، ومثال ذلك سعي الساسة اليمينيين للترويج إلى أن العمالة المهاجرة المقيمة في فرنسا أصبحت تشكل عبئا وخطرا، مستغلين ذلك في إطار التنافس السياسي على أصوات المنتخبين (دعوة السياسي اليميني الفرنسي "جان لوبان" أوائل التسعينيات من القرن 20 لترحيل ما يقارب 3 ملايين مهاجر إلى بلادهم في شمال إفريقيا).

ولم يخفي الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" في كثير من المواقف عداؤه للمهاجرين، خاصة الجاليات العربية والمسلمة، باعتبارهم يشكلون عبئا وتهديدا لأمن فرنسا واستقرارها، والعبارات التي يستخدمها ضدهم في خطابه توضح مدى كرهه لهذه الفئة، فلم يتوانى عن وصفه لهم بالحثالة (racaille) أثناء خطابه بعد أعمال الشغب التي عرفت الضواحي الفرنسية عام 2005.

وقد عانت الجاليات المهاجرة (خاصة منها العربية) من سياسته الأمنية للهجرة عندما كان وزيرا للداخلية، ليقوم بتبني سياسة انتقائية تقوم على انتقاء الكفاءات والمواهب من المهاجرين بمجرد وصوله إلى الحكم، سعى من خلالها إلى تحقيق أهدافه وطموحاته السياسية¹.

تتجلى هذه الأهداف من خلال أهمية ملف الهجرة بالنسبة للرئيس الفرنسي "ساركوزي"، حيث يعتبر هذا الملف الورقة الرابعة في مساره الانتخابي والسياسي منذ توليه شؤون الأمن عام 2002، لبناء سجله السياسي ولتقلده أعلى المناصب في الدولة الفرنسية، وقد استخدم هذه الورقة "أمننة الهجرة" في برنامجه الانتخابي لعام 2007 لقدرة هذه المواضيع حول الهجرة، الإسلام، الأمن والهوية على تعبئة الناخبين، حيث وجد في الأزمة الاقتصادية وما كان لها من تأثيرات سلبية على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للفرنسيين فرصة للتصعيد ضد المهاجرين، معتبرا أنهم سبب المشاكل التي تعرفها فرنسا اليوم لكسب أصوات اليمين المتطرف، خصوصا انه كان يدرك أن الجالية الفرنسية من أصول مهاجرة لن تصوت له، واستطاع بذلك أن يحول هذه الإشكاليات وإشكالية اللامن لصالحه، وهو ما تسميه الأمانة الأولى للحزب الاشتراكي السيدة "مارتين أوبري"، بثلاثية الإسلام، الهجرة واللامن.

وقد تبني جملة من المشاريع للتصدي لهذه الظاهرة، تجسدت في سياسته الانتقائية للهجرة، التي سعى من خلالها لتحقيق الأهداف التالية¹:

¹ - جيلالي العبد الللي، "قراءة في سياسة ساركوزي حول الهجرة"، (23 جويلية 2010)، في:

(2011/05/12) www.elkhabar.com/ar/autres/mousahamat/

- افتكاك زمام المبادرة من الجبهة الوطنية العنصرية (اليمين المتطرف) فيما يتعلق بالهجرة، لجلب أصوات مؤيديها من الناخبين ودعم قاعدته الانتخابية، وهو ما جعله يفتك الأضواء من الجبهة الوطنية لليمين المتطرف بزعامة "جون ماري لوبان" التي اتهمته بسرقة أفكارها².
- إضافة إلى صرف أنظار الفرنسيين والرأي العام المحلي، عن المشاكل الحقيقية التي خلفتها الأزمة الاقتصادية التي تمر بها فرنسا، وعجزه عن إيجاد حلول ووضع سياسات ناجعة نحو موضوع الهجرة، حيث أن هناك من يرى في هذه السياسة الجديدة محاولة من الرئيس "نيكولا ساركوزي" للتغطية على إخفاقاته وفشله لتحقيق عهد خاص في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- كما أنه يهدف من خلال توظيفه البعد الأمني في سياسته الانتخابية، إلى جر أحزاب المعارضة وعلى رأسها الحزب الاشتراكي لملف الهجرة وآثارها السلبية، لتعجز عن إيجاد حلول لها وبالتالي ضرب قاعدتها الانتخابية، ما يظهره مدافعا عن الفرنسيين من مخاطر الهجرة وتهديداتها، ويضع المعارضة في سلة الدفاع عن المهاجرين .

توظيف الخلفية الأمنية في سياسة الهجرة الانتقائية كان يهدف لتحقيق أغراض سياسية انتخابية، تتمثل في كسب وجمع أكبر قدر من أصوات الناخبين في فرنسا، إذ يعتبر موضوع "أمننة الهجرة" كرهان سياسي انتخابي (التعامل مع المهاجرين كورقة سياسية مهمة في الانتخابات الرئاسية والحسابات السياسية)، يتم توظيفه مع حلول كل دورة انتخابية (الانتخابات الرئاسية لعام 2007، الانتخابات المحلية الفرنسية لعام 2010 ، واستثمار هذه الورقة كتمهيد للانتخابات الرئاسية المقبلة والمقررة في 2012)، وذلك من خلال سن قوانين وتشريعات جديدة*، واتخاذ تدابير وإجراءات أكثر تشددا اتجاه الهجرة والمهاجرين مع اقتراب الانتخابات في فرنسا، لاستقطاب أصوات اليمين المتطرف.

¹ -فايزة سايج، "سياسة ساركوزي حول الهجرة: وداعا لفرنسا العدالة والمساواة"، (03-10-2010)، في:

(2011/05/10) www.djazairress.com/elhiwar/36998

² - جيلالي العبد الله، مرجع سابق.

* أصدر مؤخرا قانون منع ازدواج الجنسية بعد أن كان مشروعا فقط، ليدخل حيز التنفيذ مع حلول عام 2012، إضافة إلى مشروع منع تصويت الأجانب في الانتخابات.

خلاصة الفصل الثاني

خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى مجموعة من النقاط تمثلت فيما يلي:

- ✓ لم يجد ملف الهجرة حولا جذرية في فرنسا رغم توارثه من قبل الحكومات المتعاقبة منذ أزيد من عقدين، لكنه أصبح ملف حساس جدا منذ أن تولاه الرئيس الفرنسي حاليا "نيكولا ساركوزي".
- ✓ فرنسا ترى في الهجرة الانتقائية أو ما يسمى "هجرة الأدمغة" أو "هجرة العقول"، حلا لتفادي المشاكل الأمنية والثقافية.
- ✓ غلبة البعد الأمني على قضية الهجرة في فرنسا كان نتيجة الخلط بينها وبين قضايا الإرهاب، هذا الأخير أدى إلى تعقيد أوضاع اندماج المهاجرين العرب والمسلمين في المجتمع الفرنسي، ما يعرضهم لمزيد من التمييز والعنصرية.
- ✓ فرنسا لا تؤمن بالشعارات التي تروج لها من مساواة وعدالة، فما تشهده اليوم في ظل سياستها الانتقائية اتجاه الهجرة هو تمييز عنصري تعاني منه الجاليات المهاجرة .
- ✓ سياسة الرئيس "نيكولا ساركوزي" الانتقائية حيال الهجرة ما هي إلا محاولة منه للتغطية على إخفاقاته وفشله السياسي، لتحقيق عهود خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ تهدف السياسة الانتقائية الفرنسية للهجرة إلى ترشيد هذه الأخيرة وعقلنتها، من خلال تقليصها إلى أدنى حد والتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى تشجيع الهجرة من دول أوروبا الشرقية للحفاظ على هويتها وثقافتها.
- ✓ ترتبط سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا بشكل متزايد بغيرها من الموضوعات الأمنية، مثل الأمن القومي، الإرهاب، الإسلام، الهوية، الجريمة.
- ✓ فرنسا ترى في الهجرة القادمة من جنوب المتوسط هاجسا أمنيا كبيرا يهدد استقرارها، أمنها وهويتها (خوفهم من أن يصبح سكان فرنسا عربا ومسلمين مع مدخل القرن 22).
- ✓ أصبح موضوع الهجرة في فرنسا يشكل رهانا سياسيا انتخابيا، مع حلول كل دورة انتخابية لكسب أصوات اليمين المتطرف.
- ✓ اعتماد فرنسا على الحل الأمني أو المقاربة الأمنية في معالجة قضايا الهجرة من خلال سياستها الانتقائية، لن يحل المشكلة بل يساهم في تعقيدها أكثر في الوقت الذي يجب أن يكون الحل شاملا.

الفصل الثالث

انعكاسات ومآخذ السياسة الفرنسية

الجديدة للهجرة

الفصل الثالث: انعكاسات ومآخذ السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة

المبحث الأول: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا

المطلب الأول: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا على الدول المصدرة للهجرة.

المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا على الدولة المستقبلة للهجرة.

المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا على حركات الهجرة.

المبحث الثاني: مآخذ السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة

المطلب الأول: آراء باحثين ومختصين في السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة.

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لسياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا.

اعتمدت فرنسا سياسة الهجرة الانتقائية، التي تقوم على استقطاب الكفاءات والمواهب، حيث ينظر الغرب إلى هذا النوع من الهجرة "هجرة الكفاءات" عموماً على أنها إعادة إنتاج التخلف في دول العالم الثالث، من خلال استقطاب النخب العلمية، الفكرية والسياسية التي بإمكانها تطوير المجتمع على مختلف الأصعدة، ليؤول الأمر في الأخير لتطوير الاقتصاد الغربي.

وقد كان لهذه السياسة الانتقائية التي تبنتها فرنسا اتجاه الهجرة عدة انعكاسات، سواء على مستوى الدول المصدرة أو المستقبلة للهجرة، أو حتى على حركات الهجرة عموماً، وهو ما أثار الكثير من الجدل والنقاش لدى الرأي العام، ولدى الكثير من الباحثين والسياسيين حول هذه السياسة الانتقائية.

المبحث الأول: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا

تقوم السياسة الفرنسية الراهنة للهجرة على انتقاء المهاجرين ذوي الكفاءات العلمية والفنية لدخول أراضيها، مقابل غلق أبواب الهجرة أمام المهاجرين العاديين، انطلاقاً من مبدأ فرنسا تريد مهاجرين ولا تريد آخرين، وهو ما كان له انعكاساته على دول المصدر ودولة الاستقبال، إضافة إلى انعكاسات هذه السياسة الانتقائية على حركات الهجرة عموماً.

المطلب الأول: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا على الدول المصدرة للهجرة

أعاد قانون الهجرة الانتقائية الذي تبناه فرنسا اليوم إلى الواجهة قضية غاية في الأهمية، لما لها من انعكاسات على مختلف جوانب التنمية في البلدان النامية، ألا وهي قضية هجرة الكفاءات التي تستقطبها الدول الصناعية، وتدمجها في نسيجها العلمي والصناعي والاقتصادي.

وتقوم سياسة الهجرة "الانتقائية" على نهب الطاقات البشرية للشعوب الفقيرة والمضطهدة، سواء تعلق الأمر باليد العاملة أو الأدمغة، وفق ما تمليه مصالح رأس المال وحاجيات الاحتكارات العالمية إلى قوى منتجة، ما يعني تكريس التخلف في البلدان النامية من خلال إفراغها من خيرة طاقاتها، بعد أن صرفت الأموال العامة من أجل تعليمها وتكوينها.

وضع قوانين وشروط ومواصفات لمن يريد دخول فرنسا من المهاجرين، وحصرها بالقطاعات التي تحتاج اليد العاملة المؤهلة التي تشمل الكفاءات العلمية والفنية، يعني أن فرنسا من خلال سياستها الانتقائية تريد غلق أبواب الهجرة أمام المهاجرين العاديين، مقابل استقطاب وتشجيع هجرة الأدمغة من الدول المصدرة والتي تكون غالباً من مجموع الدول النامية.

هذا النوع من الهجرة (هجرة الأدمغة) والتي يصطلح على تسميتها كذلك "استنزاف العقول"، عبارة ابتدعها البريطانيون لوصف خسارتهم للعلماء والمهندسين والأطباء، بسبب الهجرة من بريطانيا إلى

الخارج خاصة إلى الولايات المتحدة الأميركية، إلا أن العبارة الآن أصبحت تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى¹.

وتعرفها منظمة اليونسكو بأنها: "نوع شاذ للتبادل العلمي بين الدول، يتسم بالتدفق في اتجاه واحد ناحية الدول المتقدمة، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا"²، لأن هجرة العقول هي فعلاً نقل مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري.

وتشمل هجرة الأدمغة حاملي الشهادات الجامعية العلمية والتقنية كالأطباء، والمهندسين والعلماء والفيزيائيين والكيميائيين والخبراء والباحثين والفنيين، وكذلك أصحاب الكفاءات والمواهب* في شتى الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الفكرية، العلمية، التربوية والفنية³.

تعد ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء إلى الخارج، أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيبة السكانية، وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة، فحسب التقرير الإقليمي لـ "هجرة العمل" العربية، فإن فرنسا تستقبل 40% من العقول العربية المهاجرة⁴.

وقال التقرير إن دول المغرب العربي "الجزائر، المغرب، تونس" تبرز باعتبارها الدول الأكثر إرسالاً لهذه النوعية من العمالة، كما أشار التقرير إلى أن هذه الظاهرة في تنامي مستمر طوال الفترات الأخيرة، ويتوقع تناميها كذلك في الفترات المقبلة، حيث تضاعف عدد المهاجرين خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1990 و 2000.

من أهم الآثار السلبية لتلك الظاهرة هو حرمان هذه الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁵، إضافة إلى تكريس التبعية للبلدان المتقدمة من خلال الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، والتبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية، كما يمثل هذا النوع من الهجرة اقتطاعاً من حجم القوة العاملة الماهرة المتوفرة في الدول

¹- الياس زين، هجرة الأدمغة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص.13

²- "هجرة الكفاءات العربية إلى الدول الأوروبية"، مجلة البرلمان العربي، ع.1982، ديسمبر 2001، ص.3

* تعتبر المنظمة الأوروبية للتنمية "OCDE" (l'Organisation de coopération et de développement économiques)

بأن هجرة الأدمغة تشمل، خريجي الجامعات والكليات الذين يذهبون إلى الخارج، لفترة وجيزة من الزمن للدراسة

وال تخصص، وكذلك الزائرين الذين يمددون فترة زيارتهم وإقامتهم في الخارج، أنظر: www.ocde.org

³- الياس زين، مرجع سابق، ص.13

⁴- التقرير الإقليمي لجامعة الدول العربية حول هجرة العمل العربية، بعنوان "هجرة الكفاءات.. نزيف أم فرص؟" (نصوص

غير منشورة)، ص.7

⁵- مشهور إبراهيم أحمد، "العولمة وتطورات العالم المعاصر"، مجلة الحوار، ع.2391، أكتوبر 2008، ص.12

المصدرة، مما يؤدي إلى خسارة لقسم مهم من القوى المنتجة في مختلف الميادين، وبالتالي زيادة التوتر في سوق القوى العاملة العالية المستوى، والذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الأجور، فضلا عن اضطرار الدولة إلى استيراد الخبرات العلمية الأجنبية لتعويض النقص الحاصل جراء هجرة كفاءاتها.

وسياسة الهجرة الانتقائية التي تعتمد عليها فرنسا اليوم تتضمن هذا النوع من الهجرة، بحيث يريد الرئيس الفرنسي "ساركوزي" من خلالها استقطاب الكفاءات، وجلب ما ينقص من الأيدي العاملة من الخارج لكن بصورة انتقائية، ومنحهم امتيازات خاصة لا تتوافر للمهاجرين العاديين.

إذ يتم تسهيل دخول أجانب انهموا دراستهم الثانوية بمؤسسات فرنسية في الخارج (ثانويات)¹، وقبول الطلبة الأجانب ذوو القدرات والمؤهلات والكفاءات العالية، والأولوية للطلبة الذين يسجلون في فروع تعاني نقصا، ما ينقص من فرصة الطلبة ذوو العلامات المتوسطة، حيث يمثل الأجانب أكثر الكفاءات في فرنسا، فنسبة المسجلين دكتوراه جد مرتفعة إذ بلغت 41,3 %، كما يصنّف هؤلاء كمؤطرين جيدا عددهم بلغ 6,24 مليون شخص من بينهم 78000 ولد خارج فرنسا ومنهم 710000 مهاجر، والدول الأصل الأكثر تمثيلا هي الجزائر والمغرب (66000)، تليهما كل من بريطانيا (40000) وألمانيا (30000)، ثم تأتي تونس في المرتبة الخامسة (26000)².

وتمنح بطاقة الإقامة لأحسن الطلبة، لكن بقاءهم في فرنسا من عدمه بعد انتهاء الدراسة مرتبط بالحاجة لليد العاملة، إضافة إلى رفع هجرة العمل من 7% إلى 50%³، على أن يتم اختيار المهاجرين الأجدر والأكثر كفاءة وبناءا على النقص القائم في قطاعات معينة.

وقد أقرّت الجمعية الوطنية الفرنسية البند الخاص بإنشاء تأشيرة إقامة خاصة بـ "المواهب والكفاءات" للتخلص من الهجرة المفروضة والانتقال للهجرة المختارة، لتشجيع وصول الكفاءات إلى فرنسا من كل الاختصاصات، هذه البطاقة الخاصة بالمواهب والكفاءات تمنح لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، حيث تسمح لحاملها بممارسة أي مهنة يريد، وتمنح لعائلة المهاجر الذي يدخل ضمن هذه الفئة بطاقة إقامة مؤقتة وهي "الحياة الخاصة والعائلية"، وقد صوت النواب لإقامة لجنة خاصة وطنية للكفاءات والمواهب، وإيجاد ثلاث فئات متميزة من بطاقات الإقامة، أعلاها تمنح لذوي الكفاءات والمواهب، ثم تليها بطاقة الإقامة للعامل المؤقت، وتعطى لحاملي العقود لأقل من سنة من المهاجرين التي تنتهي إقامتهم بانتهاء عقد عملهم، وأخيرا بطاقة العمل الموسمية وتخصص المهاجرون أصحاب العقود من عام فما فوق، والذي

¹ - فلوريان فاغر، "المهاجرون المسلمون في فرنسا، هجرة على أسس انتقائية":

<http://ae.quantara.de/webcom> ، (2011/5/15)

² - <http://www.elahdath.net/index> ,N° 29 Novembre 2011, p.29

³ - رشيد سعيد قرني، في: <http://www.elahdath.net/index> (2011/07/21)

يمكنهم تجديد إقامتهم لكن مع انتهاء العقد تنتهي الإقامة.

هذه السياسة الانتقائية التي تتبناها فرنسا اليوم اتجاه الهجرة، قائمة على نهب الطاقات البشرية للشعوب الفقيرة والمضطهدة، من خلال تشجيعها لهجرة الكفاءات والمواهب من الدول النامية، وهو ما يخلف نتائج سلبية على الدول الأصلية، حيث أن انعكاساتها تشمل الانعكاسات السلبية لهجرة الأدمغة على دول المصدر، إذ يتم انتقاء كفاءاتها بعد تكوينهم ليتابعوا دراستهم بفرنسا ويعملون فيها، ما يعني فقد هذه الكفاءات وهجرة رأس المال الأعلى في شكل نزيف¹.

وهو ما ترى فيه الكثير من البلدان الإفريقية الفرنكفونية² حرمانها من مواردها البشرية التي تساهم في التنمية الشاملة، وعبر عنها رئيس المفوضية للاتحاد الإفريقي "ألفا عمر كوناري" بأنها تحرم إفريقيا من التطور، وتحد من قدراتها على النهوض وتجاوز حواجز الفقر والتخلف.

كما تعرضت الندوة التي كانت بعنوان "واقع وآفاق هجرة العمالة العربية" في إطار المشاركة الأوروبية²، المنعقدة بالقاهرة من 30 أكتوبر إلى غاية 01 نوفمبر 2006 لقضية الهجرة الانتقائية، ومالها من آثار سلبية على الدول المصدرة للهجرة، والتي تتمثل في حرمان تلك الدول من عوائد استثماراتها في تعليم وتدريب أبنائها من جهة، وعرقلة جهود التنمية بها من جهة أخرى.

فهجرة الأدمغة (هجرة المتعلمين والمؤهلين تأهيلا علميا وفنيا) من الدول النامية (منها الدول العربية)* إلى فرنسا أو غيرها من الدول المتقدمة، تعتبر مشكلة من أهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات ضعيفة التطور (العالم الثالث)، باعتبارها عائقا لتحقيق المشاريع الكبرى، خاصة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل والحضارية أيضا، لأن عملية التنمية لا تتم إلا من خلال تطوير مختلف الأفكار والمفاهيم التي تسود حياة المجتمعات الإنسانية المختلفة، فالدور الذي يلعبه التعليم والعلماء في إحداث التطور وتوجيهه يصبح على درجة كبيرة من الأهمية، وهذا لما تشكله الكفاءات العلمية والفنية المهاجرة من

¹ - آمال موسى، "من هجرة المكان إلى هجرة المكانة"، الندوة الثالثة: "مستقبل الهجرة مابين سياسة الجوار وسياسة

الحدود"، (نصوص غير منشورة)، تونس، ديسمبر 2006، ص 47.

² ترفض الكثير من الدول الإفريقية هذا التوجه الأوروبي الجديد في التعامل مع الهجرة (الهجرة الانتقائية)، وقد عبر السنغال باعتباره الناطق باسم مصالح إفريقيا في المؤتمر الأوروبي-إفريقي للهجرة والتنمية عام 2006، عن رفضه التام لهذا التوجه الجديد.

² - التوصيات الصادرة عن ندوة "واقع وآفاق هجرة العمالة العربية في إطار المشاركة الأوروبية" (من 30

أكتوبر إلى غاية 1 نوفمبر 2006)، القاهرة، (نصوص غير منشورة)، ص 49.

* في الخمسين سنة الأخيرة، هاجر من الوطن العربي ما يقارب 35% إلى 40% من الكفاءات نحو الدول المتقدمة، حيث يساهم الوطن العربي ب 31% من هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الغرب الرأسمالي، أي بنحو 50% من الأطباء و 23% من المهندسين و 5% من العلماء، وفي هذا الصدد أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2002 في الوطن العربي إلى أن أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا والفنيين المهرة، هاجروا للدول الغربية.

خسارة كبيرة بالنسبة لاقتصاديات هذه البلدان المصدرة للهجرة¹، خصوصا أن التقدم الاقتصادي وإمكانيات التحرر بالنسبة لكافة نواحي الحياة مرتبط بالمستوى العلمي والتراكم التكنولوجي والنشاط الثقافي في أي مجتمع، وذلك لارتباط الثروة بالمعرفة من جهة، ولتزايد احتياجات العملية الاقتصادية الحديثة للعلم والمعرفة التكنولوجية من جهة أخرى، إضافة إلى تزايد حدة المنافسة المؤسسة على المعرفة والتكنولوجيا بين الشركات والدول من ناحية أخرى.

استمرار ظاهرة هجرة الأدمغة والكفاءات، خصوصا من الدول النامية إلى فرنسا أو غيرها من الدول المتقدمة، يسبب نكسة في المشاريع التنموية وحجم الضرر مرشح للتصاعد، خاصة أن فرنسا في ظل سياستها الانتقائية المتنبئة ترفض قبول العمالة العادية، وتدعم تطوير القوانين والتشريعات المشجعة لصالح هجرة الكفاءات، لتجد البلدان المصدرة للهجرة نفسها في مأزق، بسبب المخاطر الناجمة عن تأثير الهجرة الكبيرة لليد العاملة الماهرة والجيدة التكوين على اقتصادها وعلى تركيبها الاجتماعية.

ويبين التقرير الدولي للهجرة لعام 2005 تبعات هذه الظاهرة، من حيث تداعياتها على دول المصدر النامية، خاصة تزايد هجرة العاملين من القطاعات الحيوية بها مثل: قطاعي الصحة والتعليم، اللذين يمثلان التحديين الرئيسيين لتحقيق التنمية في هذه البلدان، ويمثلان أيضا أولوية في أهداف التنمية للألفية.

لكن الخسارة الرئيسية للهجرة رأس المال البشري الماهر[#] تتمثل في أن عملية تعليم وتدريب هؤلاء المهاجرين أخذت وقتا طويلا، وقدر هائلا من الإنفاق التعليمي المدعم بواسطة الدولة الأصل، لتصبح هجرتهم إلى الخارج عملية مكلفة جدا بالنسبة لهذه الأخيرة، كما تخسر الدولة الأم الخدمات التي يؤدونها، وما يرافق ذلك من نقص في الإنتاج الناجم عن هجرتهم، فضلا عن ذلك فإن عملية إحلال هؤلاء المهاجرين بأفراد جدد ستكون أيضا مكلفة للدولة الأم².

كما يظهر تأثير هذه الظاهرة على ميزان مدفوعات الدول المصدرة لها، كون الهجرة الخارجية الدائمة غالبا ما تتم على أساس انتقائي، وهو ما يتجلى في السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة، بمعنى أن الدول المضيفة (فرنسا) تقوم بتدقيق النظر فيمن ستمنحهم حق الإقامة الدائمة، ولذلك فإن معظم من يهاجرون بهذه الصورة هم من ذوي المهارات والمستويات التعليمية المرتفعة، وبحكم إقامتهم الدائمة في الخارج

¹ - زهور مناد، مرجع سابق، ص. 22

[#] هجرة العمال غير المهرة أحد المكاسب لدول المصدر، حيث نجد أن هذه النوعيات من العمل، تكون دائما في حالة فائض في دولة الأصل، ومن ثم لا تشعر الدولة الأصل بخسارة ناجمة عن هجرة هؤلاء العمال، على العكس من ذلك فإن هؤلاء العمال عادة ما يقومون بتحويل جزء من أجورهم إلى أسرهم التي تركوها عند هجرتهم في دولة الأصل، كذلك فإن هناك احتمال أن يعود هؤلاء العمال بعد فترة، وقد ارتفعت مستويات مهاراتهم بسبب أي تدريب يكونون قد تلقوه في الخارج.

* بلغت خسارة الدول العربية من جراء هجرة كفاءاتها حوالي 200 مليار دولار، وفق تقرير منظمة العمل العربية لعام 2006، حيث أن تأهيل عالم واحد يكلف الدولة سنوات من العمل والجهد والمال.

² - آمال موسى، مرجع سابق، ص. 48

فإنهم لا يقومون بتحويل مدخراتهم إلى البلد الأم بل يحتفظون بهذه الأموال في الخارج، ولهذا السبب فإن تدفق المكاسب من الهجرة يكون من البلد الأم إلى البلد المضيف، وتبلغ خسارة البلد الأم أوجها في هذه الحالة، حيث تخسر بالكامل رأسمالها البشري المتمثل في الكفاءات العلمية والفنية المهاجرة، وبهذا الشكل تؤدي الهجرة إلى سوء في توزيع الدخل بين دول الاستقبال ودول المصدر لصالح الدول المستقبلية.

بعكس الحال في حالة الهجرة المؤقتة، أين يكون المهاجر مدفوعا أساسا بالدافع الاقتصادي، ومن ثم فإنه في كافة الأحوال سيعود ومعه مدّخراته إلى البلد الأم، وقد يحدث في كثير من الحالات أن يكتسب المهاجر خبرات من جراء إقامته في البلد المضيف، وهذه الخبرات تضاف إلى رصيد الخبرة المتوافر في البلد الأم عند عودة المهاجر، وهكذا فإن نمط تدفق المكاسب سيكون من البلد المضيف إلى البلد الأم في حالة كون الهجرة مؤقتة.

لتشكل بذلك هجرة الكفاءات أحد أهم العوامل التي تساهم في توسعة حجم فجوة الثروة والعلم والثقافة والحرية التي تفصل الشعوب النامية عن الشعوب المتقدمة*، حيث تؤدي إلى تدمير جزئي لثروة الدول المصدرة للهجرة (استنزاف قوى التنمية في المجتمع من خلال حرمان الدول المصدرة للهجرة من قدراتها الإبداعية)، فهجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الأخيرة فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزع منها أولئك العلماء، خاصة وأن التكنولوجيات والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرين تعتبر ملكا خاصا للدول الجاذبة لهم¹، في الوقت الذي تحتاج فيه الدول النامية لتنمية حقيقية تعتمد على كفاءاتها وعقولها المختصة في مختلف المجالات، والتي يمكن أن تسهم في تطوير الوطن الأم ونهوضه وإنفاذه من واقع تخلفه الصناعي والتكنولوجي.

لذا يجب دعوة الدول المستقبلية للهجرة على الكف عن تبني سياسة الهجرة الانتقائية لما يترتب عنها من نزيف للعقول، إضافة إلى تعويض الدول المصدرة من خلال توجيه برامج الاستثمار المشترك والمساعدات الأجنبية إلى الدول والقطاعات الأكثر تضررا من هجرة كفاءاتها².

*الشعوب والجماعات التي تعاني من الجهل وانتشار الأمية، سوف تعيش حياتها فقيرة ومضطهدة وتابعة للجماعات والشعوب المتعلمة الثرية، حتى وإن توفرت لديها موارد طبيعية كثيرة، وفي المقابل سوف تعيش الشعوب والجماعات المسلحة بسلاح العلم والمعرفة حياة رخاء وحرية، تمكنها من قيادة الغير من الشعوب وتحديد مصائر الكثيرين من الفقراء والجهلاء.

¹ - "هجرة الكفاءات العربية إلى الدول الأوروبية"، مرجع سابق، ص.3

² - التوصيات الصادرة عن ندوة "واقع وآفاق هجرة العمالة العربية في إطار المشاركة الأوروبية ومتوسطة"، مرجع سابق،

المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا على الدولة المستقبلية للهجرة

إن سياسات الهجرة التي تمنح حرية التنقل بشكل انتقائي لأشخاص معينين، تهدف في الأساس إلى تحقيق مكسب اقتصادي صافي للدولة المضيفة، وهو ما يتجلى في سياسة الهجرة الانتقائية التي تعتمد عليها فرنسا اليوم، والتي ترى فيها ضرورة لترشيد الهجرة وعقلنتها لما يخدم المصالح الفرنسية التي هي بحاجة لليد العاملة المؤهلة، حيث يقوم هذا القانون الجديد على رفض الهجرة المفروضة، وتشجيع واستقطاب هجرة الكفاءات والمواهب وفق شروط محددة¹ لسد النقص في العديد من القطاعات، الشيء الذي يمكن فرنسا من الاستفادة من الموارد البشرية للحفاظ على نموها الاقتصادي والديمقراطي وتطوير تقدمها التقني، إذ يمثل الأجانب أكثر الكفاءات في فرنسا، فنسبة المسجلين دكتوراه جد مرتفعة إذ بلغت 41,3 %، كما يصنف هؤلاء كمؤطرين جيذا عددهم بلغ 6,24 مليون شخص من بينهم 78000 ولد خارج فرنسا ومنهم 710000 مهاجر، والدول الأصل الأكثر تمثيلا هي الجزائر والمغرب (66000)، تليهما كل من بريطانيا (40000) وألمانيا (30000)، ثم تأتي تونس في المرتبة الخامسة (26000)².

سياسة الهجرة الانتقائية تعتبر ورقة رابحة لفرنسا، نظرا لما تخلفه من آثار إيجابية على المجتمع والاقتصاد الفرنسي، حيث يريد الرئيس "نيكولا ساركوزي" تقليص الهجرة إلى أدنى حد ممكن، من خلال تحديد عدد المهاجرين الوافدين إلى فرنسا لما يتلاءم ويتناسب وقدرات البلاد على استيعابهم، مقابل جلب واستقطاب ما ينقص من الأيدي العاملة من الخارج بصورة انتقائية، ما يسمح ويساعد في ديناميكية الاقتصاد الفرنسي على حساب دول المصدر، فحسب إحصاءات 2009 قام بها مجموعة من الباحثين من جامعة ليل الفرنسية، فإن أكثر من 42% من العمال يشتغلون في مؤسسات للنظافة، وحوالي 60 % يملكون ورشات للميكانيك في باريس³، كما أن نصف الأطباء في فرنسا مهاجرين أو من أصول مهاجرة، وحسب إحصاءات عمادة الأطباء الفرنسيين لسنة 2009 فإن الأطباء الجزائريين* يمثلون 10% من الأجانب العاملين بالمستشفيات الفرنسية، حيث يأتون بعد الأطباء البلجيكيين الذين يحتلون صدارة الأجانب بنسبة 16,49 %، يليهم الأطباء الرومانيين بنسبة 12% و بعدهم الألمان بنسبة 10,3 %، ويحتلون المرتبة الأولى مغاربيا بنسبة تقدر بـ 10,26 % من مجموع 9112 طبيب أجنبي، لتأتي المغرب في المرتبة الثانية

¹ - ميشال أبو نجم، "قانون الهجرة الفرنسي الجديد يريد الكفاءات ويستبعد الآخرين"، الشرق الأوسط، ع. 10021، ماي 2006، ص. 15.

² - Info Migration، N° 29 Novembre 2011، p. 29.

³ - Jean-Christophe Dumont, analyse de l'Organisation de coopération et de développement économiques, www.ocde.org

* الجزائر فقدت خلال عام 2009، أزيد من ألف طبيب في فرنسا وحدها، حسب إحصائيات عمادة الأطباء الفرنسيين، وهو ما يظهر حجم هجرة الأدمغة الجزائرية باتجاه الخارج، وبخاصة من ذوي الكفاءات العلمية والاختصاصات الصعبة، التي تكلف الدولة ميزانية ضخمة من أجل تكوين إطار واحد منها فقط.

مغاريا بنسبة 7,69% ثم تونس بنسبة 4,85%¹

وقد أشار تقرير عمادة الأطباء الفرنسيين أن عدد الأطباء بفرنسا تراجع بنسبة 2% سنة 2009، بسبب إحالة الكثير منهم على التقاعد من عدد إجمالي يقارب 258153 طبيبا عاما واختصاصيا².

بالإضافة إلى انعكاسات هذه السياسة على التنمية الاقتصادية، فإنها تنعكس على التركيب والنمو السكاني في فرنسا، التي تعرف كغيرها من باقي الدول الأوروبية تزايدا للشيخوخة، يقابله تقلص شديد في الإنجاب*، ما يعني تراجع السكان من حيث العدد وزيادة الإنفاق على التقاعد، وهو ما ينعكس على النمو الاقتصادي الفرنسي ويؤدي إلى عجز فرنسا اقتصاديا³، لذلك تبقى فرنسا على غرار باقي الدول الأوروبية بحاجة إلى مجيء المهاجرين لخلق توازن الاتجاهات الديمغرافية المائلة إلى شيخوخة السكان، وإلى التناقص المستقبلي لليد العاملة³.

فلم تعد أوروبا تؤمن تجدها السكاني، إذ أنها بوجه عام تعد 725 مليون نسمة أي 12% من عدد سكان العالم، والتناقص الديمغرافي في تسارع واستمرار منذ سنوات الخمسينات⁴، وإذا لم تحصل موجات جديدة من الهجرة فإن بلدان أوروبا ستكون عاجزة عن تجديد أجيالها، حيث نجد أن 10 ملايين فرنسي من أصل 55 مليونا من الذين تجاوزوا الستين، سيصبحون 15 مليونا عام 2020⁵ دون أن يزيد العدد الإجمالي للسكان.(انظر الملحق رقم 10).

كما أن ثلث المهاجرين في فرنسا لديهم عمر نشيط، فالشباب من هذه الفئة عددهم كبير مقارنة بالفرنسيين، حيث أن الأطفال الأقل من 15 سنة يمثلون 5% من المهاجرين، والمهّجرون الذين تتراوح أعمارهم ما بين (25-60 سنة) يمثلون 65% من إجمالي عدد السكان 49% وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بالمهاجرين، حيث يبلغ متوسط العمر لدى المهاجرين 45 سنة و يفوق 52 سنة عند المهاجرين من الفضاء الاقتصادي الأوروبي، وهو أقل من 40 سنة لدى المهاجرين الجدد الوافدين من آسيا وإفريقيا والساحل الإفريقي⁶، وبلغ متوسط العمر لدى الأجانب 38,9 سنة مقابل 39,8 سنة من الفرنسيين، هذا الفرق في

¹....-1 Corinne Rénard , op.cit, p.50

²....-2 Loc.cit

* تتوقع المفوضية الأوروبية أن نسبة المسنين في قوة العمل الأوروبية، ستصل 32% من إجمالي السكان، في الوقت الذي ستخفّض فيه نسبة الشباب ب 18% عام 2050 ، لهذا فالمجتمعات الأوروبية تحتاج لليد العاملة الأجنبية.

حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة، فإن أوروبا ستكون عام 2050 بحاجة إلى مهاجرين بمعدل 860 ألف مهاجر سنويا، ما يعادل 500 مليون مهاجر خلال 50 سنة المقبلة.

³...-3 القمة التاسعة الأوروبية ومتوسطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، باسبانيا،(18-10/19/2004)، (نصوص غير منشورة)، ص.16

⁴...-4 بشارة خضر، مرجع سابق، ص.120

⁵...-5 www.ladocumentationfrancaise.fr/rapports-publics

⁶....-6 Corinne Renard, loc.cit, p.19

السن يخض أكثر النساء (38 سنة للأجنيبيات مقابل 41,4 سنة للفرنسيات)، وفي 2007 وصلت نسبة الأجانب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 و30 سنة إلى 6,7% مقابل 6,2% لكل الأعمار¹ (انظر الملحق رقم 10).

هذا الاختلال الديمغرافي في فرنسا تطلب يد عاملة أجنبية، لكن قابله رفض فرنسا للمهاجرين من جهة أخرى خاصة من دول الجنوب، ما أدى إلى احد الحلول وهي الهجرة الانتقائية، التي تسعى لجذب واستقطاب فئات عمرية محددة وذات كفاءات عالية، تمكنها من تعويض النقص في فئة الشباب لإعادة التوازن النسبي إلى التركيبة السكانية لفرنسا، وبالتالي تطوير و تنمية الاقتصاد الفرنسي.

المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا على حركات الهجرة

بعد انقضاء فترة الستينات من القرن الماضي، أصدرت أوروبا قوانين تحرم الهجرة السرية² إلى أراضيها، وتبنت إجراءات قانونية لردعها، وازدادت هذه الإجراءات مع إنشاء فضاء شينغن في جوان 1985، والذي يسمح لحامل تأشيرة أي دولة من دول الاتحاد الموقعة على الاتفاقية بالمرور إلى أراضي بقية الدول، وازداد الخناق عام 1990 بعد توسيع الاتحاد الأوروبي، ليصل إلى مرحلة التضييق على الهجرة الشرعية، من خلال تطوّر التشريعات والقوانين التي تدرج ضمن ما يسمى "السياسة الانتقائية" التي تتبناها فرنسا اليوم، حيث تقوم هذه السياسة على غلق باب الهجرة أمام العمالة غير الماهرة مقابل تشجيع هجرة الكفاءات والمواهب، باعتبار هذا القانون الجديد حسب الوزير الفرنسي الأول "هورتفو" سيحد من الهجرة غير الشرعية وسيسيطر على الهجرة من جهة أخرى.

لكن كان لهذه السياسة الانتقائية انعكاساتها على حركات الهجرة، حيث أدى إلى تشجيع و تزايد الهجرة غير الشرعية²، فعدد المبعدين عرف ارتفاعا ابتداء من 2004، حيث فاق 11000 إلى 17000 عام 2004 و 20000 في 2005 و 24000 في 2006 و 2007، ووصل إلى 30000 في 2008 و 2009 و هو في حدود 28000 في 2010 و بقيت مستقرة في³ 2011 (انظر الملحق رقم 11 و 12).

فبين 2007 و 2010 تمت إعادة 100 ألف مهاجر سري، والأرقام تتحدث عن عبور أكثر من 100000 لاجئ سري لفرنسا كل سنة، ومن بين 200000 لاجئ سري أصبح 108000 منهم فرنسيين عام 2009⁴.

¹ -... Atlas National des Populations Immigrées, (2010 2012), **op.cit**, p.21

² غالبا ما تتفاوت الإحصائيات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين السريين، وتقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية ما بين 10-15 % من عدد المهاجرين في العالم، والبالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وفي تقرير لمنظمة الهجرة الدولية، فإن مؤشر حجم الهجرة الغير قانونية إلى الاتحاد الأوروبي، يصل إلى 15 مليون فرد.

³ - ندوة حول "الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا: نحو تعزيز التعاون العربي الأوروبي"، مركز جامعة الدول العربية، (7-6 ديسمبر 2007)، تونس، (نصوص غير منشورة)، ص ص. 17، 18.

⁴ -... Noel Buffet, **loc.cit**, p.28.

⁴ - عزيز الحاج، "فرنسا ومشكلة الهجرة"، في: www.elaph.com/Web/opinion/2011/2/6329، (2011/09/05).

ولم تقتصر هذه الانعكاسات على حركات الهجرة غير الشرعية فقط، وإنما شملت حتى حركات الهجرة العمالية، فحسب الأمين العام الفرنسي لوزارة الهجرة "باتريك ستيفاني" فإن القانون الجديد ينطوي على عنصر هام، وهو فتح سوق العمل أمام الأجانب للمرة الأولى منذ 1975، حيث تم رفع هجرة العمل من 7% إلى 150%¹ على أن يتم اختيار المهاجرين الأجدر والأكثر كفاءة للعمل، وبناءا على النقص القائم في قطاعات معينة، وتم منح هؤلاء المهاجرين العمال منذ نهاية 2007 بطاقة إقامة "بطاقة الكفاءة والمهنة".

إضافة إلى انعكاسات هذه السياسة الانتقائية الفرنسية للهجرة على حركة الهجرة العائلية، فالقانون الجديد يشدد من إجراءات لم تشمل عائلات المهاجرين ويسعى إلى تقليصها إلى أدنى حد ممكن، حيث لا يمكن للأجنبي إلحاق عائلته إلا بعد إقامته في فرنسا لمدة 18 شهرا²، شريطة أن يكون لديه سكن لجلب عائلته ودخل يعادل الأجر الأدنى المتوسط بفضل عمله وليس المنح³، مع إتقان اللغة الفرنسية.

كما كان لهذه السياسة انعكاس على اتجاه حركة الهجرة عموما، كونها تعمل على تحويل منابع الهجرة من دول الجنوب إلى بلدان أوروبا الشرقية (تحويل الهجرة من شمالي إفريقي مسلم بغالبية أوروبية مسيحية)، حيث تم منح تسهيلات اكبر لهؤلاء المهاجرين من أوروبا الشرقية، من خلال توفير لهم زيادة في عدد المهن من 61 إلى 162 مهنة دون توفر شهادات وإنما يكفي التأهيل، وهناك لائحة ب 150 مهنة للرعايا من الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي و30 مهنة للرعايا من بقية الدول⁴.

إذ تتميز السياسة الفرنسية اتجاه الهجرة بازدواجية اجتماعية بين الهجرة من دول الجنوب إلى فرنسا، ومن دول أوروبا الشرقية إلى فرنسا (سياسة الكيل بمكيالين).

¹ [http://www.legifrance.gouv.fr/rechTexte.do?\(13/08L2011\)](http://www.legifrance.gouv.fr/rechTexte.do?(13/08L2011))

² Loc.cit.

³ -"فرنسا: 2010 سنة النقاشات الساخنة حول الهجرة"، وكالة الأنباء الجزائرية، (01-01-2011)، في: www.djazairiss.com

⁴ -... www.afrik.com/article9853

المبحث الثاني: مآخذ السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة

يعتبر الكثير من الاختصاصيين والباحثين في شؤون الهجرة وحتى السياسيين، أن الهدف من قانون الهجرة الجديد سياسي، وأن الإجراءات المنصوص عليها محدودة الجدوى، وهو ما أثار الكثير من الجدل والنقاش حول هذه السياسة الانتقائية التي تتبناها فرنسا اليوم، وأفرز جملة من المآخذ لدى منظمات نشطة في حقوق الإنسان، أبرزها منظمة العفو الدولية .

المطلب الأول: آراء باحثين ومختصين في السياسة الفرنسية الجديدة للهجرة

واجهت السياسة الأمنية التي اعتمدها الرئيس الفرنسي "ساركوزي" في سياسته الانتقائية، العديد من المظاهرات والاحتجاجات في أكثر من 100 مدينة فرنسية، وأمام السفارات الفرنسية في عدد من الدول الأوروبية.

يواجه الرئيس الفرنسي حملة تعبئة داخل فرنسا والدول الأوروبية ضد سياسته الأمنية، خصوصا بعدما طرد العجر الروم (28 جويلية-17 أوت 2010)، حيث تم طرد 979 منهم 828 رحلوا بإرادتهم، ومنهم 151 طردوا¹، وهي القضية التي أثارت مخاوف عند الكثير من المهاجرين في فرنسا، كونها بدأت بالعجر وستمس جاليات أخرى .

انتقد المعارضون هذا القانون الجديد، باعتباره حربا ضد المهاجرين والأجانب، ويدخل ضمن التمييز العنصري الذي يسود فرنسا في ظل هذه السياسة الانتقائية.

وقد نشأت العديد من الجمعيات والنقابات والمنظمات أطلقت على نفسها "موحدون ضد الهجرة التي ترمى بعد أول استعمال"، وقد التحق الحزب الاشتراكي بهذه الحركة للتنديد بهذه السياسة، إذ شبّه هذا الأخير² هذا القانون الجديد بأنه تراجع لدولة القانون، معتبرا أن الحكومة تريد نهب الكفاءات في العالم، وتحفظ بالأجنبي الذي يعود بفائدة على الاقتصاد الفرنسي، متّهما الحكومة بالخلط بين الهجرة واللامن، والتصنيف بين الفرنسيين الأصليين والفرنسيين المتبنّون أو من أصول أجنبية، حيث أعلن اليسار على التصويت على 500 تعديل المقترحة بشأن 90 مادة، كونه مناف للدستور القانوني الذي أسّس ثلاث فئات: فرنسيين أجانب، فرنسيين أصليين وفرنسيين حاصلين على الجنسية الفرنسية، وسحب الجنسية من شخص لم تتجاوز إقامته 10 سنوات بفرنسا، في حال ارتكابه لأي جريمة ضد السلطات العمومية (حصل هذا المشروع على 75 صوت بنعم مقابل 132 صوت لا)، على أساس انه يمس الدستور الذي يكرّس مساواة جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز عرقي، وقد رفض الكثير مبدأ هذا القانون، على غرار "نيكول

¹ - « Etat de la Migration dans le Monde 2011 , Bien Communiquer sur la Migration », (Organisation Internationale pou les Migrations OIM) : www.oim.org , p.72

² - <http://www.lemonde.fr/societe/article/2010/01/19> (08/09/2011), p.6

آملين" وهي نائب للاتحاد من أجل الأغلبية البرلمانية، و"لاتيان بينت" وهو نائب بنفس الاتحاد، مشيران إلى أن هذا القانون غايته استقطاب أصوات ناخبي الجبهة الوطنية.

قال رئيس الوزراء السابق "ميشال روكار" أن هذا القانون يعارض القوانين الفرنسية، ويؤدي إلى إحداث نوع آخر من المواطنين "مواطنون من أصول أجنبية"، حيث شبه مشروع الرئيس الفرنسي "ساركوزي" في إدارة ملف الهجرة بالنظام الفاشي والنازي العنصري لفئة من الفرنسيين دون غيرهم من أصول أجنبية، على خلفية أصولهم الدينية والعرقية، ما يتطلب مراجعة هذه السياسة والنظر إلى هؤلاء الفرنسيين على أنهم سواء، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، سوى بالدور الذي يلعبه كل فرد لدفع فرنسا نحو التطور والازدهار أكثر، وعلى المهاجرين إجبار الحكومة على تغيير سياستها، وهو الموقف ضد ما قد يمس صورتهم ومكانتهم في المجتمع الفرنسي¹.

وأعرب الدبلوماسي الفرنسي "ستيفان هيسال" أحد محرري الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كتابه الأخير، عن غضبه إزاء السياسة التي تنتهجها فرنسا حول الهجرة اليوم، مصرّحاً في الصحيفة الأسبوعية بوليتيس أن هذه السياسة إزاء الهجرة شديدة القسوة، مشيراً أنه ترأس عام 1985 لجنة حول الهجرة، من أهم أهدافها جعل فرنسا بلداً متعددة الثقافات، كما أوضح أنه يمكن انتهاج سياسة أحسن من خلال اعتماد سياسة اندماج ناجعة (أشار إلى أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والشغل والضمان الاجتماعي والتعليم والحريات العامة)².

"نيكولا دوبون" برلماني وزعيم تيار دوغولي، أكد أن الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" يريد بهذا الخيار، أن يغطي فشله السياسي في تناوله للملف الأمني، وهو ما يمس بأسس الجنسية الفرنسية باعتبار أن الفرنسي أو الأجنبي إذا أصبح فرنسياً فلا يمكن مراجعة القرار³.

كما انتقد رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق "دومينيك دوفيليان"، المرشح للانتخابات الرئاسية لـ 2012 سياسة الرئيس "ساركوزي" الأمنية، وهذا في مقال نشرته صحيفة "le monde" الفرنسية، معبراً عن رفضه للسياسة الأمنية التي يطبقها الرئيس الفرنسي، والتي تمثلت في طرد أكثر من 200 شخص من أقلية الروم الغجر إلى رومانيا وبلغاريا⁵.

¹ - أرييت خوري- الحياة، "تحفظات إنسانية لأكاديميين عن قانون الهجرة الانتقائية"، (2011/5/15)، في:

www.swissinfo.ch/ara/index

² - موقع الإذاعة الجزائرية، "ستيفان هيسال يثور ضد السياسة الفرنسية الخاصة بالهجرة"، (18 نوفمبر 2010)

www.radioalgerie.dz/ar/ (2011/06/23)

³ - [http://www.courrierinternational.com/article/\(2011/04/04\).....](http://www.courrierinternational.com/article/(2011/04/04).....)

⁴ - [http://www.lemonde.fr/societe/article,\(23/01/2010\).....](http://www.lemonde.fr/societe/article,(23/01/2010).....)

⁵ - www.oim.org, **op.cit**, p.72....

حتى "الأغلبية الحاكمة" تباينت آراؤها حول هذا القانون، وما أثار حفيظة الكثيرين هو تحديد أجل تدخل قاضي منح الحرية، حيث أن هذا الأخير يتم إخطاره في مدة 48 ساعة لمعاينة شرعية القرار عندما يكون الشخص مسجون قبل طرده، لكن مع القانون الجديد فإن الأجل مدد ل خمسة أيام، مما يقلص من تأثير السلطة القضائية اتجاه السلطة الإدارية، ما يسمح بتسهيل طرد الأجانب الموقوفين خلال هذه المدة."

هيومن رايتس ووتش" انتقدت هي الأخرى سياسة الرئيس الفرنسي "ساركوزي" للهجرة، مشيرة إلى أنه على البرلمان الفرنسي أن يرفض إجراءات قانون يخلط كل شيء بالهجرة والذي يحد من حقوق المهاجرين، ونفس الشيء أدانته منظمة العفو الدولية، واعتبرته مشروع قانون غير مقبول في دولة القانون.

وكانت هناك تحفظات كثيرة للعديد من الباحثين والمختصين في شؤون الهجرة اتجاه هذه السياسة الانتقائية، والتي يرى فيها الكثيرون "السعي وراء مكاسب سياسية"، من خلال استثمار ملف الهجرة كورقة رابحة تمهيدا للانتخابات الرئاسية المقررة سنة 2012 لكسب أصوات اليمين المتطرف.

وهناك من يرى في سياسة فرنسا الجديدة للهجرة، محاولة من الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" للتعاطية على إخفاقاته وفشله لتحقيق عهوده، خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

حسب "باتريك فييه"* لم تكن هناك حاجة لقانون هجرة جديد، بل كان بالإمكان الاكتفاء بقوانين متتالية، والتي اعتمدت منذ 2003-2006، كما أشار إلى أن فرنسا لها الحق في اختيار مهاجريها بعيدا عن الأسس العرقية.

وقام المؤرخ الفرنسي "أوليفي لوكور لوگران ميزون"[#] بتوجيه نداء من أجل تجند وحدوي وطني للمطالبة بالكف عن تشويه صورة الأجانب في فرنسا¹، مشيرا إلى أن إلغاء وزارة الهوية الوطنية والهجرة لا يغير شيئا في توجه الحكومة ضد المهاجرين، ولن يمنعها من وقف إجراءاتها الردعية، وتشدد القيد على الأجانب والمهاجرين المقيمين بفرنسا والراغبين في ذلك، موضحا أن كره الدولة للأجانب يعود ل زمن "دغول"، فبعض الكتابات التي نشرت بعد الحرب العالمية الثانية على مستوى معهد الدراسات

* باحث بالمركز الوطني للأبحاث العلمية، له كتاب "حرية و مساواة و تمييز".

[#] أستاذ في الفلسفة والعلوم السياسية، بجامعة "إيفري فال ديسون"، وهو صاحب العديد من الكتب منها "هانس"، "فلسفة وسياسة"، "استعمار إبادة"، "حول الحرب والدولة المستعمرة"، "الجمهورية الامبريالية"، "سياسة وعنصرية الدولة"

¹ - "نداء في فرنسا للكف عن تشويه صورة الأجانب"، وكالة الأنباء الجزائرية، (2011/02/05)، في:

www.djazairess.com/search?

الديمغرافية الرسمي آنذاك، حذرت السلطات العمومية فيها من خطر المهاجرين بأعداد كبيرة، من أصول يصعب إدماجها ثقافيا وعائديا¹.

وفي حديث لـ Medias Parte ، اعتبر "أوليفي لوكور" أن هذه السياسة هي أسوأ السياسات التي طبقت ضد الأجانب والمهاجرين منذ عهد طويل، ويرى أن كره الأجانب هو أساس السياسة المطبقة لطرد المهاجرين، حيث تم طرد حوالي 29796 شخص في 2008 و 27000 في 2009 و حوالي 28000 في 2010 .

كما انتقد المؤرخ الفرنسي "أوليفي لوكور قران ميزون" سياسة الهجرة في فرنسا، مشيرا إلى أن حكومة الرئيس "ساركوزي" تبالغ في الأرقام التي تقدمها فيما يخص عدد المهاجرين والمسلمين في فرنسا.

حيث جاء في مقال "أوليفي لوكور" في أسبوعية بوليتيس، تحت عنوان "التوقيف الغير مقبول" 26 أفريل 2011، أن موضوع الهجرة أصبح طريقة حكم من قبل السياسيين، فعدد المسلمين في فرنسا والتي قدمها وزير الداخلية يقدر ب 5 و 10 ملايين، في حين كشف المعهد الفرنسي للإحصاء الاقتصادي و معهد الدراسات الديمغرافية بأن العدد هو 2,1 مليون، موضحا أن المهاجرين غير الشرعيين والعجز يشكلون خطر امنيا على فرنسا، ليلتحق بهذه الفئة المهاجرون الشرعيون المقيمون بطريقة قانونية، واللاجئين الذين انتقلت النسبة الإجمالية لقبولهم من 29,4 % سنة 2009 إلى 27,5 % سنة 2010، ما يمثل 10,340 شخص بالنسبة لعام 2010، حسب تقرير حول نشاط الديوان الفرنسي لحماية اللاجئين².

الكاتب الفرنسي "دوني تيليناك"، وعالمة الاجتماع "دومينيك شنابر"، "ماري انمونشان"، يرفضون قانون الهجرة الجديد، ويرون أنه سيحدث مشاكل دستورية نتيجة المغالاة في معاملة الأقليات.

"نيكولا انيان" برلماني وزعيم تيار دوغولي، يرى أن هذا الخيار لتغطية فشل الرئيس الفرنسي "ساركوزي" في الملف الأمني، حيث يعد غياب الأمن في فرنسا من أهم المشاكل التي تحتاج لمعالجة حقيقية، فالإنسان إذا أصبح فرنسيا فلا مجال لمراجعة والتراجع عن القرار، وإنما السعي لإدماجه داخل المجتمع الفرنسي .

¹ - جريدة الحوار، "مؤرخ يندد بواذر كره الدولة للأجانب في فرنسا"، وكالة الأنباء الجزائرية، (26-09-2009)، في:

www.djazair.com/elhiwar/18990

² - "نظام ساركوزي يمارس أكلوبة دولة في ملف الهجرة"، وكالة الأنباء الجزائرية، (26-04-2011)، في:

www.djazair.com/elwatan (2011/05/05)

"باتريك ويل" متخصص في قضايا الهجرة والجنسية، يرى صعوبة إقرار المجلس الدستوري الفرنسي مقترحات وزير الداخلية، فقانون فرنسا لا يميز بين مكتسب الجنسية والمولود في فرنسا أصلاً، لأن القانون الفرنسي صارم في سحب الجنسية من ذوي الأصول الأجنبية إلا في حالات نادرة.

"كريستوف برتوسي Christophe Bertossi"، باحث في معهد العلاقات الدولية يرى في عقلنة الهجرة ضرورة وليس عوداً فقط، كما الشعار الذي رفعه وزير الخارجية السابق "شارل باسكوا" عن خفض الهجرة إلى الصفر، إذ يرى أنه من المستحيل إيقاف الهجرة¹.

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لسياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا

قضى الرئيس الفرنسي "ساركوزي" أكثر من ثماني سنوات في مقاربة ملف الهجرة، لكنه عجز عن تحقيق الأهداف التي وضعها، وقد عرفت سياسته جملة من المآخذ تمثلت فيما يلي:

❖ اعتماد الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" على الحل الأمني والمقاربات الأمنية لمعالجة مشاكل الهجرة ومكافحة الجريمة لن يحل المشكلة، لكن قد يساهم في تعقيدها أكثر، في الوقت الذي يجب أن يكون الحل شاملاً، خصوصاً أنها مشاكل اجتماعية وتربوية بالدرجة الأولى.

❖ رغم التطور المادي والتكنولوجي الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، مازالت المنظومة الدولية تعاني من غياب الحوار واحترام الآخر، بغض النظر عن عرقه ولونه ودينه ومعتقداته.

هذا الفكر نلاحظه في سياسة فرنسا الجديدة حيال ظاهرة الهجرة، إذ تسعى للاحتفاظ بالكفاءات التي - حسبها - يسهل اندماجها في المجتمع الفرنسي وتطرد من تشاء، ففرنسا إذن لا تؤمن بالشعارات التي تروج لها من مساواة وعدالة، فما تشهده اليوم هو تمييز عنصري تعاني منه الجاليات، خصوصاً الجالية العربية والمسلمة.

❖ فشل سياسة الإدماج بسبب الإجراءات السطحية التي غايتها طمس الخصوصيات الثقافية، فلم يعمل الرئيس الفرنسي "ساركوزي" على معالجة هذا المشكل، بالرغم من أنه أنشأ وزارة خاصة للهجرة وللإدماج لكنه لا ولم يسعى للربط بينهما، لأن فرنسا - حسبها - غير قادرة وغير مستعدة لقبول الآخر وإدماجه، رغم مطالبة المهاجرين بالذوبان في المجتمع الفرنسي وفي ثقافته من خلال سياستها الإدماجية، فعملية الإدماج عرفت فشلاً ذريعاً في دولة تتغنى بالديمقراطية وبحقوق الإنسان وبالحرية، لتشهد في المقابل عنصرية وإقصاء وتهميش الأجانب، من خلال سياسة انتقائية لا تريد إدماج الآخر، متناسياً ما قام به هؤلاء في فترة إعادة بناء فرنسا.

¹ - شريفة ع، "البرلمان الفرنسي يناقش قانون الهجرة والجنسية وسط جدل يضع ساركوزي في قفص الاتهام"، (2010-09-29)، في: <http://www.al-fadjr.com/ar/national/162007.html> (2011/05/05)

- ❖ التمييز العنصري في التعامل مع الفرنسيين الأصليين وفرنسيين من أصول أجنبية، من خلال إجراءات ردعية خص بها الفئة الأخيرة، ساعد على تنمية مشاعر السخط والاستهجان والكراهية لدى المهاجرين.
- ❖ الربط بين المهاجر وانعدام الأمن الذي تشهده فرنسا اليوم، يطمس الدور الحيوي للأجانب في البناء الاقتصادي والديمقراطي الفرنسي، ويجعلهم ضيوف غير مرحّوب بهم.
- ❖ هذه الإجراءات المتعلقة بالهجرة تخالف المادة الأولى من الدستور الفرنسي، التي تنص على المساواة بين الجميع أمام القانون دون تمييز بينهم، سواء لدينهم أو لأصولهم أو لعرقهم، وهي مخالفة للقوانين الأوروبية والمواثيق الدولية الراحية لحقوق الإنسان.
- ❖ من مآخذ هذه السياسة أيضا، أنها تتعامل مع المهاجرين كورقة سياسية مهمة في الانتخابات الرئاسية والحسابات السياسية.
- ❖ باعتبار فرنسا بلد ديمقراطي وبلد القانون يحترم مبادئ وحقوق الإنسان، فليس سحب الجنسية ضمن وسائل الردع عند ارتكاب الجرائم والجنگ .
- ❖ وضع العديد من العراقيل والعوائق أمام المهاجرين للحصول على الجنسية الفرنسية .
- ❖ الخلط بين الهجرة واللامن، حيث اعتمد الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" على الحل الأمني في سياسته الانتقائية للهجرة، متجاهلا تعدد أبعاد الظاهرة وتعددها.
- ❖ تستلزم ظاهرة الهجرة اعتماد مقاربة مندمجة وشمولية، تساهم في صياغتها وتنفيذها كل الأطراف المعنية بالموضوع، وليس التركيز على هذه الظاهرة باعتبار أنها بعد أمني.

خلاصة الفصل الثالث

خلصت الدراسة في هذا الفصل إلى مجموعة من النقاط تمثلت فيما يلي:

- ✓ تمثل هجرة الأدمغة إحدى معوقات التنمية الشاملة، وتؤدي إلى تدمير جزئي لثروة الدول المصدرة للهجرة.
- ✓ سياسات الهجرة التي تمنح حرية التنقل بشكل انتقائي لأشخاص معينين، تهدف في الأساس إلى تحقيق مكسب اقتصادي صافي للدولة المضيفة، بالمقابل يمكن أن تتسبب هذه السياسات أيضًا في خسارة صافية للدولة المصدرة، بسبب خسارتها لليلة المتعلمة أي هجرة الكفاءات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الهوة في مستويات المعيشة بين الجنوب والشمال والتي كانت الدافع الأول لهجرة هؤلاء الأفراد.
- ✓ ترى البلدان الإفريقية الفرنكفونية في السياسة الفرنسية الراهنة للهجرة حرمانها من مواردها البشرية التي تساهم في التنمية الشاملة.
- ✓ الاقتصاد الفرنسي يتجه إلى الدول النامية للحصول على الأيدي العاملة، بسبب تناقص الأيدي العاملة، نتيجة تزايد معدلات كبار السن في فرنسا.
- ✓ غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية في ظل السياسة الانتقائية التي تعتمد فرنسا اليوم، أدى إلى زيادة حركات الهجرة غير الشرعية.
- ✓ تعمل السياسة الفرنسية الراهنة اتجاه الهجرة، على تحويل منابع الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى بلدان أوروبا الشرقية.
- ✓ أثارت السياسة الفرنسية الانتقائية للهجرة الكثير من الاعتراض والتشكيك والانتقادات وأفرزت جملة من المآخذ لدى منظمات نشطة في حقوق الإنسان، أبرزها منظمة العفو الدولية.
- ✓ تعكس السياسة الفرنسية الراهنة للهجرة كرها وعداءا ضد المهاجرين والأجانب.
- ✓ السياسة الانتقائية الفرنسية للهجرة تخلط بين الهجرة واللامن، وتميز بين الفرنسيين الأصليين والفرنسيين من أصول أجنبية.
- ✓ الهدف من قانون الهجرة الجديد سياسي، باعتبار موضوع الهجرة يشكل رهانا سياسيا في الانتخابات الرئاسية.
- ✓ ذهبت السياسة الانتقائية الفرنسية في مجال الهجرة إلى خلاف ما يرجى منها، حيث أنها سياسة غير مثمرة تماما، تجاهلت تعدد أبعاد الظاهرة وتعهدها.
- ✓ تبقى الهجرة في ظل هذه السياسة الانتقائية تلعب دورا هاما جدا في تطوير ونمو اقتصاد فرنسا، وفي إعادة التوازن النسبي إلى تركيبها السكانية التي تعرف تراجعا في نسب النمو السكاني.

خاتمة

مما سبق نستخلص أن التعامل مع الهجرة في فرنسا منذ عقود كان يخضع لمنظار السياسة الاقتصادية والحاجة لليد العاملة، بينما أصبح اليوم يخضع للمقاربة الأمنية القائمة على الخوف من الاختلاف، حيث أصبحت الهجرة القادمة من الجنوب إحدى القضايا الأساسية في المسائل الأمنية الجديدة، وهو ما أدى إلى ربط سياسات الهجرة بشكل متزايد بغيرها من الموضوعات الأمنية، مثل الأمن القومي، الهوية، الإرهاب، الإسلام...

تزايد الهاجس الأمني كان فرصة للتصعيد ضد المهاجرين، باعتبارهم سبب المشاكل التي تعرفها فرنسا اليوم من تفاقم للبطالة وانتشار للجريمة...، وهو ما دفع فرنسا إلى تبني سياسة انتقائية لاختيار المهاجرين الجدد، تقوم على فرض المزيد من القيود على الهجرة من خلال سن قوانين جديدة وتبني خطاب سياسي أكثر تشدداً (أمننة الهجرة)، إضافة إلى وضع شروط ومواصفات لمن يريد دخولها من المهاجرين وحصرها بالقطاعات التي تحتاج اليد العاملة المؤهلة.

تبنى سياسة الهجرة الانتقائية في فرنسا من خلال توظيف الخلفية الأمنية كان له أبعاد متعددة، منها ما يتعلق بترشيد الهجرة وعقلنتها كحل لتفادي المشاكل الأمنية والثقافية التي تهدد أمن فرنسا واستقرارها وهويتها من جهة، ولتطوير الاقتصاد الفرنسي من جهة أخرى، إضافة إلى التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومنها ما يتعلق بأغراض سياسية لكسب أصوات الناخبين (التوظيف الانتخابي للمقاربة الأمنية)، خاصة وأن ملف الهجرة أصبح يشكل رهانا سياسيا انتخابيا مع حلول فترة الانتخابات في فرنسا، وذلك من خلال التعامل مع المهاجرين كورقة سياسية مهمة في الانتخابات الرئاسية والحسابات السياسية.

هذه السياسة الانتقائية كان لها عدة انعكاسات، سواء على مستوى الدول المصدرة للهجرة أو المستقبل لها أو حتى على حركات الهجرة عموماً، فسياسات الهجرة التي تمنح حرية التنقل بشكل انتقائي لأشخاص معينين تهدف في الأساس إلى تحقيق مكسب اقتصادي صافي للدولة المضيفة، بالمقابل يمكن أن يتسبب ذلك أيضاً في خسارة صافية للدولة المصدرة بسبب خسارتها للقلّة المتعلمة (كفاءاتها)، وهو ما يؤدي إلى زيادة الهوة في مستويات المعيشة بين الجنوب والشمال، والتي كانت الدافع الأول لهجرة هؤلاء الأفراد.

كما أن غلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية، وتحويل منابع الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى بلدان أوروبا الشرقية في ظل هذه السياسة الانتقائية التي تعتمد عليها فرنسا اليوم، أدى إلى زيادة حركات الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب.

ولقد أثارت هذه السياسة الانتقائية الفرنسية للهجرة الكثير من الاعتراض والتشكيك لتوظيفها البعد الأمني في معالجة قضايا الهجرة، في الوقت الذي تستلزم فيه هذه الظاهرة اعتماد مقاربة شاملة، تساهم في صياغتها وتنفيذها كل الأطراف المعنية بالموضوع، مع مراعاة تعقيدها وتعدد أبعادها وليس التركيز عليها

باعتبارها بعد أمني، إذ تبقى الهجرة عنصرا أساسيا في خلق الثروة ومساهما فعالا في تنمية البلدان المستقبلية للأيدي العاملة المختصة وذات الكفاءة العالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أ/- الكتب:

باللغة العربية:

- 1- إبراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي على مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، بيروت، 1996.
- 2- أحمد عثمان كميلة، السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1990-1998، الدار الأكاديمية للطباعة، التأليف، الترجمة والنشر، ط.1، ليبيا، 2005.
- 3- الجابري محمد علي، قضايا في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، بيروت، 2003.
- 4- الحاج علي، سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، بيروت، 2005.
- 5- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج.7، بيروت، 1994.
- 6- المخادمي عبد القادر رزيق، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 7- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 8- خضر بشارة، أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، بيروت، 2010.
- 9- خليل حسن، قضايا دولية معاصرة، دار المنهل اللبناني، ط.1، بيروت، 2007.
- 10- زين الياس، هجرة الأدمغة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972.
- 11- شلبي جمال، العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.1، بيروت، 2000.

12- قوجيلي سيد أحمد، البناء الإيستيمولوجي للأمن: مقدمة إلى الدراسات الأمنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2010.

13- محمد نور عثمان حسن، ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.

باللغة الأجنبية:

1-Centre de Recherche en Economie Appliqué, L'émigration Maghrébine en Europe, Exploitation ou Coopération, Société Nationale D'éditions et de Diffusion, Alger, 1985.

2-Dario Battistella, théories des relations Internationales , 3eme Ed, mise a jour et augmentée, Presses des Sciences Politique, Paris, 2009.

3-De Tapia Stéphane, Système Migratoire Euro-méditerranéen, Média-Plus, Constantine, 2008.

ب/- المقالات والمنشورات:

باللغة العربية:

1- إبراهيم أحمد مشهور، "العولمة وتطورات العالم المعاصر"، مجلة الحوار، ع. 2391، أكتوبر 2008.

2- أبو الخير كارن، "ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام"، السياسة الدولية، ع. 182، أكتوبر 2010.

3- أبو قاسم خشيم مصطفى عبد الله، "اتفاقيات الشراكة الأورو- مغربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية لدول اتحاد المغرب العربي"، مجلة المغرب العربي، ع. 7، 2009.

4- أبو نجم ميشال، "قانون الهجرة الفرنسي الجديد يريد الكفاءات والمواهب ويستبعد الآخرين"، الشرق الأوسط، ع. 10021، ماي 2006.

5- الشميطلي هاني، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 19، 2008.

- 6- بخوش مصطفى، "التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط"، السياسة الدولية، م.43، ع.174، أكتوبر2008.
- 7- بلعيد منيرة، "الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة (نصوص غير منشورة)، 2008.
- 8- بيبيرس سامية، "الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو-متوسطية"، السياسة الدولية، ع.174، أكتوبر2008.
- 9- جقال عمّار، "العلاقات بين المغتربين ودولهم الأصلية"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة (نصوص غير منشورة)، 2008.
- 10- حامد ناصر، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج"، السياسة الدولية، ع.163، جانفي2006.
- 11- حماد إبراهيم، "البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية"، السياسة الدولية، ع.129، 1997.
- 12- رضوان سمير، "هجرة العمالة في القرن 21"، السياسة الدولية، م.41، ع.165، يوليو2006.
- 13- سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.19، 2008.
- 14- شلبي مغاوري، "الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة"، السياسة الدولية، ع.165، جوان2006.
- 15- صايح مصطفى، "الاتحاد من أجل المتوسط ومصير برشلونة"، السياسة الدولية، م.43، ع.174، أكتوبر2008.
- 16- علاق جميلة، وفي خيرة، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة (نصوص غير منشورة)، 2008.
- 17- عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة قسنطينة (نصوص غير منشورة)، 2008.
- 18- لعجال أعجال محمد أمين، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة (نصوص غير منشورة)، 2008.

19- مرسي مصطفى عبد العزيز، "متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب، ووضع المهاجرين العرب وعلاقتهم بالوطن الأم"، شؤون عربية، ع.141، 2010.

20- مطاوع محمد، "أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار"، السياسة الدولية، ع.163 يناير 2006.

21- ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي"، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة (نصوص غير منشورة)، 2008.

22- فرنسا تقرّ مشروع قانون الهجرة المثير للجدل"، جريدة الشرق الأوسط، ع.10064، (18 جويلية 2006).

23- "هجرة الكفاءات العربية إلى الدول الأوروبية"، مجلة البرلمان العربي، ع.1982، ديسمبر 2001.

باللغة الأجنبية:

1- Barou Jacques, La Planète des Migrants : Circulation Migratoires et Constitution de Diasporas à l'aube du xx1 siècle, Presses universitaires de Grenoble, 2007.

2- Croguennec Yanick, « La population étrangère en 2007 », infos migration, N° 20 Février 2011.

3-Département des Statistiques des Etude et de La Documentation, Info Migration, N° 29 Novembre 2011.

4-Diamanti Ilvo, «Un Nouveau Mur », Critique Internationale, N°18 janv 2003.

5-Krause Keith, C.Williams Michael, broadening the agenda of security studies: politics and methods, merchant international studies review, 1996.

6- Renard Corinne, "La Population Etrangère Résidant en France", Info Migrations, N° 10 Octobre 2009.

- 1- العبد اللّي جيلالي، "قراءة في سياسة ساركوزي حول الهجرة"، (23 جويلية 2010)، في:
www.elkhabar.com/ar/autres/mousahamat
- 2- العموص عبد الفتاح، "المحددات النظرية للهجرة الخارجية في البلدان المتوسطية: إشارة للبلدان المغاربية"، في: <http://www.afkaronline.org/arabic/archives/nov-dec2003/>
- 3- النهار إنفو/واج، "فرنسا تبحث عن هويتها"، جريدة النهار، (2009/12/28)، في:
www.ennaharonline.com/ar/?news=425
- 4- الوطني، "نظام ساركوزي يمارس أكنوبة دولة في ملف الهجرة"، وكالة الأنباء الجزائرية،
www.djazair.com/elwatan (2011/4/26)، في:
- 5- أمين سمير وآخرون، "العلاقات العربية الأوروبية"، مركز البحوث العربية والإفريقية، ماي 2002،
القاهرة، من موقع: www.kotobarabia.com
- 6- جريدة الحوار، "مؤرخ يندد بواذر كره الدولة للأجانب في فرنسا"، وكالة الأنباء الجزائرية،
www.djazairess.com/elhiwar/18990 (2009-09-26)، في:
- 7- خشانة رشيد، "أوروبا تبدأ انتهاج الهجرة الانتقائية مطلع العام الجديد"، (25 ديسمبر 2007)، في:
www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html
- 8- خوري أرليت -الحياة-، "الهجرة الانتقائية إلى فرنسا تقلص فرص الأفارقة والمسلمين، وتستدرج أصحاب الكفاءات والأوروبيين الشرقيين"، (10 مارس 2008): www.alquds.com/news/article
- 9- خوري أرليت، "تحفظات إنسانية لأكاديميين عن قانون الهجرة الانتقائية"، في:
<http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=6330106>
- 10- داغر فيوليت، "الهجرة إشكاليات وتحديات: فرنسا أنموذجا"، جريدة الوسط اليومية، في:
www.el-wasat.com/portal
- 11- سايح فايزة، "سياسة ساركوزي حول الهجرة: وداعا لفرنسا العدالة والمساواة"، (2010/10/03)،
في: www.djazairess.com/elhiwar/36998

12- سعدي محمد، "الإتحاد من أجل المتوسط: أية آفاق للتعاون الأوروبي؟"، (2008/08/31)،

في: <http://isamallah.maktoobblog.com>

13- سعيد قرني رشيد، "ساركوزي يلعب ورقة الحد من الهجرة لضمان الأمن ومحاربة الجرائم"،

ع.2781، (2011/6/ 25)، في: www.elahda.net

14- شراق محمد، "باريس تطرح ميثاق المواطنة: لا جنسية مزدوجة للجزائريين في فرنسا بداية من

جانفي"، جريدة الخبر، (17 نوفمبر 2011): www.elkhabar.com/ar/politique/271251

15- عزوزي عبد الحق، "تحديات الهجرة ومنطق الليبرالية"، (23 نوفمبر 2010) في:

www.wajhat.com

16- ع. شريفة، "البرلمان الفرنسي يناقش قانون الهجرة والجنسية وسط جدل يضع ساركوزي في

قفص الاتهام"، (2010-09-28)، <http://www.al-fadjr.com/ar/national/162007.html>

17- عصام ندى، "احتجاجات واسعة في فرنسا ضد قانون الهجرة الجديد"، (29 سبتمبر 2010)، في:

Égypte - www.youm7.com/News.asp?NewsID

18- موقع الإذاعة الجزائرية، "ستيفان هيسال يثور ضد السياسة الفرنسية الخاصة بالهجرة"،

(18 نوفمبر 2010)، في: www.radioalgerie.dz/ar

19- "نداء في فرنسا للكم عن تشويه صورة الأجانب"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: (2011/02/05)،

في: www.djazairess.com/search?

20- "فرنسا 2010: سنة النقاشات الساخنة حول الهجرة"، وكالة الأنباء الجزائرية، في: (2011/1/1)،

في: www.djazairess.com/aps/100088

21- "فرنسا جلسات مرطونية بالجمعية الوطنية حول مشروع القانون، المتعلق بالهجرة والاندماج

والجنسية"، وكالة الأنباء الجزائرية، (2010/07/15)، في: www.djazairess.com/search?

22- فاغر فلوريان، "المهاجرون المسلمون في فرنسا: هجرة على أسس انتقائية"، ترجمة رائد الباش،

حقوق الطبع قطرة، 2006، في: http://ae.quantara.de/webcom/show_article.php?

باللغة الأجنبية:

1-« La Politique d'immigration: Histoire de L'immigration en Dates »:

www.vie publique.fr/immigration/acquisition- Nationalité Française

2- « Immigration : vers une politique d'immigration choisie ? », Site Vie publique : www.vie-publique.fr/politique-immigration/index/

3- Jean-Christophe Dumont, analyse de l'Organisation de coopération et de développement économiques, www.ocde.org

د/- المذكرات والرسائل الجامعية:

1- العاقل رقية، الهجرة والأمن في غرب المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

2- بن زيوش غالية، الهجرة والتعاون الأوروبي ومتوسطي منذ منتصف السبعينات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.

3- مناد زهور، مسألة الهجرة في العلاقات الأوروبية مغاربية: رهانات وآفاق، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004.

ه/- التقارير:

1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، "تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز، قابلية التنقل البشري والتنمية"، ترجمة أمل الترزي، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، القاهرة، 2009.

2- التقرير الإقليمي لجامعة الدول العربية حول هجرة العمل العربية، بعنوان 'هجرة الكفاءات... نزيف أم فرص؟'، (2009-06-29) (نصوص غير منشورة)، في: www.alquds.com/news/article

3- « Atlas national des populations immigrées (2010-2012) : www.immigration.gouv.fr/spip.php?page=imprimer&id_article...

4- Buffet Noel, « Projet de Loi Relatif à L'immigration, à L'intégration à La Nationalité », rapport N° 293, (2010-2011), www.senat.fr/rap.

5- « Etat de la Migration dans le Monde 2011 , Bien Communiquer sur la....-5 Migration », (Organisation Internationale pour les Migrations OIM), www.oim.org

و-/- الملتقيات والندوات:

- 1- ندوة حول "الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا: نحو تعزيز التعاون العربي الأوروبي، مركز جامعة الدول العربية، تونس، (6-7 ديسمبر 2007)، (نصوص غير منشورة).
- 2- موسى آمال، "من هجرة المكان إلى هجرة المكانة"، الندوة الثالثة: "مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار"، (تونس 07 ديسمبر 2006)، (نصوص غير منشورة).
- 3- التوصيات الصادرة عن ندوة "واقع وآفاق هجرة العمالة العربية في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية"، القاهرة، (من 30 أكتوبر إلى غاية 1 نوفمبر 2006)، (نصوص غير منشورة).
- 4- القمة التاسعة الأوروبية المتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، باسبانيا، (18-19 نوفمبر 2004)، (نصوص غير منشورة).

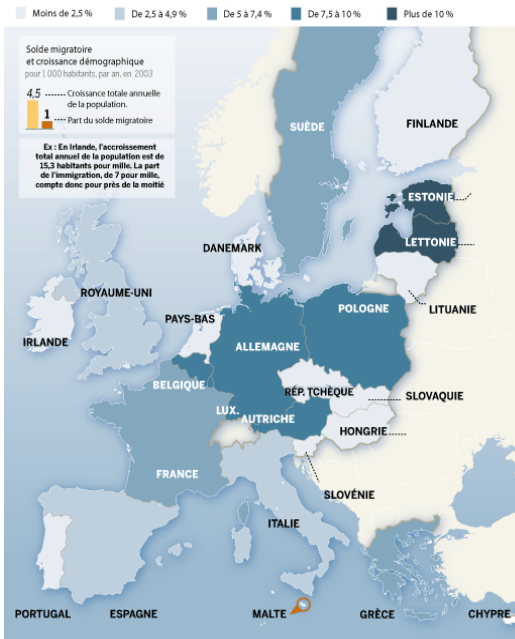
ي-/- المواقع الإلكترونية:

- 1- <http://www.legifrance.gouv.fr/rechTexte.do?reprise=true&page=1>
- 2- www.ladocumentationfrancaise.fr/rapports-publics
- 3- www.ambafrance-dz.org/IMG/SARKO_ITV_Alg_arabe_100707_2_.doc
- 4- <http://www.courrierinternational.com/article/2011/04/04/sarkozy-souffle-sur-les-braises-de-la-laicite>
- 5- <http://www.lemonde.fr/societe/article/2010/01/23>
- 6- Les chiffres de l'immigration en France" valable dans le site :
<http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/immigration>
- 7- <http://www.unhcr.org/eg/default.asp>

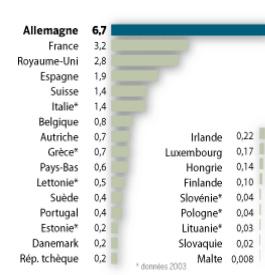
الملاحق

الملحق (01)

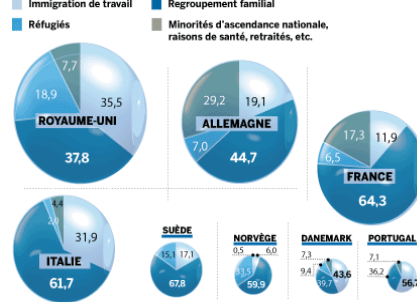
Part des étrangers dans la population totale des états de l'Union



Nombre d'étrangers par pays en 2004

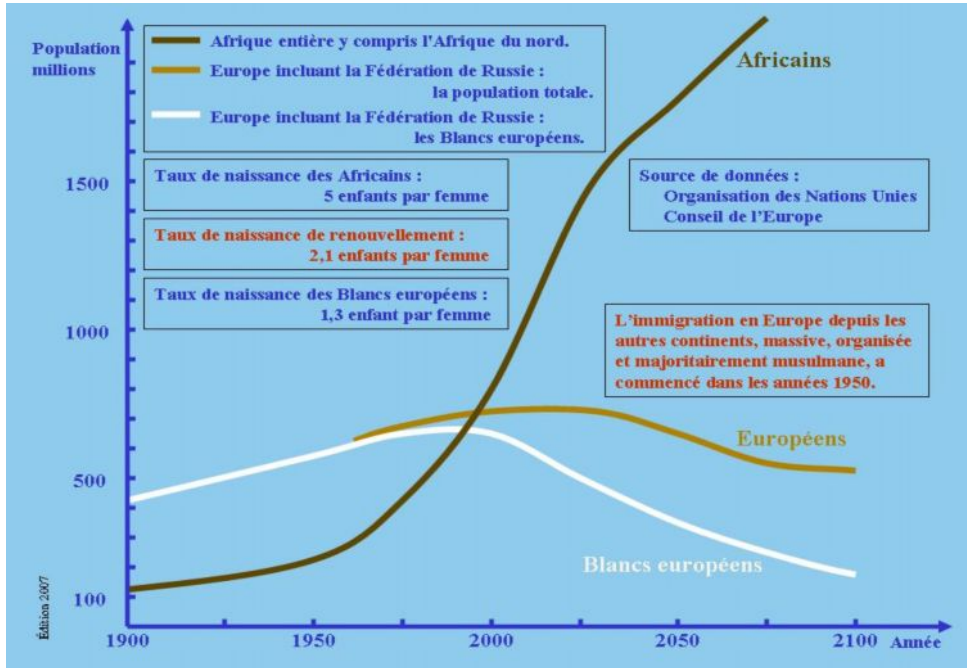


Motif de l'entrée dans chaque pays, en %



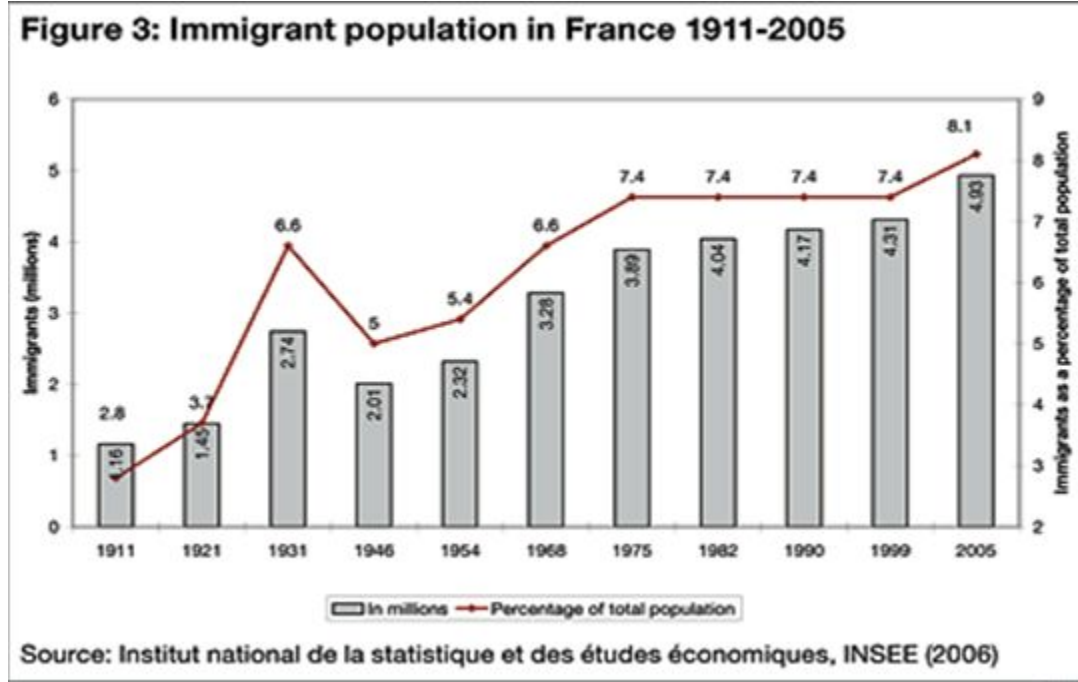
أشكال بيانية توضح توزيع المهاجرين في دول الاتحاد الأوروبي حسب نوع الهجرة

الملحق (02)



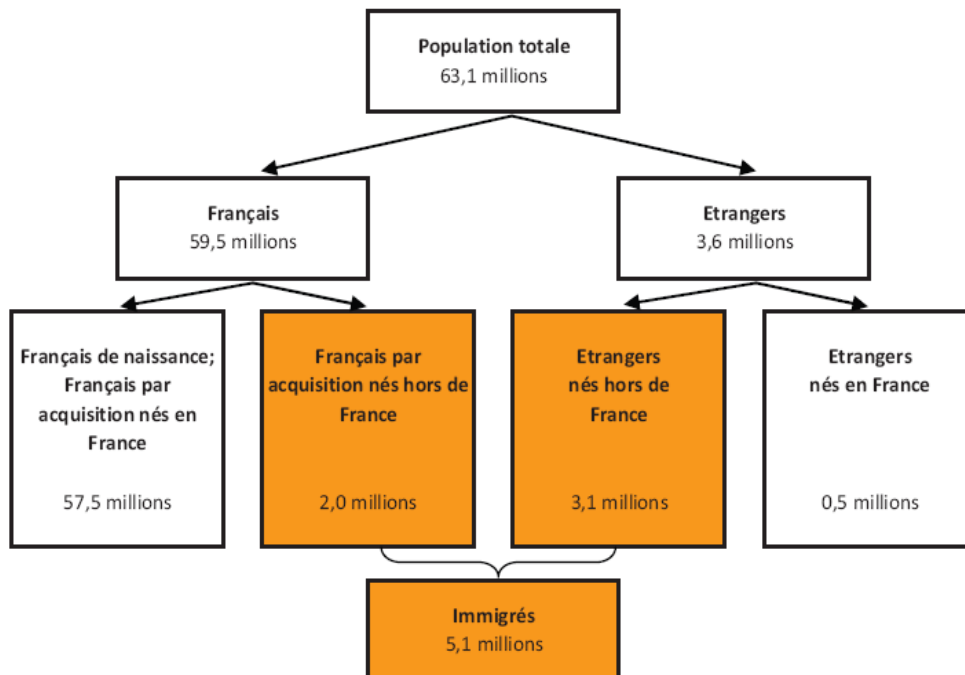
رسم بياني يوضح توقعات تطور الهجرة في أوروبا

الملحق (03)



رسم بياني يوضح تطور الهجرة في فرنسا (1911-2005)

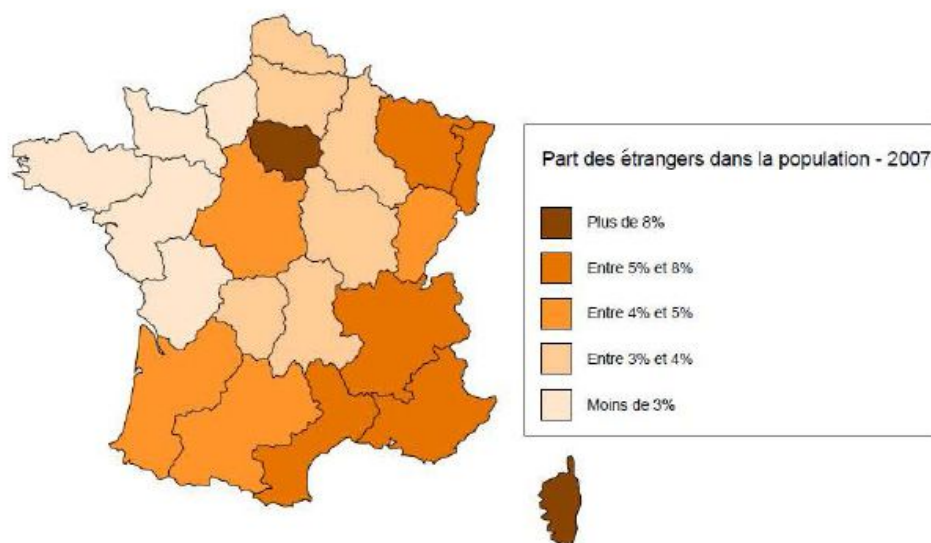
الملحق (04)



مخطط يوضح عدد المهاجرين في فرنسا من إجمالي عدد السكان سنة 2006

الملحق (05)

Carte 1 : Part (en %) des étrangers dans la population en 2007 par région de la France métropolitaine

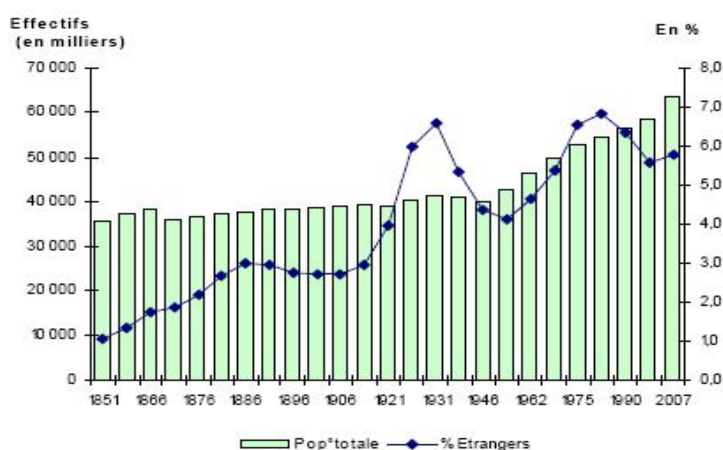


Sources : INSEE, recensement de la population 2007.

رسم بياني يوضح توزيع الأجانب في فرنسا حسب كل مقاطعة

الملحق (06)

Graphique 1 : Part (en %) des étrangers dans la population totale aux différents recensements de la population depuis 1851 - France métropolitaine



Source : INSEE.

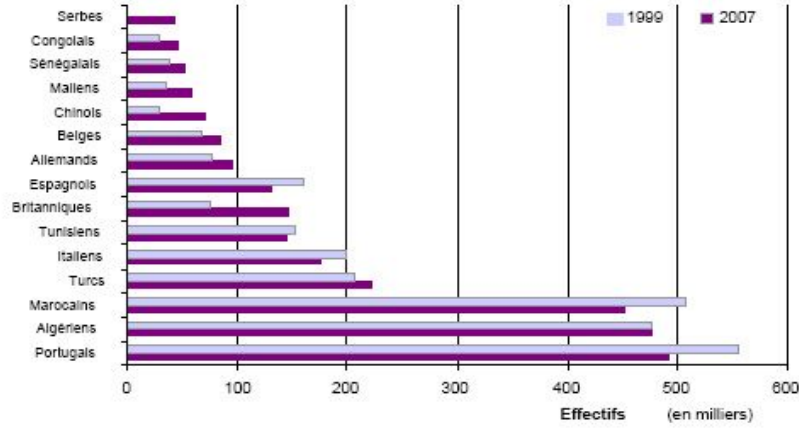
Notes : (1) De 1851 à 1876, il s'agit de la population résidant en France au moment du recensement.

(2) De 1881 à 1936, il s'agit de la population présente en France au moment du recensement.

رسم بياني يوضح عدد الأجانب في فرنسا من إجمالي عدد السكان (2007-1851)

الملحق (07)

Graphique 2 : Les étrangers selon leurs nationalités - France métropolitaine

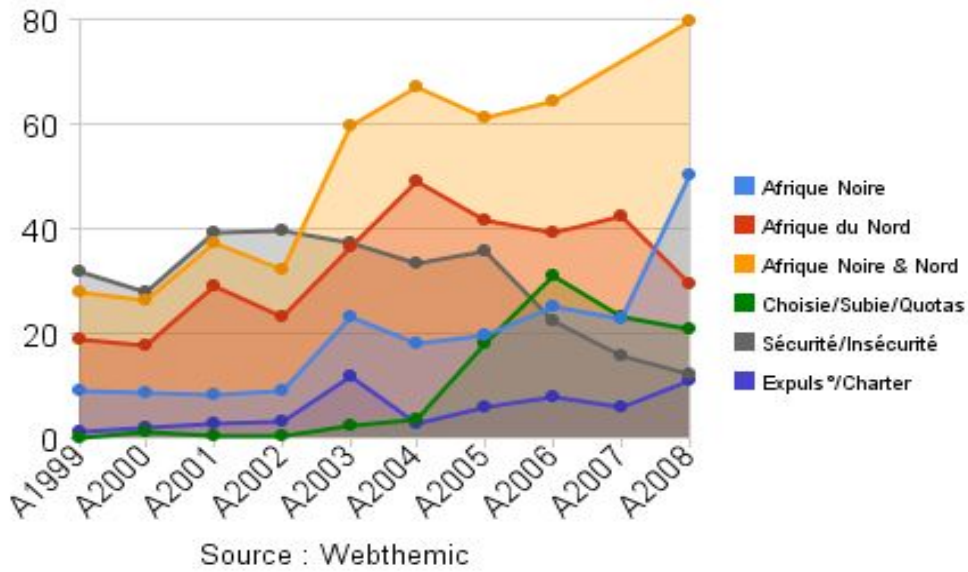


Sources : INSEE, recensements de la population 1999 et 2007.

رسم بياني يوضح توزيع الأجانب في فرنسا حسب دول المصدر خلال سنتي (1999 و 2007)

الملحق (08)

Evolution de la visibilité africaine / Immigration en France



رسم بياني يوضح تطور الهجرة الإفريقية في فرنسا

الملحق (09)

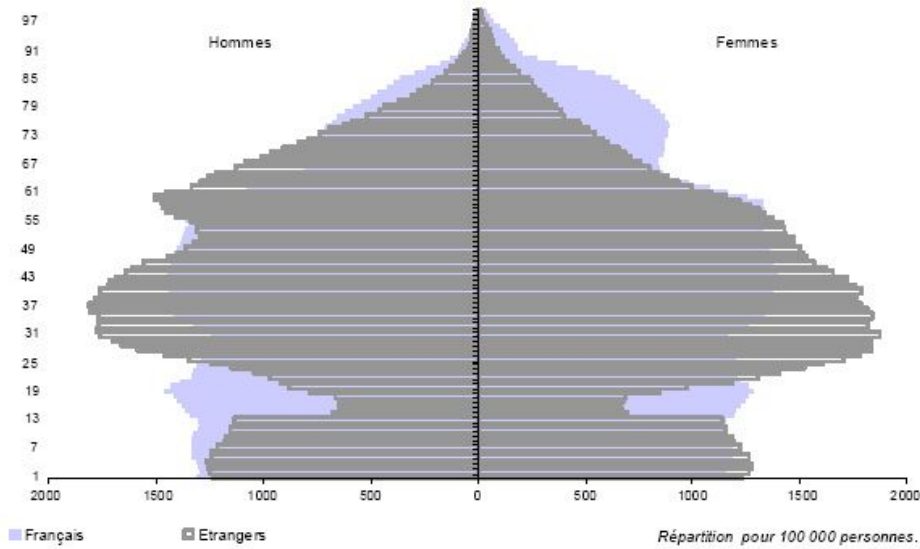
Anneé	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
nombre	97 083	106 656	123 477	135 395	?	134 800	?	?	111 244	122 246

Nouveaux Immigrés hors EEE en France métropolitaine (*source : Insee*)

جدول يوضح عدد المهاجرين الجدد الوافدين الى فرنسا من خارج الفضاء الاقتصادي الأوروبي
(2009-2000)

الملحق (10)

Graphique 3 : Pyramide des âges de la population française et étrangère au 1er janvier 2007
France métropolitaine



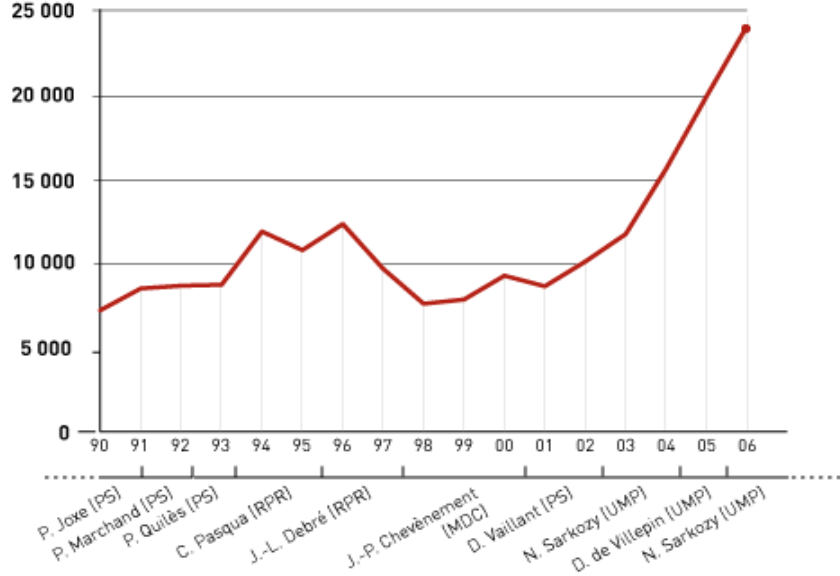
Sources : INSEE, recensement de la population 2007.

رسم بياني يوضح هرم أعمار الفرنسيين والأجانب في فرنسا

الملحق (11)

Depuis 1990, il y a eu plus de 190 000 reconduites à la frontière

mesures exécutées (hors réadmissions)



source : Ministère de l'Intérieur

رسم بياني يوضح عدد المهاجرين المرحّلين من فرنسا في عهد وزراء الداخلية المتعاقبين (1990-2006)

الملحق (12)

Nombre de personnes placées en zone d'attente chaque année (2004-2009)

Année	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Placements en ZA	17.098	16.157	15.876	15.827	16.645	12.820

Source : ministère de l'Intérieur

NB : ces données ne concernent que les mesures prises par les services de la Police aux frontières sur l'ensemble du territoire national.

جدول يوضح عدد الأشخاص المرحّلين إلى مناطق الانتظار كل سنة في فرنسا

